الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
–قسنطينة–

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم: التاريخ

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي:.....

سياسة الإنفاق في العصر الأموي

(41 – 99 هـ / 661 – 717 م)

مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي

تخصص:الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المشرق الإسلامي (1– 132هـ/622–749م)

من إعداد الطالب:
عكلوش عبد الوهاب

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
فرقاني محمد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
إسماعيل سامعي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	رئيسا
محمد فرقاني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	مشرفا
يوسف عابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	عضوا
علاوة عمارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر	عضوا

السنة الجامعية : 1435–1436هـ /2014–2015م

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والشكر له والثناء عليه بكرة وأصيلا، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، واتبع هداه أما بعد.

إن الأموال تعد أحد أعمدة الحياة البشرية، إذ بها تستقيم، وهي وسيلة لطلب المعالي والارتقاء بالإنسان، وبها تتحقق الأماني؛ لأنها تيسر على الفرد والمجتمع بلوغ غاياته، وهي بالنسبة للفرد خاصة زينة الحياة الدنيا، وأداة نجاة في الآخرة إن أحسن استغلالها وأدرك حقيقة كونها لله وما هو إلا مستخلف فيها، وأن الله قد منّ عليه بامتلاكها وحرمها آخرين، فوجب عليه إنفاقها فيما فيه صلاح حاله ومصلحة مجتمعه، هذا على مستوى الفرد، أما على مستوى الدولة فالأموال على اختلاف أنواعها هي المؤشر على قوتها أو ضعفها، فوفرتها تتيح لها توفير أرزاق المقاتلة والولاة وأعوانهم وتجهيز الجيوش ودفع أرزاق الفقراء والمساكين وأهل العلم، وسد الثغور وبناء المعاقل والحصون وغير ذلك مما تقوم به مصالح الرعية، ونقصها بطبيعة الحال سيؤدي إلى تعطيل هذه المصالح وتخبط الدولة في مشاكل لا حصر لها، وفي هذا الإطار كان موضوع هذه المذكرة،الموسومة بـ:

سياسة الإنفاق في العصر الأموي (99-41هـ/ 661-717م)، فإن كانت السياسة تعني تدبير الأمور وتصريفها، فهذا يقينا يعني أنها عمل هادف، لذلك سيتم التركيز على استخلاص الأهداف المرجوة من وراء الإنفاق على المجالات المختلفة، في عهود خلفاء بني أمية الذين تداولوا على حكم الدولة الأموية خلال الفترة المدروسة، بداية بمؤسسها الأول معاوية بن أبي سفيان (41-60هـ/661–680م) الذي بذل جهودا جبارة في سبيل بناء دولة قوية مهابة الجانب، واستطاع بحكمته وضع أسس سياسة إنفاق لتكون أنموذجا يحتذي به من يأتي بعده من خلفاء بني أمية، فيها اقتداء بمن سبقه من الخلفاء الراشدين في جوانب عديدة، وحياد عن سنتهم في جوانب أخرى، وصولا إلى فترة حكم الخليفة سليمان بن عبد الملك (96–99هـ/715–717م) التي تعد نهايتها بداية لحكم الخليفة عمر بن عبد العزيز (99–101هـ/717–720م) الذي اجتهد في وضع سياسة مالية تقيد فيها بما طبقه الخلفاء الراشدون وعلى رأسهم عمر بن الخطاب، فكانت سياسته مرجعا ومقياسا للتعرف على مدى تقيد خلفاء بني أمية بسياسة الخلفاء الراشدين، وما الذي استحدثوه في مجال الجباية والإنفاق.

في هذه المذكرة تركيز على بعض الخلفاء دون غيرهم ممن يدخلون ضمن إطار الدراسة كمعاوية بن أبي سفيان، وعبد الملك بن مروان (65 – 86هـ / 685 – 705م) والوليد بن عبد الملك (86 – 96هـ / 705 – 715م)، وهذا أمر فرضته وفرة المادة الخبرية حول الموضوع المطروق خلال فترات خلافتهم، كما يتضح أن هناك اهتمام بولايات دون غيرها من الولايات المشكلة للدولة الأموية كالعراق والشام ومصر لنفس السبب، وبالتالي سيتركز الحديث على انجازات أبرز الولاة التي تعتبر سياستهم

امتدادا لسياسة خلفائهم، كزياد بن أبيه وابنه عبيد الله، والحجاج بن يوسف الثقفي وقرة بن شريك العبسي...

وقد وقع الاختيار على هذا الموضوع لأنه من بين الموضوعات التي أميل إليها، إضافة إلى اعتقادي بأن القدرة على التسيير بالنسبة للحاكم تكمن في حسن إنفاقه للأموال التي تم تحصيلها، دون إسراف ولا تقتير، مما يعني إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية تعود على المجتمع بالرفاه، خاصة وأن الأموال خلال العصر الأموي كانت متوفرة وبكثرة، نظرا للسياسة المتبعة وحركة الفتوحات، التي كان لها بالغ الأثر في تزايد مداخيل الدولة، مما أتاح فرصا أكبر للتوسع في الإنفاق. لذلك سيتم البحث حول سياسة الإنفاق في العصر الأموي مع التركيز على العهود الأولى من عُمر هذه الدولة المحصورة بين عصر الخلافة الراشدة (11 – 40هـ / 632 – 661م) وعهد عمر بن عبد العزيز، وبالتالي ستعطي هذه الدراسة فكرة ولو بسيطة عن سياسة الإنفاق خلال بدايات الدولة الأموية، ومدى اقتداء خلفائها الأوائل بمن كان قبلهم من الخلفاء الراشدين في مجال الإنفاق.

تصادف الباحث عديد الدراسات التي تعنى بالسياسة المالية للدولة الأموية، ولا تخلوا جميعها من إشارات إلى سبل الإنفاق، ومن أمثلة هذه الدراسات مذكرة ماجستير لرحمون عبد القادر الموسومة بالسياسة المالية للدولة الأموية وأثرها على سقوطها من (105-132هـ/724-749م) لكنها تتميز بأن فيها تلميح فقط للنفقات إضافة إلى أنها لا تتقاطع مع المذكرة في المجال الزمني المدروس إذ أنها تركز فقط على الفترة الأخيرة من عمر الدولة الأموية، إضافة إلى رسالة الماجستير لفرقاني محمد والموسومة بالسياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز وهي الأخرى تعالج سياسة الإنفاق بشكل ثانوي وزيادة على ذلك فهي لا تتقاطع مع مجال الدراسة، إذ أنها متعلقة بالمرحلة التي تلي المرحلة المدروسة مباشرة. أو الدراسة التي أعدها عبد العزيز عبد الله السلومي، والموسومة ب: ديوان الجند نشأته وتطوره في الدولة الإسلامية حتى عصر المأمون. فبالرغم من أنها تغطي مجالا زمنيا واسعا يشمل الفترة التي تعنى بها الدراسة إلا أنها خاصة بسبيل واحد للإنفاق هو عطاء الجند...

تهدف المذكرة أساسا إلى التعرف على المجالات التي حظيت باهتمام أكبر من طرف الأمويين فأنفقوا عليها الأموال بسخاء، كما تهدف إلى استخلاص الأهداف المقصودة من وراء الإنفاق عليها.

وللموضوع المطروق أهمية بالغة لأنه يميط اللثام عن جزئية مهمة من السياسة المالية للدولة الأموية، وهي إحدى الجوانب التي أهملتها المصادر التاريخية، هذه الأخيرة التي ركزت على سرد الأحداث التاريخية، لكنها رغم ذلك تضمنت في ثناياها تلميحات قيمة حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها جاءت متفرقة بين دفات هذه المصادر، مما يزيد من متاعب الباحث لكي يجمعها ويخرج بنظرة معبرة عن واقع الحال خلال فترة معينة عن إحدى جوانب الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية، وما هذه المذكرة إلى

محاولة بسيطة لدراسة جانب مهم من السياسة المالية للدولة الأموية. فالمذكرة تعالج إشكالية الإنفاق بين التقليد والتجديد، وهي تجيب عن مجموعة من الأسئلة:

- ما هي أهم موارد بيت المال في العصر الأموي؟
- ما مدى تقيد خلفاء بني أمية بما سار عليه من قبلهم من الخلفاء الراشدين جباية وإنفاقا؟
- ما هي المجالات التي حظيت باهتمام أكبر من طرف خلفاء بني أمية وولاتهم؟
- إلى ماذا كان يهدف الإنفاق على الجوانب المختلفة؟
- ما علاقة سياسة الإنفاق بمكانة الدولة الأموية الدولية؟
- هل حققت الدولة الأموية الأهداف التي سطرتها؟
- هل كان لخلفاء بني أمية نفس الاهتمامات في مجال الإنفاق؟
- ما الجديد الذي جاء به الأمويون في مجال الإنفاق؟ ...

وقد تم الاعتماد في إنجاز هذا البحث والإجابة عن تساؤلاته على المنهج المسحي عند جمع المادة الخبرية من مظانّها وتصنيفها وتمحيصها، ثم المنهج التحليلي والاستنتاجي للوقوف على المعاني الحقيقية للنصوص وتحليل معطياتها ثم الوصول إلى نتائج منطقية لا تتعارض مع المعطيات التاريخية ويقبلها العقل، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن عند المقارنة بين النصوص التاريخية للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينها وترجيح أنسبها إن كان بالإمكان الترجيح، كما هو الحال عند الحديث عن المساجد في الفصل الرابع. أما المنهج الوصفي فقد تم اعتماده خاصة في الفصل الرابع لوصف المنشآت العمرانية المختلفة.

لم يخل مسار البحث من مشاكل وعقبات منها:

- عدم التمكن من اللغات الأجنبية الأمر الذي جعل البحث يرتكز على المصادر والمراجع العربية، أو الأجنبية المترجمة.

- عدم التوفيق في اختيار العنوان المناسب لمذكرة البحث، الأمر الذي دفع إلى تغييره، مما يعني استغراق مدة إنجاز أطول.

- عدم القدرة على تقديم صورة واضحة حول العديد من الجوانب، الأمر الذي جعل الحديث حولها عبارة عن استنتاجات.

- عدم تضمن المصادر لقوائم تفصيلية للقيم المالية التي أنفقت على مختلف السبل والمجالات، مما دفع إلى الاعتماد على القليل المتوفر للتصنيف وإصدار الأحكام التي تفتقر إلى قوة الدليل، والتي كان بالإمكان أن تكون أكثر صدقا لو توفرت تلك القوائم التفصيلية.

وتم الاعتماد في إنجاز هذه المذكرة خطة تتناسب مع حجمها ومحتواها، فقسمت إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تضمنت المقدمة التعريف بالموضوع، وأسباب اختياره، وأهميته وأهدافه وغيرها من

الجزئيات، أما الفصل الأول فعالج موارد بيت المال، أي مصادر الأموال التي كانت ترد إلى بيت المال على اختلاف أنواعها سواء نقدية أو عينية، والمتمثلة في أموال الخراج، والجزية، وأموال الصلح، والعشور، وأموال الزكاة، وأموال الغنائم، وأموال الركاز، بالإضافة إلى قائمة طويلة من موارد أخرى كانت تدعم بيت المال وتساهم في إثرائه، أما الفصل الثاني فتطرق إلى الإنفاق العسكري، وركز على ما له علاقة بالجانب العسكري، من دفع عطاء وأرزاق الجند، وصناعة السفن والأسلحة، وإنشاء الحصون وترميم المتضررة منها، وتمويل الحملات العسكرية... بينما خصص الفصل الثالث للحديث عن الإنفاق الخاص للخلفاء والولاة، من خلال الحديث عن مجالات الإنفاق التي ركزوا عليها كصلة آل البيت، وتقديم الهبات للشعراء، وإجازة من قدموا خدمات للدولة، إضافة إلى الإنفاق على مظاهر الملك من مأكل ومشرب وملبس....والتي هدفوا من ورائها إلى تحقيق أهداف سياسية وشخصية كلها تصب في صالح الدولة.

وتطرق الفصل الرابع إلى الجوانب الأخرى للإنفاق وركز على الإنفاق على العمران كتشييد المساجد والدور والقصور، وبناء المدن الجديدة...وكذا الإنفاق على تعريب الدواوين، إضافة إلى الإنفاق على القطاع الزراعي كالإنفاق على سد البثوق، وبناء الجسور والمسنيات... واستصلاح البطائح، إضافة إلى الإنفاق على الجوانب الاجتماعية مع التركيز على الإنفاق الذي استهدف العناية بذوي الحاجات من فقراء ومساكين، ومرضى... مع ملاحظة أن كل فصل ينتهي بمجموعة من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التطرق لمختلف مطالبه ومباحثه.

أما الخاتمة فتضمنت إجابة عن التساؤلات التي تضمنتها إشكالية الدراسة، وألحقت بقائمة المصادر والمراجع المعتمدة إضافة إلى ملخصات للمذكرة باللغات العربية، الإنجليزية والفرنسية، وفهارس مختلفة.

وقد تم الاعتماد في هذه المذكرة على العديد من المصادر والمراجع:

1 – المصادر: يمكن تقسيمها حسب اختصاصها إلى:

أ – المصادر التاريخية: وهي عديدة لكن التي اعتمد عليها بشكل واضح هي:

* **فتوح البلدان** لمؤلفه أحمد بن يحي بن جابر بن داود البلاذري (ت 279هـ)، الذي يعد من أقدم المؤلفات وأقربها من الفترة المدروسة، وهو على صغر حجمه، قدم معلومات قيمة أفادت البحث إفادة كبيرة، منها تلك المتعلقة بالمنشآت العمرانية، والنشاط الزراعي والعطاء وغيرها، مما دفع إلى الرجوع إليه في مختلف فصول المذكرة.

* **تاريخ الرسل والملوك أو تاريخ الأمم والملوك** والمعروف بتاريخ الطبري لمؤلفه الطبري أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310 هـ)، الجزئين الخامس والسادس، وهو من أقدم وأهم المصادر التي يُعتمد عليها في دراسة التاريخ الإسلامي، يورد روايات عديدة للحادثة الواحدة، ويعتمد الإسناد زيادة في التثبت من حقيقة الخبر.تضمن معلومات متنوعة أفادت في جميع فصول المذكرة كالمعلومات المتعلقة

بالجوائز والعطاء والإنفاق على العمران والإنفاق الاجتماعي...، مع ملاحظة أن هذه المعلومات قليلة ولعل ذلك يعود إلى طبيعة الكتاب الذي يؤرخ بالدرجة الأولى للأحداث السياسية لذلك فالجوانب الاقتصادية والاجتماعية تكاد تكون مهملة.

- **تاريخ اليعقوبي** لصاحبه أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب المعروف باليعقوبي (ت حوالي 380 هـ)، وتاريخ اليعقوبي على صغر حجمه – إذ يتكون من مجلدين – إلا أنه أفاد الدراسة إفادة كبيرة، وتضمن معلومات لم تتضمنها المصادر الأخرى، خاصة فيما تعلق بقيم الخراج المحصلة من مختلف أقاليم وولايات الدولة الأموية.

* **الكامل في التاريخ** لابن الأثير علي بن أبي الكرم الملقب بعزالدين (ت 630هـ): وقد تم الاعتماد على طبعتين مختلفتين هما:- الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية والطبعة الأولى لدار الكتاب العربي ببيروت

والكامل في التاريخ من المصادر التاريخية المهمة، ورغم بعد عصر مؤلفه عن الفترة المدروسة إلا أنه يورد عنها معلومات قيمة، غير أن الملاحظ عليه هو غياب الإسناد المتبع في تاريخ الطبري، كما أنه لم يعثر فيه على شيء جديد، فما ورد به تكرار لما ورد في تاريخ الطبري، فهو إذا عالة عليه خاصة فيما يتعلق بتاريخ العصر الأموي.

* **البداية والنهاية** لمؤلفه عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت 774هـ). وكتاب البداية والنهاية هو الآخر أفاد إفادة بالغة، وتم الاعتماد عليه في كامل المذكرة خاصة في الفصل الثالث عند الحديث عن الجوائز وصلة آل البيت وفي الفصل الرابع فيما يتعلق ببناء المسجد الجامع بدمشق.

* **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** لمؤلفه شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ) وقد تضمن الكتاب الحوادث الرئيسة التي مرت بالعالم الإسلامي، مع ذكر لتراجم المشهورين في كل نواحي الحياة، لذلك فقد تم الاعتماد عليه في مختلف فصول المذكرة.

ب – كتب التراجم والطبقات:

* **الطبقات الكبرى** لمؤلفه أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع المعروف بابن سعد (ت 230هـ)، من أهم الكتب التي ألفت في التراجم والطبقات، ويعد مرجعا في السيرة النبوية، والتراجم والتواريخ. تم الاعتماد عليه بشكل خاص في الفصل الثاني عند الحديث على العطاء والرزق، وفي الترجمة لبعض الشخصيات الواردة في صلب المذكرة.

* **تاريخ دمشق** لمؤلفه أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت 571هـ)، مؤلف ضخم من ثمانين مجلدا، قدم تراجم لعدد هائل من الأعلام في تاريخ الإسلام منذ ظهوره وحتى

عصر المؤلف، وتم الاعتماد عليه في مختلف فصول المذكرة نظرا لاحتوائه على معلومات قيمة لها علاقة بموضوع البحث.

ج – كتب الأنساب:

* **جمل من أنساب الأشراف** لمؤلفه أحمد بن يحي بن جابر بن داود البَلَاذُري (ت 279هـ)، أضخم موسوعة في أنساب قبائل مضر وأخبارها. وأراد بالأشراف: من شرف بنفسه، ولو لم يكن آباؤه شرفاء، وقد أفاد البحث في مختلف فصوله، من خلال المعلومات المستخلصة من تراجم الشخصيات التي تطرقت إليها الدراسة.

د – كتب البلدان:

* **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** لمؤلفه أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي(ت نحو 380هـ)، وهو كتاب مشهور في الجغرافيا، وهو حصيلة سنوات سفر المؤلف إلى البلدان الإسلامية، تم الرجوع إليه أثناء الحديث عن المنشآت العمرانية للدولة الأموية.

* **معجم البلدان** لمؤلفه شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(ت 626هـ)، وهو على حد تعبير مؤلفه كتاب في أسماء البلدان والجبال والأودية والقيعان والقرى والمحال والأوطان والبحار والأنهار والغدران والأصنام والأنداد والأوثان. رتبه على حروف المعجم، مع ضبط النطق السليم للأسماء التي تم التطرق إليها، وتضمن معلومات قيمة عن كل اسم، إذ لم يكتف بتحديد موقعه فقط، بل تضمن التعريف به معلومات عن طريقة فتحه (صلحا أو عنوة)، وحتى ما قيل فيه من الأشعار...ولذلك تم الرجوع إليه عند تعريف الأماكن والبلدان التي ورد ذكرها في المذكرة.

هـ – كتب الأدب والبلاغة :

* **الأوائل** لمؤلفه أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحي بن مهران العسكري (ت نحو 395هـ)، وهو من أشهر ما ألف في هذا العلم، الذي يتعرف به على أوائل الوقائع والحوادث، تم اعتماده في هذه الدراسة عند الحديث عما استحدث من إجراءات، مع نسبتها إلى أول من استحدثها سواء تعلق الأمر بالخلفاء الراشدين أو بخلفاء بني أمية.

و – كتب السياسة الشرعية والقضاء:

* **الأحكام السلطانية** لمؤلفه أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت 450هـ)، وهو كتاب في النظم الإسلامية – السياسية والمالية والقضائية والإدارية والعسكرية – واعتمد عليه كل من جاء بعده، بيّن فيه الماوردي أحكام الفيء والجزية والخراج وإحياء الموات ... تم الرجوع إليه خاصة في الفصلين الأول والرابع عند الحديث عن أموال الصدقات خاصة.

* **مآثر الإنافة في معالم الخلافة** لمؤلفه أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي (ت 821هـ)، ركز على نظام الخلافة، فتحدث عمن ولي الخلافة من صدر الإسلام، إلى زمن تأليف الكتاب، فتضمن قائمة من تولى الخلافة من بني أمية، مع ذكر أهم الأحداث والمجريات وأسماء الولاة في عهد كل واحد منهم، أفاد المذكرة خاصة في الفصل الرابع عند الحديث عن المسجد الأقصى ونظام البريد.

ي – مصادر أخرى:

* **الخراج** لمؤلفه أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري (ت 182هـ)، وهو من أقرب المصادر زمنيا إلى الفترة المدروسة، ومن أبرز المصادر وأولاها تطرقا إلى النظام الاقتصادي الإسلامي، خاصة فيما تعلق بالموارد المالية لبيت مال المسلمين. تم الاعتماد عليه عند الحديث عن موارد بيت المال، وسبل الإنفاق المختلفة.

* **كتاب الأموال** لمؤلفه أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت 224هـ)، هو الآخر يمكن اعتباره من أقرب المصادر زمنيا إلى الفترة المدروسة، ويعتبر هذا الكتاب من الكتب التي تتحدث عن النظام الاقتصادي الإسلامي وأسسه التي ينبني عليها: أي موارد بيت المال كالخراج والزكاة والجزية وأحكامها، ومصارف هذه الأموال، ويعد الكتاب معالجة مبكرة لهذه الموضوعات، لذلك تم الرجوع إليه في مختلف فصول الدراسة.

2 – المراجع: تم الاعتماد في إنجاز هذه المذكرة على مجموعة من المراجع، والتي تم الرجوع إليها في مختلف أجزاء المذكرة، وقد أفادت البحث كثيرا بتعليقاتها واستنتاجاتها، والأهم من ذلك بإحالاتها على المصادر كما ساعدت في وضع خطة مناسبة، ومن بين هذه المراجع:

أ – الدراسات العربية:

* **برديات قرة بن شَريك العبسي، دراسة وتحقيق**، تأليف أبو صفية جاسر بن خليل، التي بالرغم من أنها من الدراسات الحديثة إلا أن كونها تحقيقا لوثائق مادية تمثلت في أوراق بردي تعود إلى العصر الأموي، جعل منها مصدرا موثوقا، يعطي فكرة عن واقع الحال في ذلك العصر وخلال الفترة التي تعود لها هذه البرديات، كما أنها تصحح بعض ما روجت له المصادر التاريخية حول شخصية قرة بن شريك، والذي هو عكس ما يمكن استخلاصه من هذه البرديات، فالرجل تصوره هذه الأخيرة على أنه مثال الوالي العادل الحريص على رعاية شؤون رعيته، وقد تم الاستشهاد ببعض هذه البرديات والاعتماد عليها كسند مادي موثوق لتعزيز ما تم التوصل إليه من استنتاجات حول سياسة الإنفاق.

* الدراسة الأولى بعنوان: **الإدارة في العصر الأموي**، والثانية بعنوان: **الشام في صدر الإسلام، من الفتح حتى سقوط خلافة بني أمية، دراسة للأوضاع الاجتماعية والإدارية**. وهما دراستان لصاحبتهما

نجدة خماش، تمتازان بدقة التوثيق والتهميش، مما سهل العودة إلى المصادر والتثبت من المعلومات الواردة بهما، كما تم الاستعانة بتعليقاتها واستنتاجاتها في دعم ما تم التوصل إليه من نتائج واستنتاجات.

- **السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز على ضوء رسائله،** لمحمد فرقاني، والتي بالرغم من كونها تتطرق للفترة الموالية مباشرة للفترة المدروسة، إلا أن أهميتها تكمن في الوقوف على مدى التزام خلفاء بني أمية بنهج الخلفاء الراشدين، الذي اجتهد الخليفة عمر بن عبد العزيز على الالتزام به، والسير عليه، لذلك تم الاستعانة بهذه الدراسة في مختلف فصول المذكرة.

ب – دراسات المستشرقين (الكتب المترجمة):

* **تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية** لصاحبه يوليوس فلهوزن ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، وتاريخ الشعوب الإسلامية لصاحبه كارل بروكلمان ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، والجزية والإسلام لدانيال دينيت، ترجمة فوزي فهيم جاد الله، وهي دراسات لمجموعة من المستشرقين تم ترجمتها من لغاتها الأصلية إلى العربية، تم اعتمادها للوقوف على وجهة نظر غير المسلمين ومدى توافقها مع ما ورد في دراسات المسلمين، كما أنها ساعدت في إيجاد تفسيرات لبعض السياسات المطبقة من طرف الأمويين.

هذا بالإضافة إلى مصادر ومراجع أخرى ستأتي الإشارة إليها في الإحالات في متن المذكرة وفي ثبت المصادر والمراجع في آخرها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول:

الموارد المالية للدولة الأموية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لم تختلف الموارد التي كانت تمد بيت المال خلال العصر الأموي كثيرا عن تلك التي كانت في زمن الخلفاء الراشدين، فهي إما أن تكون خراجا على الأرض الزراعية التي يبقيها المسلمون طواعية بيد أهل الكفر بعد الفتح، أو جزية على الرؤوس يدفعها أهل الكتاب عن أشخاصهم، أو عشرا يؤخذ من بضائع

التجار الكافرين الذين قدموا من دار الحرب إلى دار الإسلام، أو أموالا صالح عليها المسلمون أعداءهم، أو نصيب بيت المال في الغنائم التي يغنمها المسلمون في حروبهم، أونصيبه في المعدن والركاز المدفون،... وإما أن تكون أموالا أخرى أقل أهمية من حيث قيمتها، إلا أنها ساهمت في دعم بيت المال، وخففت من الأعباء المالية للدولة كاللقطة وتركة من لا وارث له، ... ونحو ذلك. وفيما يلي تفصيل لما تم الإشارة إليه.

أولا: الخراج:

الخراج لغة: الخَرْجُ والخَرَاجُ، واحدٌ: وهو شيء يخرجه القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم.أو هو الإتاوة تؤخذ من أموال الناس.[1]وقد وردت لفظة خراج في القرآن في قوله تعالى: « ⇳✈❒🕮 ←●✂♦❷⍓②♦▫ 🕭☯♊⇗❷⍓⌘ ⇗☠←♌➔🖬♦★⇦○■✍ ←❸⇗❷⍓⌘ ◆❑➔♎◆❒ ☎ ➢❸⇗❷⍓⌘ ✍①🖄■✍◆❻ ✂✍🕮❷▪🕓ᘓ🕭 ♦✖✓🖄🕭ᘓᘓ🕓 ⇳ᘓ🕭⇗ »، فهنا الخراج يعني الأجر والثواب والرزق.[2]

أما الخراج في الاصطلاح: فهو ما وضع على رقاب الأرضين من حقوق تؤدى عنها. [3]

وقد كان مورد الخراج من أهم الموارد المالية لبيت المال، إن لم نقل أنه مثل في العصر الإسلامي لب النظام الاقتصادي، لأنه تعلق بأهم مجالات الإنتاج ألا وهو الإنتاج الزراعي، غير أن التأريخ لنظام الخراج يعد مشكلة عويصة نظرا لقلة اهتمام المصادر التاريخية به، واقتصار تناوله على الناحية الفقهية دون العناية بالنظم العينية لجبايته وتحديد مقداره وأوجه صرفه.[4] وهذا هو الأمر الذي سيجعل الحديث عن مقداره لاحقا غير دقيق، ناهيك عن الإشكال الآخر والمتمثل في اختلاف استعمالات مصطلح خراج، فيشار به أحيانا إلى دخل الخلافة ككل، أو دخلها من إحدى ولاياتها وأحيانا أخرى إلى نظام ضريبي

---

[1] – ابن منظور: لسان العرب، ج2، ص251. مادة خرج.

[2] – سورة المؤمنون، الآية: 72، تفسير الجلالين ص452.

[3] – الماوردي: الأحكام السلطانية، ص227، أبو يعلى الفراء: الأحكام السلطانية، ص162.

[4] – مقال نشأة الخراج في العصر الإسلامي لعادل العمري وشريف يونس مجلة: الحوار المتمدن . العدد: 329.

معين يفرض على أرض زراعية تسمى أرض الخراج.[1] وهذا المدلول الأخير هو الأكثر توافقا مع ما سيتم عرضه من مادة، على أنه سيتم اعتماد المدلول الآخر عند الحديث عن مقدار الخراج.

أما عن بداياته فإن أول من وضع الخراج على الأرض في الإسلام هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حينما فتحت أرض السواد، وشاور الصحابة في ذلك، وكان رأيهم بأن تقسم كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أرض خيبر على المقاتلين عندما افتتحها. أما هو فقد خالفهم الرأي فكان يرى أن الأصلح ألا تقسم الأرض على المقاتلين وأن تبقى وقفا على جميع المسلمين، ويضع عليها الخراج فتكون فيئا للمقاتلة والذرية ولمن يأتي من بعدهم.[2] وبذلك تضمن الدولة دخلا معتبرا، ودائما يغطي نفقاتها في مختلف الميادين ومنها سد الثغور، وضمان الجاهزية الدائمة لأجل رفع راية الإسلام ونشره والدفاع عن أراضيه، ولا يتسنى ذلك إلا بتوفير عطاء الجند وأسرهم حتى يظلوا معتمدين في معاشهم على الدولة وحتى لا يتحولوا للزراعة والاستقرار؛ لأنه إن حصل هذا التحول سينجر عنه إهمال الثغور مما يعطي الفرصة لأهل الكفر لاستعادة ما فتحه المسلمون من أراضي.[3] وقد احتج عمر بن الخطاب بقوله تعالى:

«

[1] – محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص8.

[2] – أبو يوسف: الخراج، ص35-36. أبو عبيد: الأموال، ص74.

[3] – أبو يوسف: الخراج، ص38.

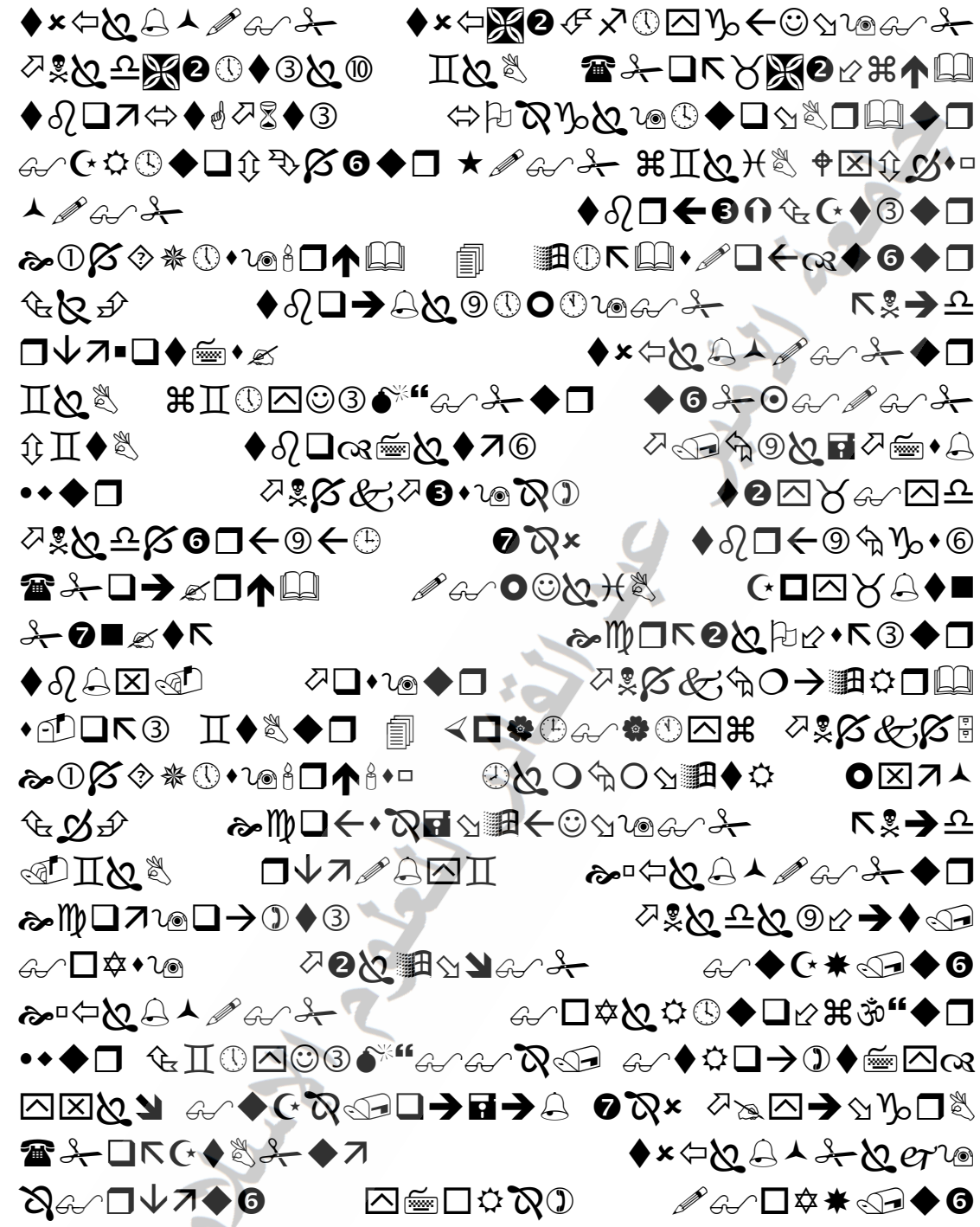

[1] – سورة الحشر، الآيات: 7-10.

[2] – هو الصحابي عثمان بن حنيف الأنصاري الأوسي، شهد أحدا وما بعدها، واستعمله عمر بن الخطاب رضي الله عنه، على مساحة سواد العراق، فمسحه، واستعمله علي رضي الله عنه على البصرة، ولما نشبت فتنة الجمل لحق بعليّ وحضر معه الوقعة، وتوفي في خلافة معاوية. ابن الأثير: أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج3، ص570، الزركلي: الأعلام، ج4، ص205.

هذا الأخير ومسح السواد ووضع عليه خراجا معلوما ورفع الأمر إلى عمر فأقره،[1] وحتى يتحقق الغرض من هذا الإجراء فقد منع عمر تحويل أرض الخراج إلى أرض عشر إذا أسلم أهلها فقد كُتِبَ إليه في دهقانة[2] نهر الملك[3] – وكانت قد أسلمت – فكَتَب: « أن ادفعوا إليها أرضها تؤدي عنها الخراج.»[4] فهذا يؤكد أن عمر بن الخطاب لم يسقط الخراج عن أرض العنوة التي أسلم صاحبها، وألزمه باستمرار دفع الخراج عنها بعد إسلامه.

1 – أنواع الخراج: هناك نوعان من الخراج هما:[5]

أ – خراج المساحة: ويعرف كذلك بخراج الوظيفة وهو ما يفرض على الأرض بالنظر إلى مساحتها ونوع ما يزرع فيها، فيتوجب على صاحب الأرض دفع خراجها، سواء زرعها أم لم يزرعها. فإن فوت على نفسه الانتفاع بها لتقصير منه تحمل دفع خراجها لأنه كان بإمكانه زراعتها والانتفاع بها. أما إذا تعطلت الأرض ولم يعد بمقدوره زراعتها سقط عنه خراجها. وميزته أنه ضريبة ثابتة تؤخذ مرة في السنة نقدا أو عينا.[6] وهذا النوع من الخراج هو الذي وظفه أمير المؤمنين عمر على أرض السواد فقد فوضع

---

[1] – أبو عبيد: الأموال، ص88.

[2] – الدُّهْقان والدِّهْقان: الْقَوِيُّ عَلَى التَّصَرُّفِ مَعَ حِدَّة، والأُنثى دِهْقانة. لسان العرب، ج13، ص164، مادة دهقن. والدهقان بالفارسية يعني رئيس القرية، ومقدّم أصحاب الزراعة، ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، ج2، ص145. محمد رواس وحامد صادق: معجم لغة الفقهاء، ص30.

[3] – كورة واسعة يقال إنه كانت تشتمل على ثلاثمائة وستين قرية. الحموي: معجم البلدان، ج5، ص324.

[4] – نفسه: ص111.

[5] – هناك من يذكر نوعا آخر من نظم جباية الخراج إلى جانب نظامي المساحة والمقاسمة، هو نظام القبالة أو الالتزام وفيه يلتزم المتقبل بدفع أموال الخراج إلى السلطان مسبقا ويتكفل لاحقا بتحصيلها من المزارعين ويكون من نصيبه الفارق بين ما دفعه وما حصله، لكنه نظام لا يقره علماء الشريعة، وهذا النظام من مضاره أنه يضع الحائزين تحت رحمة المتقبل فيحملهم ما لا يطيقون، ليسلم هو مما دخل فيه ويحصل فائدة أكبر.انظر: أبو يوسف: الخراج، ص119.الماوردي: الأحكام السلطانية، ص262.

[6] – الموارد المالية في الإسلام، ص303-304.

على جريب[1] الشعير درهمين، وعلى جريب الحنطة أربعة دراهم، وعلى جريب القصب ستة دراهم، وعلى جريب النخل ثمانية، وعلى جريب الكرم عشرة، وعلى جريب الزيتون اثنا عشر.[2]

ب – خراج المقاسمة: وهو المتعلق بما يخرج من الأرض من زروع، فلا علاقة له بمساحة الأرض، فهو بهذا يشبه عشور الزراعة (زكاة الزروع) المفروضة على المسلم، غير أن نسبته أكبر، أما تقديره فهو مفوض إلى الإمام، وميزته أنه يمكن تحصيله أكثر من مرة في السنة، وأنه يؤخذ عينا.[3] وأغلب الظن أن هذا النوع من الخراج قد تم اعتماده بشكل رسمي في عصر الدولة العباسية، أما عن السبب في تغيير خراج الوظيفة الذي فرضه عمر بن الخطاب إلى خراج المقاسمة في العصر العباسي فيورده الماوردي وأبو يعلى حيث قالا: « ولم يزل السواد على المساحة والخراج إلى أن عدل بهم الخليفة المنصور في الدولة العباسية عن الخراج إلى المقاسمة لأن السعر نقص فلم تف الغلات بخراجها وخرب السواد فجعله مقاسمة. »[4]

وفيما يتعلق بسياسة الأمويين الخاصة بضريبة الأرض فهناك من يرى أنها كانت استمرارا لسياسة الخليفة عمر بن الخطاب مع بعض التعديل الذي اقتضته الظروف الجديدة للدولة، [5] غير أن الأمويين في الواقع قد خرجوا عن المنهج الذي سار عليه الخليفة عمر بن الخطاب، فقد تشددوا كثيرا في تقدير الضرائب وذهبوا بعيدا في استقصاء ضريبة الأرض إلى أقصى حدود الاحتمال. [6] – ويمكن إرجاع ذلك إلى تزايد احتياجات الحكومة للإنفاق على الجنود والحفاظ على مظاهر الترف...– غير أن هذا ليس على الإطلاق ولا يمكن تعميمه على كل العهود لأن هناك شواهد تدل على تباعد وجهات نظر الخلفاء وولاتهم إلى أرض الخراج وأهلها، فمنهم صاحب الرأي السديد والأفق الواسع والنظرة الاستشرافية الذي ينظر في مآلات الأمور، فيتوخى العدل في تقدير ضريبة الأرض من غير زيادة تجحف بأهل الخراج ولا

---

[1] – الجريب وحدة للمساحة والمكاييل، وهو هنا للمساحة، والجريب من الأرض: ستون ذراعاً في ستين. الحميري: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج2، ص 1054. والذراع عند الحنفية 46.375 سم وعند المالكية 0.53 سم وعند الشافعية والحنابلة 61.834 سم انظر: علي جمعة محمد: المكاييل والموازين الشرعية، ص50. وعليه يكون الجريب إما 774.23 متر مربع، وإما 1011.24 متر مربع، وإما 1376.44 متر مربع على الترتيب.

[2] – أبو عبيد: الأموال، ص88.

[3] – المرجع السابق، ص303–304.

[4] – الماوردي: الأحكام السلطانية، ص262.أبو يعلى: الأحكام السلطانية، ص185.

[5] – عاطف رحال: تاريخ بلاد الشام الاقتصادي في العصر الأموي، ص287.

[6] – نفسه، ص288.

نقصان يضر بأهل الفيء، أي يراعى الاعتدال فلا يتعدى مقدار الضريبة طاقة الفلاحين مما يؤدي إلى ظلمهم، ولا يقل مقدارها مما ينقص من دخل بيت المال. فزياد بن أبي سفيان كان يقول: « أحسنوا إلى المزارعين فإنكم لا تزالون سمانا ما سمنوا. »[1] فالعناية بالمزارعين والتخفيف عنهم وعدم إرهاقهم سيؤدي بهم إلى العمل أكثر، وبالتالي زيادة الإنتاج مما سيكون له تأثير إيجابي على وارد بيت المال. ومن ذلك أيضا ما حكي عن الحجاج بن يوسف الثقفي أنه كتب إلى عبد الملك بن مروان يستأذنه في أخذ الفضل من أموال السواد فمنعه من ذلك وكتب إليه: « لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك وابق لهم لحوما يعقدون بها شحوما. »[2] وبالمقابل هناك صاحب الأفق الضيق، القصير النظر، الذي يركز على النتائج اللحظية ويهمل ما يمكن أن يترتب عن الإجراءات المتخذة من انعكاسات سلبية يفوق ضررها ما تم تحصيله من فوائد، ومثال ذلك سليمان بن عبد الملك حين قدم عليه أسامة بن زيد التنوخي – عامله على خراج مصر – وأخبره بأنه قد أجهد الرعية وأنهكها من أجل تحصيل الخراج، ملتمسا منه التخفيف عنها، لافتا نظره إلى أن ما سيتم خسارته يمكن تداركه في السنة القادمة، لكن الخليفة رد عليه – إن صحت الرواية – قائلا: « هَبِلَتْك أُمك، أحلُب الدَّر فإذا انقطع فاحلب الدم والنَّجا. »[3] فشتان بين النظرتين.

والدليل الآخر على تشدد الأمويين وإفراطهم في تقدير ضريبة الأرض هو ظهور حركة الإلجاء أي أن يلجيء المزارع أرضه إلى أمير أو قوي يحتمي به فيتكفل هو بدفع الخراج، وتعد هذه الظاهرة تعبيرا عن محاولات العديد من الفلاحين للتهرب من ظلم الجباة وثقل الضرائب المفروضة عليهم والتي كانت تفوق طاقتهم، وكمثال على ذلك في العصر الأموي أن الناس ألجأوا إلى مسلمة بن عبد الملك[4] ضياعا كثيرة في

---

[1] – الدينوري: عيون الأخبار، ج1، ص63.

[2] – الماوردي: ص231.

[3] – الجهشياري أبو عبد الله محمد بن عبدوس: كتاب الوزراء والكتاب، ص51–52.وقد وردت القصة بشيء من الاختلاف في النجوم الزاهرة: قال الكندي: « كتب سليمان بن عبد الملك إلى أسامة: احلب الدر حتى ينقطع، واحلب الدم حتى ينصرم. » قال: « فذلك أول شدة دخلت على أهل مصر. » انظر: ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج1، ص231. هبلتك أمك: ثكلتك وفقدتك، والدر: اللبن، والنجا: الجلد. انظر: لسان العرب، ج4، ص281 وج8، ص55 وج11، ص686.

[4] – مسلمة بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص، ولي الموسم في أيام الوليد وغزا الروم غزوات وحاصر القسطنطينية، وولاه أخوه يزيد إمرة العراقين ثم عزله وولي أرمينية. ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج58، ص27؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج5، ص241.

منطقة البطائح، للتعزز به.[1] لكن ضياء الدين الريس[2] يرى أن هذه الظاهرة كانت قليلة، وأنها تمت في الجهات النائية والجديدة مما قد يوحي للقارئ أنها حدث عرضي أو هامشي لا يُلتفت إليه، ورغم ذلك فإن مجرد وجودها حتى وإن كانت قليلة ومحدودة يكفي للقول بأن هناك خلل في جباية الخراج، ويؤكد وجود التشدد والغلو فيه.

2 – مقدار ما تم جبايته من مورد الخراج: كثيرا ما ترد لفظة خراج لتدل على ما حصلته الدولة من أموال، وقد أهملت المصادر هذا الجانب فليس هناك قوائم تفصيلية عن أموال الجباية، وما توفر منها لا يكفي الباحث في هذه الجوانب من الحياة الاقتصادية في الدولة الأموية من عقد المقارنات والتعرف على التغيرات التي طرأت على أموال الجباية حسب الأقاليم والسنوات. والقائمة الوحيدة التي يمكن الحصول عليها تعود إلى زمن معاوية بن أبي سفيان وهي أيضا ناقصة إذ أنها أهملت أخرجة العديد من الأقاليم والولايات في الدولة. وتذكر قيما مجملة لا تفصيل فيها. ولما كان وجود قوائم أخرى ترجع إلى هذا العصر غير متوفر صار الاستدراك على هذه القائمة غير ممكن، ولذلك فإن القائمة تحكي بعض الواقع لا كله وتنفع للاستئناس لا للتدليل والحكم.[3] وهذه القائمة في أغلبها مستخلصة من كتاب تاريخ اليعقوبي[4] وهي كالتالي:

- **السواد:** 120 مليون درهم.
- **فارس:** 70 مليون درهم.
- **الأهواز وما يضاف إليها:** 40 مليون درهم.
- **اليمامة والبحرين:** 15 مليون درهم.
- **كور دجلة:** 20 مليون درهم.
- **نهاوند والدينور وهمذان وما يضاف إلى ذلك من أرض الجبل:** 40 مليون درهم.
- **الري وما يضاف إليها:** 30 مليون درهم.

---

[1] – البلاذري: فتوح البلدان، ص288. محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص260. والبطائح: أرض واسعة بين واسط والبصرة. انظر: معجم البلدان، ج1، ص450.

[2] – محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص260.

[3] – محمد ضيف الله بطاينة: الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، ص175.

[4] – تاريخ اليعقوبي: ص143 – 144.

- **حلوان**: 20 مليون درهم.
- **الموصل وما يضاف إليها**: 45 مليون درهم.
- **أذربيجان**: 30 مليون درهم.
- **مصر**: 3.000.000 دينار أو 36.000.000 درهم. باعتبار أن سعر صرف الدينار في ذلك الوقت يساوي اثني عشر درهما.[1]
- **فلسطين**: 450.000 دينار أو 5.400.000 درهم.
- **الأردن**: 180.000 دينار أو 2.160.000 درهم.
- **دمشق**: 450.000 دينار أو 5.400.000 درهم.
- **حمص**: 350.000 دينار أو 4.200.000 درهم.
- **قنسرين والعواصم**: 450.000 دينار أو 5.400.000 درهم.
- **الجزيرة (ديار مضر وربيعة)**: 55.000.000 درهم.
- **اليمن**: 1.200.000 دينار أو 14.400.000درهم وقيل 900.000 دينار أو 10.800.000 درهم.
- **قبرص**: 7000 دينار أو 84.000 درهم.[2]

وبذلك يكون مجموع ما حصلته الدولة الأموية من أموال زمن معاوية بن أبي سفيان حوالي 560 مليون درهم، هذا عدا أخرجة البلاد التي لم تذكر مثل بلاد إفريقية والمغرب والأندلس. ولا يستبعد أن تكون القيم المحصلة خلال العهود اللاحقة – التي تشملها فترة الدراسة – مقاربة لهذا المبلغ والدافع إلى القول بذلك هو تقارب القيم التي توردها المصادر متفرقة حول خراج بعض الأقاليم والولايات في عهود مختلفة:

- فبلاد الشام مثلا بلغ خراجها 1.880.000دينار في خلافة معاوية، [3] بينما كان خراجها فوق 1.800.000 دينار في عهد بني مروان.[1]

---

[1] – محمد ضيف الله بطاينة: الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، ص174.

[2] – البلاذري: فتوح البلدان، ص155.

[3] – تاريخ اليعقوبي، ص144. وهو مجموع خراج: فلسطين، الأردن، دمشق، حمص، قنسرين والعواصم.

- قبرص: كان خراجها 7000 دينار في خلافة معاوية بينما بلغ 8.000 دينار في خلافة عبد الملك.[2]

- أن خراج فلسطين استقر في خلافة معاوية على 450.000 دينار، واستقر خراج الأردن على 180.000 دينار وخراج دمشق على 450.000 دينار[3] - وهي جميعا من بلاد الشام - أما أيام عبد الملك بن مروان فإن خراج فلسطين كان 350.000 دينار وخراج الأردن كان 180.000 دينار وخراج دمشق 400.000 دينار.[4]

- أن خراج العراق أي السواد استقر على 120.000.000 درهم.[5] وبلغ في ولاية عبيد الله بن زياد[6] 135.000.000 درهم وبلغ في ولاية الحجاج 118.000.000 درهم.[7]

وحتى وإن لم تكن متقاربة فالأرجح أن تكون أكثر مما تم تحصيله في زمن معاوية، لاعتبارين أساسين الأول هو توسع الدولة أكثر في العهود التالية لعهد معاوية نتيجة توسع حركة الفتح، الأمر الذي يتيح لبيت المال موارد أكثر، والثاني هو الحرص المتنامي لدى الأمويين لجمع الأموال واستيفائها من مواردها المختلفة لمجابهة الإنفاق المتنامي لتثبيت سلطانهم والإنفاق على مظاهر الترف والملك.

ثانيا: الجزية:

الجزية هي الخراج المجعول على الذمي، سميت جزية لأنها قضاء منه لما عليه[8] أو هي عبارة عن المال الذي يعقد الكتابي عليه الذمة، وهي فعلة من الجزاء كأنها جزت عن قتله[9]

ولا بد من الإشارة إلى ملاحظة هامة ألا وهي أن هناك تداخلا واضحا في استعمال مصطلحي جزية وخراج، غير أن هذا لا يعني إطلاقا عدم التمييز بينهما كضريبتين في صدر الإسلام، وحسب

---

[1] - ابن حوقل: صورة الأرض، ص175.

[2] - البلاذري: فتوح، ص155.

[3] - تاريخ اليعقوبي: ص144.

[4] - البلاذري: فتوح، ص193.

[5] - السابق، ص143.

[6] - أمير العراق، أبو حفص. ولي البصرة سنة خمس وخمسين، وله ثنتان وعشرون سنة، وولي خراسان، فكان أول عربي قطع جيحون، وافتتح بيكند، وغيرها. أمه مرجانة من بنات ملوك الفرس، قتل سنة سبع وستين. انظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج3، ص545 - 548.

[7] - الماوردي، ص261.

[8] - الهروي: تهذيب اللغة، ج11، ص101.

[9] - ابن منظور: لسان العرب، ج14، ص147. مادة: جزي.

دانيال دينيت فإن لكل من المصطلحين جزية وخراج معنيان خاص وعام، فالمعنى الخاص لهما أن الجزية ضريبة على الرأس، والخراج ضريبة على الأرض. أما المعنى العام فإن كل منهما قد تعني ضريبة الأرض أو ضريبة الرأس ويتضح ذلك ويتحدد من العبارة التي تليهما.[1]

وبعيدا عن التداخل بين مصطلحي جزية وخراج، فإن لفظ جزية في حد ذاته قد يعني ضريبة الرأس أو مجموع ما يفرض على أهل الذمة من أموال، وهناك شواهد عديدة على ذلك:

– ورد لفظ الجزية في السياق القرآني ليدل على ضريبة تفرض على أهل الذمة يؤدونها أذلاء مستكينين[2] وذلك في قوله تعالى: « »[3] ولا يدل النص القرآني على أنها فرضت على الرؤوس كما شاع في كتب الفقهاء في العصر العباسي، فهي حسب سياقها القرآني يندرج تحتها جميع الأموال التي تؤخذ من أهل الذمة مما يملكون من الأموال والأراضي والتجارات.[4]

– استعملت كلمة جزية في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم لتدل على ضريبة الرأس التي تفرض على كل ذمي فقد بعث الرسول صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل إلى اليمن ليأخذ الجزية من كل حالم دينارا أو عدله من المعافري،[5] أو لتعني جزية مشتركة أو مجموع ما يفرض على جماعة، مثل ما صالح عليه

---

[1] – الجزية والإسلام، ص41 – 42.

[2] – الماوردي: الأحكام السلطانية، ص223.

[3] – التوبة، الآية 29.

[4] – جاسر خليل أبو صفية: برديات قرة بن شريك العبسي، ص80-81.

[5] – وفي رواية من كل حالم أو حالمة دينارا أو قيمته، من غير تحديد إن كانت من المعافر (ثياب تصنع باليمن) أو من غيرها، ولم يسمع أن على النساء جزية إلا في هذا الحديث وحديث آخر في المجوس. انظر: يحي بن آدم: كتاب الخراج، ص108.)

الرسول صلى الله عليه وسلم أهل نجران، فقد صالحهم على ألفي حلة النصف في صفر والبقية في رجب، ثمن كل حلة أوقية من الفضة.[1]

لكن ما يتماشى مع ما سيعرض من مادة حول ضريبة الجزية كإحدى موارد بيت مال المسلمين، هو الجزية بمعناها الخاص أي كونها ضريبة على الرأس كي لا يحدث تداخل بينها وبين الموارد الأخرى.

الجزية موجودة منذ العهود القديمة قبل الإسلام فقد فرضها اليونان قبل الميلاد بقرون وكذلك الرومان والفرس والبيزنطيون،[2] فألزموا الأمم التي خضعت لحكمهم على دفعها وكانت باهظة جدا أثقلوا بها كواهل الشعوب، ومما ذكر أنها كانت سبعة أضعاف الجزية التي وضعها الإسلام على الذميين.[3] وهذا يعني أن المسلمين كانوا الأرفق والأعدل في تعاملهم مع الذميين، ولعل هذا مما ساهم في خضوعهم للحكم الإسلامي واندماجهم في مجتمعه، والأكثر من ذلك أنهم قد ساهموا مساهمة فاعلة في مختلف جوانب الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وهناك شواهد كثيرة على هذا الرفق والعدل:

– كون الجزية ضريبة تجبى من الرجال البالغين فيستثنى منها النساء والصبيان[4] ويعفى من دفعها المجنون والعبد [5] والفقير العاجز عن أدائها،[6] والهرم والأعمى والزمن (صاحب العاهة) والمريض الذي لا يرجى برؤه وإن كانوا موسرين.[7] والرهبان المنقطعين للعبادة في الصوامع، الذين يتصدق عليهم أهل اليسار منهم، وأما إذا كانوا أهل يسار فتجب عليهم[8].ويلتزم المسلمون للكفار الذين يدفعون الجزية بالكف عنهم والحماية لهم ليكونوا بالكف آمنين وبالحماية محروسين،[9] حتى أنها تسقط إذا عجز المسلمون على الدفاع عن أهل الذمة وحمايتهم.

---

[1] – والأوقية: أربعون درهما، فإن أدوا حلة بما فوق الأوقية حسب لهم فضل ذلك، وإن أدوها بما دون الأوقية أخذ منهم النقصان. انظر: البلاذري: فتوح البلدان، ص71.

[2] – أحمد عبد العزيز المزيني: الموارد المالية في الإسلام، ص261.

[3] – حسين الحاج حسن: النظم الإسلامية، ص270.

[4] – أبو يوسف: الخراج، ص135.

[5] – الماوردي: الأحكام السلطانية، ص223.

[6] – ابن القيم: أحكام أهل الذمة، ص159.

[7] – وهذا مذهب أحمد وأصحابه وأبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد أقواله، وتجب عليهم إن كانوا موسرين في قول آخر للشافعي. انظر: ابن القيم: أحكام أهل الذمة، ص161.

[8] – أبو يوسف: الخراج، ص135.

[9] – الماوردي: الأحكام السلطانية، ص223.

– الجزية تسقط بالإسلام، فمن أسلم سقطت عنه جزية رأسه سواء أسلم أول الحول أم منتصفه أم آخره أم بعد انقضائه فلا يجب عليه شيء مطلقا لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « ليس على المسلم جزية. »[1] فالجزية سببها الكفر فيسقطها الإسلام فلا تجتمع مع الإسلام بوجه.

– مقدار الجزية ليس واحدا وليس محددا بحد واحد لا يجوز تعديه كأنصبة الزكاة، بل ترك ذلك لرأي الخليفة واجتهاده، ويراعى فيه ناحية اليسار والضيق بحيث لا يشق على أهل الذمة ولا يكلفهم فوق طاقتهم،[2] كما تم الإشارة إليه سابقا حيث كانت الجزية في العصور السابقة تمثل أضعاف قيمتها في العصر الإسلامي. ويراعى في تحصيلها إلى جانب عدم الإضرار بأهل الذمة عدم ظلم بيت المال أي بأن لا يُحرم من مال مستحق له في رقاب أهل الذمة.[3]

– لا يتعين الذهب والفضة في الجزية، فيجوز أن تكون الجزية ذهبا وفضة، ويجوز أن تكون غير ذلك من عروض وحيوان، كما أنه يجوز أن تقدر بالقيمة ويؤخذ بدلا عنها. فقد ورد في حديث إرسال معاذ إلى اليمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره بأخذ دينار من كل حالم من أهل الذمة، أو عدله من معافر، أي ثيابا، كما صالح أهل نجران على ألفي حلة يؤدون نصفها في صفر والنصف الآخر في رجب. وقد كان عمر يأخذ في الجزية النعم وكان علي بن أبي طالب يأخذها من كل ذي صنعة من متاعه أي مما ينتج.[4]

– أن مصرف الجزية هو مصرف أموال الفيء،[5] من خراج وعشور... أي أن يوضع في بيت المال ويصرف منه على مصالح المسلمين ويحمل منه في سبيل الله حسب ما يراه الخليفة وفق رأيه واجتهاده في رعاية شؤون المسلمين وقضاء مصالحهم.[6] وما من شك أن الاستفادة من المرافق العامة والخدمات التي مولها بيت المال ستشمل المسلمين وأهل الذمة على السواء لأنهم رعايا لدولة واحدة.

– من المنظور العقلي ينتفي ظلم الإسلام للفرد الذمي، فمن باب العدل أن يدفع الذمي الجزية، لأن المسلم يجب عليه الجهاد في سبيل الله، والذمي معفي منه.

---

[1] – سنن أبي داود: ج3، ص171.

[2] – ابن القيم: أحكام أهل الذمة، ص131– 137.

[3] – حسين الحاج حسن: النظم الإسلامية، ص54.

[4] – ابن القيم: أحكام أهل الذمة، ص129 – 131.

[5] – الماوردي: الأحكام السلطانية، ص221.

[6] – زلوم: الأموال في دولة الخلافة، ص71.

وفيما يخص الأمويين فقد أبقوا على ضريبة الجزية، لكنهم خالفوا ما كان سائدا من قبل في العديد من الأمور مدفوعين إلى ذلك بتزايد النفقات، ومن بين تلك المخالفات ما يلي:

– الزيادة في قيمة الجزية على أهل الذمة في مختلف الأمصار الإسلامية ففي عهد الخليفة عبد الملك بن مروان أعيد إحصاء أهل الجزيرة وألزموا بدفع أربعة دنانير جزية بدلا من دينار واحد،[1] وحملت الموصل على مثل ذلك.[2]

– زاد الحجاج بن يوسف الثقفي مائتي حلة على نصارى نجران، فأصبحت ألف وثمانمائة حلة.[3]

– زاد الخليفة عبد الملك بن مروان ألف دينار على أهل قبرص فألزمهم بدفع ثمانية آلاف دينار في السنة بدلا عن سبعة آلاف.[4]

– فرض عبد العزيز بن مروان والي مصر (65– 85هـ/ 685-704م) دينارا على كل راهب كجزية سنوية، فكانت هذه أول جزية أخذت من الرهبان.[5] ويورد دانيال دينيت في كتابه الجزية في الإسلام السبب الدافع لفرض هذه الجزية والمتمثل في تزايد عدد المهاجرين من قراهم فرارا من الضرائب مما يعني تراجع الوارد المالي من هذه القرى، أما المبرر لها فتمثل في كون الترهب صار منفذا وحيلة يتبعها الآبقون للتخلص من الجزية. وما من حل لقطع الطريق أمامهم إلا بفرض ضريبة الرأس على الرهبان أنفسهم.[6]

– أما المخالفة الأشد والخطأ الجسيم الذي وقع فيه الأمويون فهو فرضهم الجزية على من أسلم من أهل الذمة، وفي هذا مخالفة واضحة وخرق صريح لمبدأ إسلامي أساسي هو إسقاط الجزية عمن أسلم، ودافِع الأمويين إلى ذلك هو الحفاظ على موارد بيت المال، بدعوى أن تحول أعداد كبيرة من أهل الذمة في أقاليم مختلفة إلى الإسلام قد أدى إلى نقص كبير في دخل بيت المال. كما يشير إليه قول الدهاقين (

---

[1] – أبو يوسف: الخراج، ص52.

[2] – محمد فرقاني: السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز على ضوء رسائله، ص140.

[3] – وقد كان صلح نصارى نجران في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم على ألفي حلة ثمن كل حلة أوقية والأوقية أربعون درهما، أي ما مجموعه 80000 درهم، وقد حط عنهم عثمان بن عفان مائتي حلة، ثم حط عنهم معاوية أو يزيد بن معاوية مائتي حلة أخرى، فصارت جزيتهم ألف وستمائة حلة، لكن الحجاج عاد بهم إلى ما كانوا عليه زمن عثمان بن عفان. البلاذري: فتوح البلدان، ص71- 74.

[4] – المصدر نفسه، ص155.

[5] – المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج4، ص408، دانيال دينيت: الجزية والإسلام، ص130.

[6] – ص131.

جباة الخراج) للحجاج بن يوسف الثقفي، إذ قالوا له: « إن الخراج قد انكسر، وإن أهل الذمة قد أسلموا ولحقوا بالأمصار. »[1] مما يعني أن الدهاقين هم من كان وراء ذلك، فكان الحجاج بذلك أول من أخذ الجزية ممن أسلم من أهل الذمة.[2] وقد حاول الأمويون تبرير موقفهم باتهام الذين أسلموا بأنهم يهربون من دفع الجزية وليس رغبة في دخول الإسلام، [3] بل إنهم كانوا يعتبرون أهل الذمة كالعبيد ليس لهم حقوقا، حيث أن الجزية المفروضة على أهل الذمة وإن أسلموا بمنزلة الضرائب على العبيد فلا يسقط إسلام العبد عنه ضريبته.[4] لكن الباحث في هذه القضية سيجد أن هناك من يذهب إلى أن هذا الإجراء لم يشمل كل أقاليم الدولة وأنه كان سائدا أو تم اعتماده إن صح القول في الجهة الشرقية من الدولة فقط، بدليل ما قاله ابن حُجيرة[5] للخليفة عبد الملك بن مروان – حين كتب إلى أخيه عبد العزيز والي مصر يأمره بوضع الجزية على من أسلم من أهل الذمة – حيث قال له: « أعيذك بالله أيها الأمير أن تكون أول من سن ذلك بمصر... » فتركهم عند ذلك.[6] وهذا يعني أن أخذ الجزية ممن كان يسلم لم يحدث بمصر من قبل عبد الملك ولم يذكر أن أحدا أخذ الجزية ممن أسلم في مصر من بعد حتى خلافة عمر بن عبد العزيز.

وفيما يخص مقدار ما كانت تجبيه الدولة الأموية من هذا المورد الهام، فإن المصادر المختلفة لا تقدم لنا معلومات دقيقة وتفصيلية عنه، وما ورد فيها من قيم فهو شامل لكل الموارد، لا تفصيل فيها، وترد تحت مسمى خراج الدولة أو الولاية كما تم الإشارة إليه عند الحديث عن مورد الخراج في الصفحات السابقة. ونفس الملاحظة تصدق على باقي الموارد التي سيأتي ذكرها.

ثالثا: الزكاة:

---

[1] – تاريخ الطبري، ج6، ص381. فرقاني: السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، ص147.

[2] – ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، ص182. المقريزي: الخطط، ج1، ص147.

[3] – تاريخ الطبري، ج6، ص559. مسكويه: تجارب الأمم، ج2، ص466.محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ص267.

[4] – أبو عبيد: الأموال، ص60.

[5] – عبد الرحمن بْن حُجَيرة، كان فقيهًا من أَفقه الناس فولاه عبد العزيز القضاء. الكندي: كتاب الولاة وكتاب القضاة، ص228.

[6] – المقريزي: الخطط، ج1، ص142. عارض ابن حجيرة هذا الإجراء على أساس أن الذين يسلمون سوف يستشعرون مهانة وتحقيرا وقد يعتبرون أدنى كرامة من الرهبان الذين كانوا يجدون من يؤدي عنهم ضريبة رؤوسهم دون أن يؤدوها هم أنفسهم. انظر: دانيال دينيت: الجزية والإسلام، ص136.

الزكاة في اللغة: البركة والنماء والطهارة والصلاح،[1] والزكاة في الشرع تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، وسميت هذه الحصة المخرجة من المال زكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه، وتوفره وتقيه الآفات.[2] وهي عبادة من العبادات، وتعتبر ركنا من أركان الإسلام، كالصلاة والصيام والحج. والزكاة تؤخذ من المسلمين فقط، ولا تؤخذ من غيرهم وهي واجبة بالكتاب والسنة.[3] ويشترط فيها بلوغ النصاب وحولان الحول.[4]

والحكمة من الزكاة تكمن في:

- كون الزكاة هي التعبير العملي من الفرد المسلم على أن الله سبحانه وتعالى هو المالك الأصيل للمال، وبأن له وحده الحق في تنظيم قضية التملك.

- كون الزكاة فرض على الأغنياء يستفيد منها الفقراء، تهدف إلى القضاء على ظاهرة الفقر في المجتمع المسلم.

- أن إخراج شيء من المال يطهره وينزل البركة فيه، ومدعاة لنمائه، كما أنه يبعد عن صاحبه نظرة الحقد والحسد ويذهب عن نفس صاحبه الشح والأثرة.

- كون الزكاة نوع من أنواع التكافل الاجتماعي، وتعبير عن الأخوة الإنسانية، والإحساس بالآخر، تخلق إحساسا لدى أفراد المجتمع بأنهم جسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، ويشعر الفقير بأن هناك من يحمل همه ويهدف إلى إخراجه من ضائقته، ويعمل على رفع الغبن عنه.

لقد كانت هذه الفريضة في أول الإسلام متروكة لشعور المسلمين وكرمهم من غير تحديد إلى أن فرض مقدارها من كل نوع من أنواع المال، وبينت بيانا مفصلا في السنة الثانية من الهجرة.[5] .

أما الأموال التي تجب فيها الزكاة فهي: الذهب والفضة والمواشي والمزروعات وأموال التجارة، وقد حددت السنة النبوية نصاب كل نوع من أنواع الأموال ومقدار ما يؤخذ منها زكاة، وقد تضمنت كتب الفقه والأموال تفصيلات مدققة لأحكام الصدقة بالإمكان العودة إليها. غير أن الأمر الأكيد هو أن

---

[1] – ابن منظور: لسان العرب، ج14، ص358؛ سعدي أبو حبيب: القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، ص159.

[2] – يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، ص37 – 38.

[3] – التويجري: موسوعة الفقه الإسلامي، ج3، ص10-11.

[4] – سيد سابق: فقه السنة، ج1، ص334.

[5] – نفسه، ج1، ص328.

مقدار ما يؤخذ من رأس المال زكاة يمثل نسبة ضعيفة، فهي في النقود وعروض التجارة ربع العشر أي 2.5%، وفي المزروع والثمار العشر أو نصف العشر، وفي المواشي أنواعا محددة حسب العدد.[1] وإخراج هذه النسبة يكون سنويا، مما يعني أنه ليس هناك إرهاق للمالك، غير أنها على بساطتها عندما تجتمع في بيت المال تمثل كما معتبرا بإمكانه تغطية حاجة الأصناف الثمانية التي جمعت لأجلهم والذين عينهم الله في آية الصدقة، قال تعالى: « [illegible] » [2] أما بالنسبة لمقدار ما كان يُجمع من أموال الصدقات في العصر الأموي فإن ما توفر من الأخبار المتعلقة بالموضوع لا تسعف في معرفة مقدار الجباية من أموال الصدقات في عصر بني أمية.[3] وحتى مراسلات الخليفة عمر بن عبد العزيز في هذا الصدد لا تمدنا بهذه المعلومة، إلا أنها بالمقابل تنبه إلى بعض المخالفات التي حدثت خلال العصر الأموي – وخلال فترة الدراسة تحديدا – لنهج الخلفاء الراشدين وسيرة عمر بن الخطاب على وجه الخصوص، وهذه المراسلات تعتبر بالنسبة للدراسة مرجعا أساسيا ومعيارا لقياس مدى التزام خلفاء بني أمية بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه، في مجال جباية أموال الصدقات – وغيرها من الأموال – ومن بين المخالفات المسجلة:

– أن السعاة قبل استخلاف عمر بن عبد العزيز كانوا يشقون على مربيي المواشي فيكلفونهم بحشرها إلى المصدق في مكان معين يتواجد به، خلافا للسنة النبوية التي جعلت من المواضع التي تكون فيها الماشية أماكن لأخذ الصدقة منها. فقد جاء في كتاب عمر إلى عماله: « أن صدقوا الناس على

[1] – أبو عبيد: الأموال، ص437-655.

[2] – التوبة: آية 60.

[3] – محمد ضيف الله بطاينة: الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، ص173.

مياههم وبأفنيتهم. »[1] ومن غير المستبعد أن الأمويين على حرصهم، وبمخالفتهم لهذا الإجراء يكونون قد فوّتوا على بيت المال الشيء الكثير، فالمصدق عندما يتنقل هو بنفسه إلى المواضع التي تكون فيها الماشية سيقف على حقيقة أعداد كل صنف منها، فيعلّم الجاهل ما يجب في أنعامه من صدقة، ويقطع الطريق على أي متهرب من دفع زكاتها، فاقتضى العمل أن تصدق على مياههم، وفي دورهم.[2]

– أن الأمويين كانوا يأخذون الزكاة من المكاتب رغم أن هناك شبه إجماع بين العلماء على أن العبيد والإماء لا زكاة في أموالهم، إذ أن من شروط وجوبها أن يكون مخرجها حرا، والعبيد ملك أيمان أسيادهم. يؤكد ذلك ما كتبه عمر بن عبد العزيز إلى عماله حيث قال: « إنه ليس في مال المكاتب زكاة. »[3]

– أنهم كانوا يأخذون الزكاة عن الخيل،[4] مع أن الإسلام قد أعفى المسلمين من دفع هذا النوع من الضريبة. لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة. »[5] وإن قيل أنهم اقتدوا بعمر بن الخطاب فإن هذا الأخير إنما أخذ من أهل الشام شيئاً تبرعوا به، وسألوا أخذه، وعوضهم عنه برزق عبيدهم، وفي هذا تأكيد على أن ليس في الإسلام زكاة خيل.[6]

– أنهم كانوا يلزمون المتصدقين بدفع الزكاة إليهم لأن مما كتب عمر بن عبد العزيز: « من جاءك بصدقة فاقبلها. ومن لم يأتك بها فالله حسيبه. »[7] ويبدو أن عزوف الناس في تلك المرحلة عن دفع زكاة أموالهم للسعاة يعود لعدم ثقتهم فيهم وفي خلفاء بني أمية، فكانوا يخرجونها بأنفسهم ويدفعونها لمن شاءوا كما هو شأن الحسن بن الحر،[8] الذي كتب إلى عمر بن عبد العزيز لما سمع باستخلافه: « إني كنت أقسم زكاتي في إخوتي، فلما وليت رأيت أن أستأمرك. فكتب إليه عمر: أما بعد فابعث إلينا بزكاة مالك،

---

[1]– أبو عبيد: الأموال، ص497.

[2] – فرقاني، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز ، ص104– 105.

[3] – أبو عبيد: الأموال، ص561؛ فرقاني، السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز ، ص116.

[4] – فرقاني: السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، ص116.

[5] – عبد الرزاق الصنعاني: المصنف، ج4، ص33؛ ابن أبي شيبة: المصنف، ج7، ص311؛ ابن زنجويه: الأموال، ج3، ص1020؛ التويجري: موسوعة الفقه الإسلامي، ج3، ص11.

[6] – الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، ج3، ص1928.

[7] – أبو عبيد: الأموال، ص636.

[8] – ويكنى أبا محمد مولى لبني الصيداء من بني أسد بن خزيمة. ومات بمكة سنة 133 هـ وكان ثقة قليل الحديث.ابن سعد: الطبقات، ج6، ص339.

وسم لنا إخوانك نغنهم عنك والسلام. »[1] وأغلب الظن أن هذا الأمر متعلق بالأموال الباطنة (الذهب والفضة) لا الأموال الظاهرة (الأنعام، الزروع والتجارات)، التي كان الأمويون يوظفون عمالا لتحصيلها، وليس بإمكان مالكيها إخفاؤها كلية.

رابعا: خمس الغنائم:

لغة: يقال غنم الشيء غنما: فاز به، وغنم الغازي في الحرب: ظفر بمال عدوه والغنيمة في الاصطلاح: اسم للمأخوذ من أهل الحرب على سبيل القهر والغلبة. [2] فالغنيمة هي كل ما أصابه المسلمون من أهل الشرك عنوة قسرا، والحرب قائمة،[3] وهو ثلاثة أنواع: [4]

أ – الأموال المنقولة كالنقود والحيوان والطعام.

ب – الأسرى والسبايا كالنساء والأطفال.

ج – الأرض.

وتعد الغنائم واحدة مما أحل الله للمسلمين، واختصهم بهذا الأمر دون غيرهم من الأمم السابقة لقول الرسول الله صلى الله عليه وسلم: « أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة. »[5]

أما نصيب بيت المال من الغنائم والمحدد شرعا، فهو الخمس لقوله تعالى: «

[1] – ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج13، ص57؛ فرقاني: السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز، ص113-114.

[2] – المعجم الوسيط، ج2، ص664.

[3] – أبو عبيد: الأموال، ص324.

[4] – التويجري: موسوعة الفقه الإسلامي، ج5، ص498.

[5] – ابن أبي شيبة: المصنف، ج6، ص303.

[illegible] »[1] بينما تقسم الأربعة أخماس المتبقية على المشاركين في الحرب، لكن هذا ليس على وجه الإطلاق، فلخليفة المسلمين حرية التصرف فيها بالذي يرى أنه خير للإسلام والمسلمين، يؤكد ذلك تصرفات الرسول صلى الله عليه وسلم، والخلفاء من بعده.[2]

وفي العصر الأموي كانت الغنائم موردا هاما من موارد بيت المال، نظرا لنشاط حركة الفتوحات في كل الاتجاهات، وما كانت تحققه من انتصارات ساهمت في توسع مساحة الدولة الأموية، ففي عهد معاوية استطاعت الدولة بسط سلطانها على مساحة شاسعة امتدت من حدود بخارى شرقا إلى القيروان غربا ومن أقصى اليمن جنوبا إلى حدود قسطنطينية شمالا [3] ثم توسعت أكثر في العهود التي تلت عهده، وطبيعي أن يرافق حركة الفتح حصول المسلمين على غنائم، ففي خلافة يزيد بن معاوية (60–64هـ/680–683م) مثلا قيل: بلغ سهم المقاتل في حرب بخارى من الجبهة الشرقية ألفين وأربعمائة درهم للفارس وألف ومائتي درهم للراجل.[4] ولنا أن نتخيل مقدار الخمس الذي آل إلى بيت المال، والمتوقف على عدد الجيش المشارك في عملية الفتح.

وروي أن الحجاج نظر فإذا هو قد أنفق على محمد بن القاسم الثقفي[5] في غزو السند 60 مليون درهم، ووجد ما حمل إليه 120 مليون فقال شفينا غيظنا وأدركنا ثأرنا وازددنا 60 مليون درهم ورأس داهر.[6] وكان موسى بن نصير والي إفريقية في أواخر خلافة عبد الملك بن مروان يرسل بغنائمه إلى عبد العزيز بن مروان بمصر وهذا الأخير يرسلها إلى دار الخلافة بدمشق، وقد أكسبته فتوحاته المتتالية في

---

[1] – الأنفال، الآية 41.

[2] – زلوم: الأموال في دولة الخلافة، ص36 – 39.

[3] – بطاينة: الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، ص138.

[4] – تاريخ اليعقوبي، ج2، ص167.

[5] – فاتح السند وواليها، ولاه الحجاج ابن عمه، وهو ابن سبع عشرة سنة. عزله سليمان بن عبد الملك وأمر بحمله من السند مقيدا، فحمل إلى واسط، وعذب بها. الذهبي: تاريخ الإسلام، ج2، ص1040–1042؛ الزركلي: الأعلام، ج6، ص333 – 334.

[6] – البلاذري: فتوح، ص423.

إفريقية إعجاب ورضا الخليفة عبد الملك وابنه الوليد (86- 96هـ/705-715م) من بعده.[1] وقال الذهبي عن الوليد بن عبد الملك: « فكان في كل وقت يجيء البريد بفتح بعد فتح، ويحمل إليه خمس الغنائم وامتلأت خزائنه وعظمت هيبته. » [2] فهذا غيض من فيض وشواهد على سبيل المثال لا الحصر، تعطي فكرة عما كان يرد بيت المال من أموال مصدرها خمس الغنائم، وتبرز أهمية هذا المورد بالنسبة لمالية الدولة نظرا لضخامة عائداته.

خامسا: أموال الصلح: نظرا للضغط المتواصل للدولة الأموية على دول الجوار حفاظا على ما تم السيطرة عليه من أراضي والتوسع أكثر إن أمكنها ذلك، كثيرا ما كانت هذه الدول تذعن لقوتها وتضطر مرغمة إلى طلب الصلح الذي ترافقه تضحية بالمال والكرامة من أجل شراء السلم معها، وقد أمدتنا المصادر التاريخية بالكثير من الأمثلة عن المقادير التي حصّلتها الدولة الأموية من جراء الصلح الذي عقدته مع الأراضي المستكينة لها والطامحة لمهادنتها. من ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – أن رتبيل (ملك الترك)، قد صالح عبيد الله بن أبي بكرة[3] عام (52 هـ/ 672م) على كابل وجميع بلاده على مليون درهم[4] (1.000.000 درهم)، وصالح خاتون بخارى عبيد الله بن زياد عام (54 هـ / 674م) على مليون درهم[5] (1.000.000 درهم)، وصالح مصقلة بن هبيرة الشيباني[6] في نفس السنة أهل طبرستان على خمس مائة ألف درهم (500.000 درهم) ومائة طيلسان[7] وثلاث مائة رأس[8] وصالح

---

[1] – ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، ص231-232.

[2] – الذهبي: دول الإسلام، ج1، ص84.

[3] – ولد سنة 14 هـ ، وكان كريما شجاعا، ولي قضاء البصرة، وولي إمرة سجستان سنة 50 هـ، ثم عزل بعد ثلاث سنين، ثم وليها الحجاج. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج4، ص138.

[4] – تاريخ خليفة بن خياط، ص218؛ البلاذري: فتوح البلدان: 385.

[5] – البلاذري: فتوح البلدان، ص397.

[6] – من وجوه أهل العراق، كان من أصحاب علي بن أبي طالب، وولي أردشيرخره (من أجل كور فارس ومنها مدينة شيراز وهي تلي كورة إصطخر في العظم) من قبل ابن عباس، ثم لحق بمعاوية فولاه طبرستان، غزا خراسان أيام معاوية في عشرة آلاف، فهلكوا في وادي من أوديتها أخذ العدو بمضائقه فقتلوا جميعا. انظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج58، ص269 – 276، ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج24، ص336 – 340.

[7] – الطَّيْلَسَانُ بفتح اللام وكسرها والفتح أعلى – ضرب من الأكسية. ابن سيده المرسي: المخصص، ج1، ص389.

[8] – تاريخ خليفة بن خياط، ص223.

سعيد بن عثمان بن عفان[1] أهل سمرقند على سبع مائة ألف درهم (700.000 درهم)، وعلى أن يعطوه رهنا من أبناء عظمائهم.[2] ويذكر خليفة بن خياط في أحداث سنة 93 هـ أن قتيبة بن مسلم الباهلي[3] غزا خوارزم فصالحوه على عشرة آلاف رأس ثم سار إلى سمرقند فصالحوه على ألفي ألف ومائتي ألف (2.200.000 درهم) على أن يعطوه تلك السنة ثلاثين ألف رأس فرضي بذلك.[4] وهي كما يلاحظ قيم معتبرة إذا ما قورنت بخراج بعض الأقاليم التي تم الإشارة إليه سابقا، مما يعني أنها شكلت دعما لبيت المال وساهمت في تغطية نفقات الدولة ولو بالقدر القليل، مع العلم أنها من أموال الفيء وتصرف في مصارفه.

سادسا: هدايا النيروز والمهرجان[5]: تعتبر أعياد المهرجان والنيروز مناسبات مهمة جرت العادة فيها أن يقدم الشعب الهدايا للملك، [6] وقد عاد هذا التقليد الفارسي إلى الظهور في العصر الأموي فكانت الهدايا والأموال تقدم إلى الولاة والحكام في هذه الأعياد، حيث أصبحت هذه الأموال التي استمرت ترد من الولايات إلى بيت المال في دمشق تشكل موردا من موارده الهامة طيلة العصر الأموي [7] باستثناء الفترة القصيرة التي حكم فيها الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي أمر بإلغاء هذا التقليد وأن لا يؤتى إليه بمثل هذه الأموال.[8] وحتى وإن سكتت المصادر عن ذكر قيمة ما كان يرد إلى عاصمة الدولة من هذه الهدايا، إلا أن ما ذكره اليعقوبي في تاريخه يعطينا فكرة ولو بسيطة عن ضخامة الوارد المالي الذي مصدره

---

[1] – ولاه معاوية خراسان وغزا بلاد ما وراء النهر وفتح سمرقند، عزله معاوية لما خاف من طلبه الخلافة، قتل بالمدينة من طرف غلمان له جاء بهم من السغد.البلاذري: أنساب الأشراف، ج5، ص614– 615.

[2] – المصدر السابق، ص397– 398.

[3] – أمير فاتح، ولي الري في أيام عبد الملك، وخرسان أيام الوليد، أذعنت له بلاد ما وراء النهر كلها واشتهرت فتوحاته، فاستمر ولايته 13 سنة، كان سليمان يكرهه، أراد قتيبة الاستقلال بما في يده عندما استخلف سليمان، قتله قادة جيشه سنة 96هـ. ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج4، ص86–88، الزركلي :الأعلام، ج5، ص189– 190.

[4] – تاريخ اليعقوبي، ص285.

[5] – النَّيْرُوز والمِهْرَجَان: عيدان للكفار، فالنيروز: الشهر الثالث من شهور الربيع والمهرجان: اليوم السابع عشر من الخريف. البعلي: المطلع على ألفاظ المقنع، ص192.

[6] – الجاحظ: كتاب التاج في أخلاق الملوك، ص146 وما بعدها.

[7] – عاطف رحال: تاريخ بلاد الشام الاقتصادي في العصر الأموي، ص304.

[8] – أبو يوسف: الخراج، ص99.

هذه الهدايا فيذكر أنه كان يحمل لمعاوية عشرة آلاف ألف (10.000.000) في النيروز وغيره وفي المهرجان.[1] وهو مبلغ معتبر يضاهي ما تحصله الدولة من بعض ولاياتها، كما تم الإشارة إليه سابقا.

سابعا: العشور: من عَشَرَ يَعْشِرُ:أي أخَذَ واحداً من عَشَرَةٍ[2] وفي الاصطلاح يطلق العشر على معنيين:

الأول: عشر التجارات وهو حق للمسلمين يؤخذ من عروض تجارة أهل الذمة، وأهل دار الحرب المارين بها على ثغور دولة الخلافة وهو المقصود هنا، والثاني: عشر الصدقات، أو زكاة الخارج من الأرض.[3] وقد تم الحديث عنه سابقا عند التطرق إلى مورد الزكاة.

والعشور بمعناها الأول ليست من الموارد التي ذكرها القرآن الكريم، ولا سنة استنها الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكنها اجتهاد اتضح في عهد عمر بن الخطاب، فهو أول من وضع العشر في الإسلام،[4] ويروي قصة ذلك أبو يوسف حيث قال: كتب أبو موسى الأشعري[5] إلى عمر بن الخطاب: « أن تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر» فكتب إليه عمر: « خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهما، وليس فيما دون المائتين شيء، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم، ومازاد فبحسابه. »[6] وهي قصة جامعة لكل ما يتعلق بالعشور. وبناء عليها، فإنه يؤخذ من تجار المسلمين على التجارات التي يمرون بها على ثغور الدولة ربع العشر زكاة؛ لأن عروض التجارة زكاتها زكاة النقود، فلا يزاد على ربع العشر، ولا ينقص عنه، لأنه حق مال المسلم، مع مراعاة بلوغ النصاب وحولان الحول بطبيعة الحال. ويؤخذ من تجار أهل الذمة على تجاراتهم التي يمرون بها على الثغور نصف العشر فقط لأنهم يدفعون الجزية فلا يعاملون معاملة تجار أهل الحرب الذين يؤخذ من تجاراتهم التي يمرون بها على ثغور الدولة العشر، معاملة بالمثل.

---

[1] – تاريخ اليعقوبي، ج2، ص126.

[2] – الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ص440.

[3] – الموسوعة الفقهية الكويتية: ج30، ص101؛ زلوم: الأموال في دولة الخلافة، ص107.

[4] – أبو عبيد: الأموال، ص642.

[5] – عبد الله بن قيس التميمي، الإمام الكبير، فقيه ومقرئ، استعمله النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذا على زبيد وعدن، وولي أمر الكوفة لعمر وإمرة البصرة. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج2، ص380-381.

[6]– الخراج، ص14.

ويتكفل بتحصيل العشر من التجار، شخص يعرف بالعاشر، يشترط فيه أن يكون من أهل الصلاح والتقوى؛ لحساسية منصبه، وذلك حتى لا يلحق ضررا بالتجار كأن يسيء معاملتهم أو يظلمهم بأن يأخذ منهم أكثر مما يجب عليهم، أو يلحق ضررا ببيت المال فيتساهل مع التجار، فينقص ما يجب أن يؤخذ منهم لقاء الإغراء أو الرشوة.[1]

أما الدواعي التي شرعت لأجلها العشور فهي:

1 – كان التاجر المسلم إذا دخل دار الحرب أخذ منه عشر تجارته، فمن باب المعاملة بالمثل يؤخذ من تجارهم عشر تجارتهم إذا دخلوا ديار المسلمين.

2 – التجار الوافدون من الخارج ينتفعون بالمرافق العامة كالشرطة والقضاء وغيرها وهذه المرافق التي تحافظ عليهم، ينفق عليها من بيت مال المسلمين، فعلى هؤلاء أن يسهموا بنصيب في هذه النفقات ما داموا ينتفعون بها.

3 – يدفع التاجر المسلم ما يترتب عليه من زكاة ومقادير أخرى للصالح العام عند الحاجة فإذا نافسه في السوق من ليست عليه مثل هذه المسؤوليات المالية، انعدم تكافؤ الفرص. إذ تتراجع تجارة المسلم أمام تجارة الذمي والحربي؛ لأن المسلم تكاليفه في هذه الحالة أكبر فتنعدم لديه القدرة على المنافسة، أي لا يستطيع عرض منتجه بسعر تنافسي.[2]

وفيما يتعلق بالعصر الأموي فقد استمر العمل بهذه الضريبة، ويؤكد ذلك ما ذكره الطبري عند حديثه عن حركة شبيب الخارجي حيث قال: « وخرج شبيب حيث خرج من الكوفة، فأتى المردمة[3] وبها رجل من حضرموت على العشور يقال له ناجية بن مرثد الحضرمي. »[4] ولا شك أن هذا المورد المالي كان يوفر لخزينة الدولة الأموية أموالا كثيرة، لكن المعلومات عن مقاديرها غير متوفرة. ولا بد من الإشارة إلى أن ما يؤخذ من عشور، من تجار أهل الذمة، ومن تجار أهل الحرب، هو فيء للمسلمين، ويوضع في

---

[1] – نفسه، ص146؛ زلوم: الأموال في دولة الخلافة، ص115.

[2] – حسين الحاج حسن: النظم الإسلامية، ص274.

[3] – المِرْدَمَةُ: وهو جبل لبني مالك بن ربيعة بن أبي بكر بن كلاب أسود عظيم. الحموي: معجم البلدان، ج5، ص104.

[4] – تاريخ الطبري، ج6، ص243.

ديوان الفيء، ويصرف في مصارف الجزية والخراج. أما ما يؤخذ من تجار المسلمين يدخل في باب الزكاة، يوضع في بيت مال الصدقات وينفق على الأصناف الثمانية التي وردت في آية الصدقات.[1]

ثامنا: خمس الركاز: الركاز لغة بمعنى المركوز وهو من الركز أي الإثبات، وهو المدفون في الأرض إذا خفي، والركز بكسر الراء هو الصوت الخفي.[2] قال تعالى: « ⬀☠☒🖻◆❐ 🕮❐✡⬁▤■🖬⬀⌛♦🔔 🖍❐♎⬀❷♦🔔 ✌☋⬀🖻♎ ☠🖙🖻❁♋🖐 ❹▪♋♦🡅🖐 ♊♋♓🖐 ⇳♊♋♓🖐 ⚐🡐♍■🖬⬀⌛♦🔔 🕮❐✡⬁▤■🖬🖙♎ ♊♋♓🖐 ⬀☠🡐♍♦➿ 🡐🡕🖻☺⇔○■🖍 🖙❐❐🕮 ❻🖻⬂❽😐✂ 🡅♋♊ »،[3] أما اصطلاحا فهناك اختلاف في معنى الركاز، فأهل العراق يقولون هو المعدن والمال المدفون كلاهما. بينما أهل الحجاز يقولون هو المال المدفون خاصة، أما المعدن فليس بركاز.[4] وبناء على ذلك يرى العراقيون أن في كل من المعدن والمال المدفون الخمس، بينما يرى الحجازيون أن الخمس يكون في المال المدفون على اعتبار أنه هو الركاز، أما المعدن ففيه الزكاة – أي ربع العشر – لأنه ليس بركاز.[5] ومعلوم أن الخمس يوضع في بيت المال في ديوان الفيء، ويصرف مصرف الفيء، ويكون أمره موكولا إلى الخليفة، ينفقه على رعاية شؤون الأمة، وقضاء مصالحها، حسب رأيه واجتهاده، بما فيه الخير والصلاح، أما زكاة المعدن – إن لم يتم اعتباره ركازا حسب رأي الحجازيين – فتوضع في بيت مال الصدقة وتنفق على الأصناف الثمانية التي شملتهم آية الصدقة.

وقد استقر مقدار الضريبة التي يدفعها واجد المعدن على الخمس في العصر الأموي، الذي هو محل خلاف ومن باب أولى ومن دون شك إن كان الحال كذلك أن يؤخذ من واجد الركاز الخمس. ويستخلص ذلك مما ذُكر عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في خلافته أن لا يؤخذ من المعادن الخمس

---

[1] – التوبة: آية 60.

[2] – ابن منظور: لسان العرب، ج5، ص355. مادة ركز، الموسوعة الفقهية الكويتية: ج35، ص142.

[3] – مريم: آية 98.

[4] – أبو عبيد: الأموال، ص421. تجدر الإشارة إلى أن الفقهاء لم يتفقوا في الركاز والمعدن على شيء يمكن جمعه، إذ أن هناك اختلافات كثيرة بينهم في الأحكام التفصيلية المتعلقة بهما. انظر: ابن حزم: مراتب الإجماع، ص38.

[5] – أبو عبيد: الأموال، ص421. الركاز: هو المال المدفون في الأرض بفعل صاحبه، أو بأثر حادث إلهي، كزلزال أو رياح عاتية، أدى إلى طمر بلد مع ما فيها من ثروات. أما المعادن: فهي كل ما يخرج من الأرض من غير جنسها مما له قيمة. وبناء على ذلك يمكن القول أن المعدن من خلق الله، أما الركاز فهو من دفن البشر، وهنا يكمن الفرق بينهما. أنظر: الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، ج6، ص4646. التويجري: موسوعة الفقه الإسلامي، ج3، ص61.

وتؤخذ منها الصدقة، اقتداء بما كان سائدا من قبل.[1] أما عن مقدار ما تم جبايته من هذا المورد فهو مهمل من طرف المصادر بل الأكثر من ذلك يصعب حتى الحصول على أمثلة بسيطة للاستشهاد على تحصيل هذه الضريبة.

تاسعا: موارد أخرى: بالإضافة إلى ما تم ذكره من موارد هناك موارد أخرى أقل أهمية إلا أنها ساهمت في إثراء بيت المال، وخففت من الأعباء المالية للدولة، من بينها:

– المصادرات: وكانت مصادرة أموال الولاة تعتبر موردا مهما لبيت المال، وقد مورست هذه السياسة طيلة فترة حكم الأمويين، فكان معاوية بن أبي سفيان إذا توفي أحد ولاته يشاطر ورثته أمواله مبررا ذلك بأنها سنة قد سنها الخليفة عمر بن الخطاب[2] كما أن عزل العامل لاحقا قد أصبح يعني مصادرة جميع أملاكه.[3]

– الضريبة التي فرضت على حق دية القتيل، فالخليفة عمر بن الخطاب كان قد حدد حق الدية بمبلغ ألف دينار يقبضه الورثة. إلا أن الخليفة معاوية بن أبي سفيان فرض ضريبة غير مشروعة على هذا المبلغ، حيث كان يعطي الورثة نصف المبلغ ويصادر النصف الآخر لبيت المال[4] وقد استمر فرض هذه الضريبة حتى عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي أمر بإلغائها.[5]

– مال المرتد إن قتل أو مات و مال الذمي إن مات ولا وارث له ومال المسلم إن مات ولا وارث له وما فضل من مال المسلم عن ورثته، والهبات والتبرعات والوصايا التي تقدم لبيت المال للجهاد أو غيره من المصالح العامة، والأموال الضائعة وهو كل مال وجد ولم يعرف صاحبه ومما يوجد مع اللصوص ونحوهم مما لا طالب له... فيورد إلى بيت المال.

وبناء على ما تم عرضه من مادة والتعرف عليه من موارد يمكن استخلاص ما يلي:

– أن هناك تنوع في الموارد المالية التي دعمت بيت المال في الدولة الأموية، كما تعددت مصادرها، يكمن التنوع في كون الوارد إلى بيت المال لم يكن نقدا فقط – أي ذهبا وفضة – بل شمل السبي والعقارات والمعادن والأنعام... ويكمن التعدد في كون هذا الوارد يشمل أصنافا عديدة: الخراج والجزية والعشور والصدقات والغنائم والمصادرات و...

---

[1] – ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج5، ص272.

[2] – تاريخ اليعقوبي: ج2، ص130.

[3] – نفسه، ص222.

[4] – العسكري: الأوائل، ص159-160.

[5] – نفسه، ص160.

– ضخامة الواردات المالية في الدولة الأموية – فمجموع ما حصلته الدولة الأموية من أموال زمن معاوية بن أبي سفيان مثلا كان حوالي 560 مليون درهم، هذا عدا أخرجة البلاد التي لم تذكر مثل بلاد إفريقية والمغرب والأندلس وهو مبلغ ضخم بمنظور ذلك العصر – مما ساهم في تغطية نفقات الدولة على جميع الأصعدة والارتقاء بالحياة في جميع جوانبها.

– أن هناك التزام واقتداء من طرف الخلفاء الأمويين بالسنة النبوية وبما سنه الخلفاء الراشدون، فيما يخص استيفاء هذه الموارد – في الغالب الأعم – مع تسجيل بعض المخالفات كأخذ الجزية ممن أسلم، وأخذ الزكاة من المكاتب وعن الخيل، وفرض ضريبة على حق دية القتيل... أو تسجيل بعض المستحدثات كهدايا النيروز والمهرجان.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني:

الإنفاق العسكري

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكل الإنفاق العسكري خلال العصر الأموي، واحدا من أهم سبل الإنفاق، لأنه كان يستحوذ على النسبة الأكبر من مجموع النفقات العامة، وذلك نظرا لأهمية الجانب العسكري في توطيد أركان الدولة الأموية التي امتازت بكثرة مناوئيها في الداخل والخارج، فاهتمت نتيجة لذلك بفئة الجند التي هي عماد قوتها، فحاولت الارتقاء بالجندي وسد حاجياته، ليكون على استعداد لأداء الأدوار المنوطة به، فخصصت له عطاء سنويا، ورزقا شهريا، كما كان يحصل على مبالغ إضافية يتوقف مقدارها وتوقيتها على الظرف السياسي والاقتصادي الذي تمر به الدولة، إضافة إلى ذلك أنفقت الدولة الأموية بسخاء على التجهيز العسكري، للجعل من الجيش الأموي في مستوى الجيوش الكبرى في ذلك العصر وله القدرة على مجابهتها والتغلب عليها، كما دفعتها إستراتيجيتها الدفاعية إلى العناية بالحصون والقلاع، ودفعتها الظروف في بعض الأحيان إلى دفع أموال للحصول على فترة أمن مؤقتة، تستغلها في مجابهة مشاكلها الداخلية، ... إلى جانب العديد من سبل الإنفاق العسكري التي سيتم التطرق إليها لاحقا، والتي كان لها آثار واضحة على الدولة الأموية، سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي، وفيما يلي بيان لذلك.

أولا: العطاء: لم يكن نظام العطاء ابتكارا أمويا، لأن أول من وضع أسسه الأولى الرسول صلى الله عليه وسلم، والذي كان يوزع على المسلمين كل شيء يحصل عليه ففي كتاب الأموال: « كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم إذا أتاه فيء قسمه عن يوم: فأعطى الآهل حظين، وأعطى العزب حظا واحدا»[1] فأساس التمايز لديه هو الآهل والأعزب، واتخذ لأجل ذلك موظفين مختصين يسهرون على جمع، وتخزين وتوزيع الأموال على مستحقيها. [2] وقد سار الخليفة أبا بكر على نهجه فكان يوزع كل ما في بيت المال على كافة الناس بالتساوي دونما تمييز.

ولما آلت الخلافة إلى عمر بن الخطاب ساوى في العطاء في البداية، وهذا ما تشير إليه خطبته في الجابية[3] إذ قال: « أما بعد، فإن هذا الفيء شيء أفاءه الله عليكم، الرفيع فيه بمنزلة الوضيع، ليس أحد أحق به من أحد... »،[4] لكنه مع ما استجد من ظروف كاتساع الفتوحات وضخامة الموارد وثباتها مع ازدياد عدد المقاتلة اضطر إلى تدوين الدواوين، ورأى بأن من الأفضل جمع المال وتوزيعه كل سنة، كما اعتمد نظام المفاضلة محتجا بقوله: « لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه. »[5] فبدأ بآل الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم بالمهاجرين، ثم بالأنصار ثم قال: «...فمن أسرع إلى الهجرة أسرع به العطاء ومن أبطأ عن الهجرة أبطأ عنه العطاء، فلا يلومن رجل إلا مناخ راحلته. »[6]. مع العلم أن إجراء الأعطية – وكذلك الأرزاق – إنما هو لأهل الحاضرة فقط، لأنهم هم أهل الرد عن الإسلام والذب عنه، وأما من سواهم، فإنما حقوقهم عند الحوادث تنزل بهم.[7] واستمر العمل بنظام العطاء في العهود التي جاءت بعده، ومما يدل على العمل بنظام العطاء خلال العصر الأموي، ما ورد في المصادر التاريخية – فعلى سبيل المثال لا الحصر – ورد ذكره في خطبة زياد: «... واعلموا أني مهما قصرت عنه فإني لا أقصر عن ثلاث: لست محتجبا عن طالب حاجة منكم ولو أتاني طارقا بليل، ولا حابسا رزقا ولا عطاء عن إبانه، ولا مجمرا[8] لكم بعثا ».[9]

---

[1] – أبو عبيد: الأموال، ص308؛ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ج19، ص351، العمري أكرم ضياء: عصر الخلافة الراشدة، محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق مناهج المحدثين، ص 228.

[2] – جاسم صكبان علي: العطاء والرزق في صدر الإسلام، مقال منشور في الموقع www.iasj.net ، ص1.

[3] – قرية من أعمال دمشق. الحموي ياقوت: معجم البلدان، ج2، ص91.

[4] – أبوعبيد: الأموال، ص335.

[5] – أبو يوسف: الخراج، ص53؛ ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج3، ص225؛ البلاذري: فتوح البلدان، ص433؛ الكاندهلوي: حياة الصحابة، ج2، ص480.

[6] – أبو عبيد: الأموال، ص285.

[7] – نفسه، ص296.

[8] – تجمير الجيش: حبسهم في الثغور ومنعهم من العود إلى أهليهم. مادة جَمَرَ، لسان العرب، ج4، ص146.

[9] – الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص220؛ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، م3، ص306؛ فلهوزن يوليوس: تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ص117.

وفي الخطبة التي ألقاها قتيبة بن مسلم الباهلي حين هم بخلع سليمان بن عبد الملك: « إني قد جمعتكم ... وقسمت بينكم فيئكم، وأجريت عليكم أعطياتكم غير مكدرة ولا مؤخّرة. »[1]

أما في برديات قرة بن شريك[2] – التي تعد وثائق مادية أكثر مصداقية من الروايات الواردة في المصادر الخبرية لذلك يستشهد بها للدلالة على وجود نظام العطاء خلال العصر الأموي – ففيها تتكرر لأوامر قرة إلى بسيل – عامله على كورة أشقوة[3] – في جمع ما ترتب على كورته من جزية ليعطي الجنود وعيالهم. فمن ذلك مثلا قوله في بردية عربية: « أما بعد، فإنه قد ذهب من الزمن ما قد علمت، وقد استأخرت الجزية، وحضر عطاء الجند وعطاء عيالهم وخروج الجيوش إن شا [ء] الله... فإنه لو قد اجتمع عندي مال قد أعطيت الجند عطاءهم إن شا [ء] الله... »[4] كما ورد في بردية أخرى: « فإنك قد علمت الذي كتبت إليك به من جمع المال والذي قد حضر من عطاء الجند وعيالهم وغزو الناس... فعجّل بما اجتمع عندك من المال، فإنه لو قد قدم إلي المال قد أمرت للجند بعطائهم إن شا [ء] الله.» [5] وفي أخرى: « ... وقد حضر عطاء مهاجري الفسطاط وخروج الجيوش للغزو...» [6] ويعني مصطلح المهاجرين في هذه البرديات المقاتلين من العرب الذين دخلوا مصر مع عمرو بن العاص إبان الفتح واستقروا فيها. [7]

1 – المفاضلة في العطاء خلال العصر الأموي: فيما يخص العصر الأموي فإن القاعدة التي كان يعمل بها هي أن العطاء يكون على قدر الولاء، ولذلك حظي أهل الشام بتعامل خاص؛ لأنهم كانوا معروفين بالولاء والإخلاص للبيت الأموي.[8]وهذا أمر اعتادوا عليه وألفوه.[9] فحق لهم من منظور حاكميهم أن يُكرموا ويُميزوا عن الآخرين، غير أن أهل الشام أنفسهم لم يكونوا على درجة واحدة من

---

[1] – تاريخ الطبري، ج6، ص509؛ ابن مسكويه أحمد بن محمد: تجارب الأمم وتعاقب الهمم، ج2، ص429.

[2] – ولي مصر في زمن الوليد في أوائل 90هـ، واستمر في الإمارة إلى أن مات سنة 96هـ، دون الديوان في سنة 95هـ وهو المدون الثالث. الكندي: كتاب الولاة وكتاب القضاة، ص49 – 50.

[3] – كانت كورة من كور الصعيد وهي الآن كوم أشقاو بين أبو تيج وطهطا في مديرية أسيوط، وقد عثر فيها سنة 1901م على مجموعة من الأوراق البردية التي ألقت شعاعا من النور على حكم قرة بن شريك في مصر. سيدة إسماعيل كاشف: مصر في فجر الإسلام، ص29.

[4] – جاسر بن خليل أبو صفية: برديات قرة بن شَريك العبسي دراسة وتحقيق، ص107.

[5] – نفسه، ص73.

[6] – نفسه، ص74.

[7] – نفسه، ص107.

[8] – خماش نجدة: الشام في صدر الإسلام، ص 385.

[9] – فلهموزن: تاريخ الدولة العربية، ص126.

الولاء؛ لذلك لم يكن معاوية يفرض في بادئ الأمر إلا للقبائل اليمنية غير أنه تنبه إلى خطئه عندما كثرت اليمن وضعفت عدنان، حتى أن رجلا من اليمن قال يوما: « لهممت أن لا أحل حَبْوَتِي[1] حتى أخرج كل نزاري بالشام. » فلما بلغت معاوية فرض من وقته لأربعة آلاف رجل من قيس. [2]

كما كان العطاء يفرض على قدر البلاء، وقد عبر الحجاج عن هذه القاعدة بقوله: « من كان له بلاء أعطيناه على قدره. »[3] ويؤكد تمييزه هو الآخر لأهل الشام عن غيرهم ما كتبه إلى رتبيل ملك الترك حيث قال: « أما بعد فإني قد بعثت إليك عمارة بن تميم[4] في ثلاثين ألفا من أهل الشام لم يخالفوا طاعة ولم يخلعوا خليفة ولم يتبعوا إمام ضلالة، يجري على كل رجل منهم في كل شهر مائة درهم يستطعمون الحرب استطعاما. »[5]

2 – الزيادة والإنقاص من العطاء: نظرا لأهمية العطاء في فرض الانضباط وضمان الولاء، فقد كان للمسؤول الأموي الحق في الزيادة والإنقاص منه، وقد يصل به الأمر إلى حد حرمان صاحب العطاء من عطائه، وله سلطة التقدير، وتبقى الكلمة العليا والنهائية للخليفة، ويؤكد ذلك ما يذكره البلاذري[6] من أن معاوية استعمل النعمان بن بشير[7] على الكوفة فكتب إليه معاوية يأمره أن يلحق لأهل الكوفة في أعطياتهم زيادة عشرة دنانير عشرة دنانير فكان ينفذ بعضا ويرد بعضا ويقول: « أنا قُفْلٌ مفتاحه بالشام.» فلما جاءوا بكتب من معاوية عمّهم بالزيادة. كما استخدمت الزيادة في العطاء للقادة والجند المتجاوبين والمنفذين للأوامر تشجيعا وحثا لهم على المضي قدما في مهامهم ومناصبهم العسكرية المسؤولين عنها، كما فعل معاوية مع أشراف أهل الشام.[8] وهناك بعض حالات يزاد فيها

---

[1] – احتبى الرجل إذا جمع ظهره وساقيه بعمامته، وقد يحتبي بيديه. يقال: حَلَّ حِبْوَته وحُبْوَتَه.ابن منظور، مادة حبا، لسان العرب، ج14، ص161.

[2] – ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج18، ص54؛ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق،ج 8، ص 272 – 273؛ خماش نجدة: الشام في صدر الإسلام، ص386.

[3] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص522.

[4] – اللخمي ويقال القتبي وفد على عبد الملك مع الحجاج بن يوسف وولاه فلسطين وكان من عقلاء العرب وولي سجستان للحجاج. ابن عساكر : تاريخ دمشق، ج43، ص301.

[5] – تاريخ الطبري، ج6، ص390.

[6] – أنساب الأشراف، ج5، ص22.

[7] – وهو أول مولود للأنصار بعد الهجرة، استعمله معاوية عَلَى حمص، ثُمَّ عَليّ الكوفة، واستعمله عليها بعده ابنه يزيد بن معاوية، وَكَانَ هواه مع معاوية وميله إليه وإلى ابنه يزيد، فلما مات معاوية بن يزيد دعا الناس إلى بيعة عبد الله بن الزبير بالشام، فخالفه أهل حمص، فخرج منها، فاتبعوه وقتلوه، وَذَلِكَ سنة 64هـ.وَكَانَ كريما جوادا شاعرا شجاعا. ابن الأثير: أسد الغابة، ج5، ص310.

[8] – الصلابي علي محمد: الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، ج1، ص405.

العطاء أو ينقص لأسباب مختلفة، لا يمكن اعتمادها كقاعدة في فرض العطاء، من ذلك قصة الرجل الذي جاء ابن زياد فقال: « أصلح الله الأمير إن امرأتى ماتت وإنى أريد أن أتزوج أمها» فقال له: « كم عطاؤك في الديوان» فقال: « سبعمائة». فقال: « يا غلام حط من عطائه أربعمائة. » ثم قال له: «يكفيك من فقهك هذا ثلاثمائة. »[1] وكذلك الشأن بالنسبة لعبد العزيز بن مروان الذي كان يجزل عطاء من يعرب كلامه وينقص عطاء من يلحن فيه.[2]

3 – الحرمان من العطاء: كان الحرمان من العطاء عقوبة الخارجين على الدولة وهذا أمر طبيعي، وقد سار زياد على سياسة معاوية في وقف العطاء عن الخارجين على سلطة الدولة، والمقاتلة الذين يتقاعسون في القتال وعند قمع الثائرين، فقال لأهل البصرة عندما خرج قريب وزحاف[3] الخارجيان بها: « يا أهل البصرة والله لتكفنّي هؤلاء أو لأبدأن بكم، والله لئن أفلت منهم رجل لا تأخذون العام من عطائكم درهما.»[4] فثار الناس بهم وقتلوهم. ويروي الطبري أن مسلم بن عقبة[5] هدد أهل الشام في موقعة الحرة وقال لهم: « والله ما جزاؤكم عليه إلا أن تحرموا العطاء وأن تجمروا في أقاصي الثغور »[6]، كما تضمن كتاب لخالد بن عبد الله القسري[7] عقوبة العصيان والتي منها إلقاء العطاء أي الحرمان منه، إضافة إلى العقوبة الجسدية، والنفي إلى شر الأماكن وأبعدها جاء فيه: « ...ومن عصى ولاة الأمر والقوام بالحق أسخط الله عليه، وكان قد استحق العقوبة في بشره، وعرّض نفسه لاستفاءة ماله وإلقاء عطائه، والتسيير إلى أبعد الأرض وشرّ البلدان...»،[8] وقد يمتد الحرمان إلى أقارب العصاة ممن لم يركبوا موجة المعارضة والخروج لا لسبب سوى رابطة الدم بينهم، وقد تتجاوز عقوبتهم الحرمان من العطاء إلى ما هو أفظع كهدم الدور، غير أن هذا التعسف ليس على الإطلاق ولا بالأمر النافذ الذي لا رجعة فيه فقد يتم التراجع عن هذه العقوبة إن كانت لدى المحروم الحجة البالغة. من ذلك القصة التي يوردها ابن كثير[9]

---

[1] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج 12، ص 53.

[2] – صالح محمد أمين: النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، ص 123.

[3] – كان خروجهما سنة 52هـ. الذهبي شمس الدين: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ج4، ص154.

[4] – تاريخ الطبري، ج 3، ص 238؛ ابن الأثير: الكامل، ج 3، ص 61.

[5] – المعروف بمسرف، شهد صفين مع معاوية وكان على الرجالة وهو صاحب وقعة الحرة، لسبع ليال بقين من المحرم سنة أربع وستين. ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج58، ص102– 106.

[6] – تاريخ الطبري، ج 5، ص 488.

[7] – ولي مكة سنة تسع وثمانين للهجرة، وأمه نصراينه، كان أمير العراقين من جهة هشام بن عبد الملك الأموي، وكان معدوداً من جملة خطباء العرب المشهورين بالفصاحة والبلاغة، وكان جواداً كثير العطاء. ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج2، ص226–231.

[8] – تاريخ الطبري، ج 6، ص 198.

[9] – البداية والنهاية، ج 12، ص 523.

والتي دارت أحداثها بين الحجاج ورجل جاءه محتجا لأن اسمه ضُرب عليه في الديوان، ومنع العطاء، وزيادة على ذلك هدمت داره لسبب واحد هو أن أخاه خرج مع ابن الأشعث[1].فكان رد الحجاج بأن احتج ببيتين من الشعر فقال للرجل أما سمعت قول الشاعر:

جانيك من يجني عليك وقد * تعدي الصّحاحَ مبارِكُ الجُرْبِ

ولربّ مأخوذ بذنب قريبه * ونجا المقارِفُ صاحبُ الذنْبِ

لكن حجة الرجل كانت أبلغ فقد احتج بكلام الله تعالى فقال: أيها الأمير، إنّي سمعت الله يقول غير هذا، وقول الله أصدق من هذا. قال: « ☎✂❑↗ [illegible] » [2] فأمر الحجاج بإعادة اسمه في الديوان، وبناء داره، وإعطائه عطاءه.

4 – وقت دفع العطاء: إن دفع العطاء في وقته المحدد لم يكن أمرا ميسورا دائما، وذلك إما بسبب تأخر وصول الخراج عن وقته المعين، أو بسبب الاضطرابات، وفي هذه الحال كان العطاء يدفع أقساطا أو يؤخر دفعه عن الموعد المقرر ومما يؤكد ذلك أن معاوية كان يخرج للناس العطاء ثلاثا. [3] ورغم ذلك اجتهد المسؤولون في الالتزام بمواقيت الدفع لأن في ذلك صلاح للناس وهذا ما عبر عنه معاوية بقوله: « إني نظرت فعلمت أنه لا يصلح الناس إلا ثلاث خصال:... وهذا العطاء والرزق أن يقسم في أيامه...»[4]

---

[1] – عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، بعثه الحجاج على سجستان، فثار هناك، وأقبل في جمع كبير، وقام معه علماء وصلحاء الله –تعالى– لما انتهك الحجاج من إماتة وقت الصلاة، ولجوره وجبروته، فقاتله الحجاج، وجرى بينهما عدة مصافات، وينتصر ابن الأشعث، ودام الحرب أشهرا، وقتل خلق من الفريقين، وفي آخر الأمر انهزم جمع ابن الأشعث، وفر هو إلى الملك رتبيل ملتجئا إليه، فبعث به هذا الأخير إلى الحجاج، وقيل: أنه أصابه السل، فمات، فقطع رأسه، ونفذ إلى الحجاج. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج4، ص183–184.

[2]– سورة يوسف، الآية: 78 – 79.

[3] – خماش نجدة: الشام في صدر الإسلام، ص 390.

[4] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج 5، ص 289.

ونظرا لأهمية ضبط وقت العطاء واحترامه فقد نبه إليه زياد بن أبيه مثلا في خطبته البتراء قائلا: « ... ولا حابسا عطاء ولا رزقا عن إبّانه. »[1] وحرصا منه على أن ينال المقاتلة عطاءهم في موعد معلوم جعل توزيعه بعد موسم الجباية، فكان المقاتلة يأخذون العطاء في شعبان أي بعد جباية خراج الحبوب والكروم في العراق، أما عطاء الذرية فيدفع لهم في ذي الحجة أي في موعد جباية خراج التمور مخالفا بذلك نظام عمر بن الخطاب الذي دعا إلى توزيع العطاء في المحرم. وقد كان لهذه السياسة انعكاسات إيجابية على الحياة الاقتصادية والحركة التجارية تحديدا إذ يتيح هذا الإجراء لمستلمي العطاء إمكانية الشراء بالنسيئة من التجار والبقالين دون أن يكون في ذلك إرهاق لهم؛ لقرب موعد التسديد، فبدلا من أن يكون موعد الدفع بعد سنة يكون بعد أشهر، كما يسهل هذا الإجراء أيضا عملية الاقتراض لنفس السبب.[2] وقد يوزع العطاء على المقاتلة عند انتدابهم للقتال وقبل المسير وذلك تحفيزا لهم، ودليل ذلك ما يذكره الطبري من أن عبد الملك بن مروان وجه عمر بن عبيد الله بن معمر[3] لقتال أبي فديك، وأمره أن يندب معه من أحب من أهل المصرين، فقدم الكوفة فندب أهلها، فانتدب معه عشرة آلاف، ثم قدم البصرة فندب أهلها، فانتدب معه عشرة آلاف، فأخرج لهم أرزاقهم وأعطياتهم، فأعطوها. ثم سار بهم عمر بن عبيد الله.[4] وكان الحجاج يصرف العطاء بأكمله لجنده في أوقات الأزمات السياسية أو الاستعداد للقتال، كما فعل حينما أعطى الناس أعطياتهم كاملة عند تجهيز جيش الطواويس لقتال رتبيل.[5]

5 – التدقيق في فرض العطاء: أبقى الأمويون على نظام العرافة الموكل إليه تدوين المعلومات الشخصية المتعلقة بكل مقاتل، وتتبع كل المستجدات كالزيادة بسبب الولادات والوفود أو النقصان بسبب الموت أو الرحيل إلى مكان بعيد عن العرافة. وكان من مهام العريف استلام المبالغ من رؤسائه ثم تسليمها إلى مستحقيها في عرافته.[6]وقد تضمنت خطبة لعبيد الله بن زياد [7] – والتي تعتبر تهديدا صريحا

---

[1] – تاريخ الطبري، ج 5، ص 220.

[2] – جاسم صكبان علي: العطاء والرزق في صدر الإسلام ص 5.

[3] – أحد وجوه قريش وكرمائها كان جوادا ممدحا وولي فتوحا كثيرة وولي البصرة لعبد الله بن الزبير، وقدم دمشق وافدا على عبد الملك بن مروان ومات بها. ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج45، ص286؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج4، ص172-173.

[4] – تاريخ الطبري، ج 6، ص 193.

[5] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج7، ص309؛ تاريخ الطبري، ج6، ص327؛ ابن الأثير: الكامل، م4، ص193.ويقال أن الناس سموهم بذلك لتكامل أهبتهم وعدتهم ونبلهم وشجاعتهم.انظر: البلاذري: أنساب الأشراف، ج7، ص309 - 310؛ تاريخ الطبري، ج6، ص329.

[6] – جاسم صكبان علي: العطاء والرزق في صدر الإسلام ص 6.

[7] – ابن الأثير: الكامل، م3، ص389.

شديد اللهجة للعرفاء – بعض ما كان يوكل لهم من مهام، كإخبار الأمير بالغرباء في عرافتهم وبمن يشملهم طلب الأمير من المخالفين والمعارضين، إذ تعتبر هذه الأمور من أوكد المسؤوليات الملقاة على عاتق العريف إضافة إلى المسؤوليات الاعتيادية، وهي تتيح للأمير القدرة على ضبط الأمور في ولايته وأن يكون له علم بكل صغيرة وكبيرة، وعلى اطلاع بكل التحركات.

غير أن نظام العرافة هذا لحقه بعض الخلل في ظل غياب الأمانة لدى بعض العرفاء الذين أصبحوا لا يغيبون غائبا ولا يميتون ميتا. وبطبيعة الحال فإن المبالغ المرصودة لهؤلاء الغائبين والموتى ستؤول إليهم، ولعل هذه الظاهرة هي التي أدت بالدولة إلى دفع عطاء كل رجل في يده مباشرة. [1] ويؤكد هذه الظاهرة، التعليمات التي زود بها معاوية بن أبي سفيان، عاصم بن أبي هاشم بن عتبة حين وجهه إلى المدينة حيث أمره بدفع العطاء إلى الحاضر دون الغائب، والحي دون الميت، وألا يعطي أحدا إلا في يده، ورغم أن عاصما لم يتمكن من تطبيق ما أمر به لوجود معارضة وامتناع الناس عن إتيانه،[2] غير أن إجراءات كهذه دليل على تنبه السلطة الأموية لكل خلل يلحق بنظام العطاء، وسعيها لإيجاد الحلول المناسبة لها، وهي كفيلة بقطع الطريق أمام أي متحايل، وتضمن وصول الحقوق إلى مستحقيها فقط.

6 – مقدار ما كانت تنفقه الدولة الأموية عطاء: كانت الدولة الأموية تدفع أموالا طائلة لمستحقي العطاء، وكان يتحكم في ذلك عدد جند الإقليم، ومقدار ما يأخذه الواحد منهم، فعطاء المقاتلة في العهد الأموي لم يكن واحدا، وإذا أردنا أن نقف على حجم الأموال المرصودة لأصحاب العطاء لوجدناها تستغرق أغلب إيرادات الدولة ويؤكد ذلك ما يذكره البلاذري[3] من أن زيادا كان يجبي من كُوْرَة[4] البصرة ستين ألف ألف (60.000.000)، ويعطي الذرية ستة عشر ألف ألف درهم (16.000.000 درهم)، ويعطي للمقاتلة ستة وثلاثين ألف ألف (36.000.000).وينفق فِي نفقات السلطان ألفي ألف (2.000.000)، ويجعل فِي بيت المال للبوائق والنوائب ألفي ألف درهم (2.000.000 درهم)، ويحمل إلى معاوية أربعة آلاف ألف درهم (4.000.000 درهم). أي أنه ينفق على العطاء أكثر من خمسة أسداس ما يُجبى ($\frac{5}{6}$) ويمكن تعميم هذا الحكم على باقي ولايات الدولة قياسا على البصرة.

7 – مفعول العطاء وتأثيره: لقد كان للعطاء مفعول عجيب إذ استعمله بنو أمية لاستمالة القلوب وضمان الطاعة، ورغم كونه حقا للمقاتل مقابل جهوده، غير أنه يجعل من يأخذه يستميت في

---

[1] – الصلابي: الدولة الأموية، ج 1، ص 262.

[2] – الزبيري: نسب قريش، ص154.

[3] – أنساب الأشراف، ج 5، ص 218 - 219.

[4] – اسم فارسي بحت، والكورة كل صقع يشتمل على عدة قرى. الحموي: معجم البلدان، ج1، ص37.

الدفاع عن الدولة، لذلك اتخذه الأمويون كسلاح بأيديهم يستعينون به لضبط الأمور وفرض سلطانهم، فكانوا عند الضرورة يهددون بمنعه.[1] كما كان العطاء كفيلا بضمان الإمدادات البشرية لجيوش الدولة لأنه كان عاملا محفزا للانخراط في سلك الجندية ودليل ذلك ما قاله الطبري[2] عن المهلب بن أبي صفرة (7-83هـ)[3]: «...وأقام المهلب بقية سنته، فجبى كُوَر دجلة، ورزق أصحابه، وأتاه المدد من أهل البصرة لما بلغهم ذلك، فأثبتهم في الديوان وأعطاهم حتى صاروا ثلاثين ألفا. »

وعموما يمكن القول أن نظام العطاء هذا قد أكسب المقاتل راحة وإحساسا بالأمان فذهب إلى القتال طائعا مطمئنا على مستقبل عائلته فحقق الانتصارات الباهرة في الحروب التي خاضها ضد أكبر إمبراطوريتين في ذلك الوقت.[4] فالعطاء كان دائما دافع الجندي إلى الاستماتة في الدفاع عن دولته، لذلك قيل:« لا يصلح الجند إلا بإدرار أرزاقهم وسد حاجاتهم، والمكافأة لهم على قدر عنائهم وبلائهم.»[5]

ثانيا: الرزق: الرزق مقدارا معين من المواد العينية توزع في كل شهر، ويعد من الإجراءات التي سنها عمر بن الخطاب، وقد اجتهد في تحديد كمية الرزق اللازمة للفرد شهريا، فيذكر ابن سعد:[6]«أن عمر أمر بجريب[7] من طعام فعجن ثم خبز ثم ثرد. ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه. ثم فعل في العشاء مثل ذلك. ثم قال: يكفي الرجل جريبان كل شهر. فرزق الناس جريبين كل شهر. المرأة والرجل والمملوك جريبين جريبين كل شهر.» ويوضح هذا أن عمر قد قدر توزيع الحبوب على أساس ما يكفي الفرد منه، وأنه كان يوزعه على الناس بالتساوي. ويبدو أن هذه الكمية ظلت ثابتة خلال العهد الأموي يدل على ذلك أن رزق العيل في أيام زياد كان جريبين حنطة في الشهر.[8]

---

[1] – تاريخ الدولة العربية، ص123.

[2] – تاريخ، ج5، ص621.

[3] – المهلب بن أبي صفرة الأزدي: كانت له بنت اسمها صفرة وبها كان يكنى، وحمى البصرة من الخوارج، وكان آخر ما ولي خراسان من جهة الحجاج بن يوسف الثقفي، توفي سنة 83 هـ. ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص350 – 353.

[4] – جاسم صكبان علي: العطاء والرزق في صدر الإسلام، ص10.

[5] – الطرطوشي: سراج الملوك، ص122.

[6] – الطبقات، ج 3، ص 231.

[7] – الجريب يساوي 48 صاعا وهو عند الحنفية 156 كغ، وعند الجمهور 97.92 كغ. علي جمعة محمد: المكاييل والموازين الشرعية، ص41.

[8] – الرواضية: زياد بن أبيه، ص 170 .

ومما يدل على وجود هذا السبيل من الإنفاق في العصر الأموي ما يذكره الطبري في معرض سرده لقصة حجر بن عدي[1] مع المغيرة بن شعبة[2] حيث قال: « ...فقام حجر بن عدي فنعر نعرة بالمغيرة سمعها كل من كان في المسجد وخارجا منه، وقال: إنك لا تدري بمن تولع من هرمك! أيها الإنسان، مُرْ لنا بأرزاقنا وأعطياتنا، فإنك قد حبستها علينا... » [3]

وفي خطبة زياد في أهل الكوفة دليل آخر فقد قال فيها: «... ومهما قصّرت فيه فلن أقصّر في ثلاث: لن أحبس لكم عطاء، ولا أحرمكم رزقا، ولا أجمر لكم جيشا... » [4] ويؤكد ذلك ما ورد في إحدى برديات قرة بن شريك، إذ نجده يحث بسيل على التعجيل بحمل القمح إلى الهُرْي،[5] لأنه قد أمر للجند بأرزاقهم فكتب إليه: «... فإني قد كنت كتبت إليك في تعجيل حمل طعام الهُرْي، وفي كيله بما قد بلغك...ولا تؤخّرنّ منه إردبا[6] واحدا، فإنه قد أمرنا للجند بأرزاقهم... » [7]

وللرزق نفس مفعول العطاء ويؤكد هذا قول عمران بن حطان الخارجي،[8] يصف أهل البصرة حين سمع بعض الشرط يقولون عن الخوارج وما لنا لا نقاتلهم؟ حيث قال:

فلو بعثت بعض اليهود عليهم * تؤمهم أو بعض من قد تنصرا
لقالوا: رضينا إن أقمت عطاءنا * وأجريت ما قد سُن من بُرّ كَسْكَرا[9]

---

[1] – حجر بن عدي وهو المعروف بحجر الخير كان من أصحاب علي. سكن الكوفة، وأظهر مناوأته للأمويين، فجيء به إلى دمشق فأمر معاوية بقتله، وكان قتله سنة 51هـ. ابن الأثير: أسد الغابة، ج1، ص697، الزركلي: الأعلام، ج2، ص169.

[2] – المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثَّقَفي: أحد دهاة العرب وقادتهم وولاتهم. ولي الكوفة لمعاوية، فلم يزل عليها إلَى أن مات سنة 50 هـ. ابن الأثير: أسد الغابة، ج5، ص238.

[3] – تاريخ الطبري، ج 5، ص 254.

[4] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج 5، ص 208.

[5] – الهُرْيُ بيت كبير ضخم يجمع فيه طعام السلطان، والجمع أَهْرَاء. الأزهري: تهذيب اللغة: ج6، ص212، لسان العرب، ج15، ص361. مادة هرا، وفي المنجد في اللغة، ص864، وهو بيت كبير يجمع فيه القمح ونحوه.

[6] – الأَرْدَب: مكيال ضخم لأهل مصر، وهو 24 صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم، والجمع أرادب، والصاع عند الحنفية 3.25 كغ وعند الجمهور 2.04 كغ وعليه فمقدار الأردب عند الحنفية 78 كغ وعند الجمهور 48.96 كغ. علي جمعة محمد: المكاييل والموازين الشرعية، ص39.

[7] – جاسر بن خليل: برديات قُرة بن شريك، ص 72 – 73.

[8] – أحد رؤوس الخوارج، كان من أشعر الناس، توفي سنة 84هـ. الذهبي: تاريخ الإسلام، ج2، ص983.

[9] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج 8، ص 43. وكسكر كورة واسعة ويقال إن حدّ ها من الجانب الشرقي في آخر سقي النهروان إلى أن تصبّ دجلة في البحر كله من كسكر فتدخل فيه على هذا البصرة ونواحيها لم يكن بفارس كورة أهلها أقوى من كورتين: كسكر وأصبهان. وقيل أن معنى كسكر بلد الشعير بلغة أهل هراة. الحموي: معجم البلدان، ج4، ص461.

ففي ذكره لبر كسكر إشارة إلى الرزق، مما يعني أن الجند على استعداد لتنفيذ الأوامر ومحاربة الخارجين عن الدولة دون تردد، إن حصلوا على أعطياتهم وأرزاقهم.

وكان الناس يأتون بأنفسهم لأخذ أرزاقهم وأرزاق عيالهم من دار الرزق، قال سبرة: «كنا إذا رأينا الهلال أيام زياد مضينا إلى دار الرزق فأخذنا الأرزاق لعيالاتنا. »[1] وكان بعض المقاتلة يكلفون خدمهم أحيانا باستلام أرزاقهم، ذكر المدائني أن الناس شكوا إلى زياد نقصان المكاييل التي يرزقون بها، فبعث زياد من يراقب الخدم الذين يستلمون أرزاق مخدوميهم، فوجدهم يشترون من أرزاقهم بعض الطير أو الجلود أو اللعب لأنفسهم فخطب زياد في الناس وأنبأهم بما يعمل خدمهم، وأمرهم باستلام أرزاقهم بأنفسهم.[2]

ولم يكن نشاط عمال دار الرزق حرا، بعيدا عن رقابة الوالي بل كانوا يخضعون لمساءلته، ومن ذلك أن زيادا قد اعتاد أن يجلس كل يوم – عدا يوم الجمعة – فيأتيه عماله على دار الرزق، فيسألهم عما ورد دار الرزق، وما يحتاجون إليه من شؤونهم ومصالحهم.[3]

ثالثا: المعونة: ويقصد به ما يأخذه المقاتلة من أموال إضافية عدا العطاء والرزق، خاصة عند حشد الجموع إلى حملة مهمة أو للقضاء على ثورة ما، ففي رواية ابن الأثير:[4]« فلما خلع أهل المدينة يزيدا أمر مسلما بالمسير إليهم فنادى في الناس بالتجهز إلى الحجاز وأن يأخذوا عطاءهم ومعونة مائة دينار، فانتدب لذلك اثنا عشر ألفا... » مما يعني أنهم أخذوا ما مجموعه 1.200.000 دينارا معونة.

أما ابن كثير[5] فيورد روايات كثيرة منها أن يزيدا أرسل عشرة آلاف فارس مع مسلم بن عقبة المرّي، وقيل: اثني عشر ألفا ونادى منادي يزيد بدمشق أن سيروا على أخذ أعطياتكم كاملاً ومعونةِ أربعين دينارا. ويقال: في سبعة وعشرين ألفا؛ اثنا عشر ألف فارس وخمسة عشر ألف راجل، وأعطى كل واحد مائة دينار. وقيل: أربعين دينارا، ثم استعرضهم يزيد وهو على فرس له. فعلى أساس الرواية الأولى يكون قد دفع لهم إما أربعمائة ألف دينار (400.000 دينار) كمعونة أو أربعمائة وثمانون ألف دينار (480000 دينار)، وعلى أساس الرواية الثانية يكون قد دفع ألفي ألف وسبعمائة ألف دينار (2.700.000 دينار) إن اعتبر أنه أعطى كل واحد 100 دينار أو أنه دفع ألف ألف وثمانون ألف دينار (1.080.000 دينار) إن اعتبر أنه أعطى كل واحد 40 دينارا.

---

[1] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج 5، ص 219.

[2] – الرواضية: زياد بن أبيه، ص 171.

[3]– نفسه، ص 171.

[4] – الكامل، م 3، ص 456.

[5] – البداية والنهاية، ج 11، ص 615 – 616.

وقد أعطى يزيد بن معاوية الجند الذين انتدبهم لمقاتلة ابن الزبير مائة دينار معونة فوق أعطياتهم.[1] وعندما وجه مروان بن الحكم (64- 65هـ/683-685م) جيشا من فلسطين مع حبيش بن دلجة القيني[2] إلى ابن الزبير في ستة آلاف وأربعمائة جندي، قيل أنه لم يقتل رجل من أصحاب ابن دلجة إلا كان أقل ما وجد معه مائة دينار.[3] وبعملية حسابية بسيطة يكون قد أنفق – على أقل تقدير – ما مجموعه ستمائة وأربعون ألف دينار (640000 دينار) كمعونة.ومن هذه الأرقام الضخمة وغيرها من الأرقام التي ذكرت يستنتج أن خزائن بني أمية كانت عامرة، وهذا ما مكنهم من القضاء على أعداء الداخل والخارج فتوطدت أركان حكمهم، وتوسع مجال دولتهم.

رابعا: الإنفاق على تجهيز الجيوش: لضمان استماتة جندها وتحقيق النصر في حروبها لم تقصر الدولة الأموية في توفير أسباب النصر المادية، فكانت تنفق بسخاء لتجهيز جيوشها ومن أشهر الأمثلة على ذلك أن الحجاج أراد تأديب رتبيل (ملك الترك) وعقابه، فاستأذن عبد الملك بن مروان في أن يبعث جيشا كبيرا بلغ عدده أربعين ألف مقاتل من أهل الكوفة وأهل البصرة.[4] أما البلاذري[5] فيذكر رقما مغايرا فيقول:« أن الحجاج انتخب اثني عشر ألفا ويقال عشرة آلاف ...وانتخب من أهل البصرة مثلهم.» وأنفق على هذا الجيش ألفي ألف (2.000.000) سوى أعطيات المقاتلين، وبالغ في تجهيزه بالخيول الروائع والسلاح الكامل.[6] حتى أن هذا الجيش كان يدعى جيش الطواويس وزيادة على ذلك وجه الحجاج سعيد بن جبير[7] في هذا الجيش وأعطاه ألفي ألف درهم (2.000.000 درهم)، وولاه نفقات الجيش.

ومنها أيضا تجهيز الحجاج لجيش محمد بن القاسم الثقفي بكل ما يحتاج إليه – حتى الخيوط والمسال.[8] ونظر فإذا هو قد أنفق عليه ستين ألف ألف درهم (60.000.000 درهم).[1] ويضاف

---

[1] – خماش نجدة: الشام في صدر الإسلام، ص 389.

[2] – أحد وجوه أهل الشام، من أهل الأردن، شهد صفين مع معاوية، ولاه يزيد بن معاوية على أهل الأردن يوم وجههم إلى الحرة، قتل بالرَّبَذَة (من قرى المدينة) سنة 65 هـ. ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج12، ص86؛ الزركلي: الأعلام، ج2، ص167.

[3] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج2، ص289 – 292؛ خماش نجدة: الشام في صدر الإسلام ، ص 389.

[4]– تاريخ الطبري، ج6، ص327؛ ابن الأثير: الكامل، م4، ص193؛ الصلابي: الدولة الأموية، ج 1، ص 638.

[5] – أنساب الأشراف، ج7، ص309.

[6] – نفسه، ج7، ص310؛ تاريخ الطبري، ج 6، ص 327؛ ابن الأثير: الكامل، م 4، ص193؛ الصلابي: الدولة الأموية، ج1، ص638.

[7] – تابعيّ، حبشي الأصل، من موالي بني والبة بن الحارث من بني أسد، لما خرج عبد الرحمن ابن محمد بن الأشعث على عبد الملك بن مروان، كان سعيد معه إلى أن قتل عبد الرحمن، فذهب سعيد إلى مكة، فقبض عليه واليها خالد القسري وأرسله إلى الحجاج، فقتله سنة 95هـ. ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج2، ص371-373؛ الزركلي: الأعلام: ج3، ص93.

[8] – البلاذري: فتوح، ص612.

إلى الذي ذكر، إنفاق الحجاج لمال عظيم في أصحاب سفيان بن الأبرد الكلبي[2] عندما سيره لقتال شبيب الخارجي سنة77هـ.[3] وما يذكره الطبري[4] من أن أمية بن عبد الله وهو عامل عبد الملك بن مروان على خرسان، ولّى بكيرا غزو ما وراء النهر. فتجهز للخروج إليها، وأنفق نفقة كثيرة. أو ما يذكره ابن الأثير[5] عند حديثه عن الجيش الذي سيره عبد الملك إلى إفريقية وأمّر عليه حسان بن النعمان الغساني[6] فيقول أنه لم يدخل إفريقية قط جيش مثله. دليلا على تميزه عددا وعدة.

وما فعله سليمان بن عبد الملك عندما جهز الجيش الذي غزا به القسطنطينية فقد بلغ تعداده مائة وعشرون ألف مقاتل في البر ومثلهم في البحر ويذكر ابن كثير أنه أنفق فيهم الأموال الكثيرة.[7] ومما يستخلص من هذه الرواية أن الدولة الأموية كان لديها إلى جانب قواتها البرية قوات بحرية، فاستطاع أسطولهم الوقوف في وجه الروم الند للند، وكانت صوائفه وشواتيه تقلقهم في كل عام وتهدد سواحلهم وحدودهم البحرية، ولم يكن ليتحقق لهم هذا إلا بالإنفاق على إنشاء دور لصناعة السفن وتوفير كل ما تحتاج إليه هذه الصناعة من أيدي عاملة ومواد أولية، والإنفاق كذلك على تزويد السفن التي يتم صناعتها بالأدوات والمعدات الملاحية والقتالية...

ويدخل في تجهيز الجيوش تجهيزها بكل ما تحتاج إليه وفي مقدمتها الأسلحة، ولا يقصد بالأسلحة هنا، الأسلحة الخفيفة – من ترس وقوس ورمح وسيف وما شابهها — التي يعد توفيرها من مسؤوليات الجندي، وإنما الأسلحة الثقيلة التي تتجاوز مسؤولية توفيرها المقاتل إلى الدولة، والتي اقتبس الأمويون صناعتها من الأمم الأخرى التي سبقتهم في هذا المجال،[8] فشيدوا دورا لصناعتها، وكونوا فرقا تقوم على

---

[1] – نفسه، ص423؛ ابن الأثير: الكامل، م4، ص251 – 252.

[2] – كان هواه مع بني أمية.ولي بعض الشام لبني أمية وكان مع عبد الملك حين حاصر عمرو بن سعيد. ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج21، ص341.

[3] – تاريخ الطبري، ج6، ص279؛ ابن الأثير: الكامل، م4، ص177.

[4] – تاريخ الطبري، ج6، ص311.

[5] – الكامل، م4، ص135.

[6] – كان غزاء، وجهه معاوية سنة سبع وخمسين إلى إفريقية فصالحه من يليه من البربر ووضع عليها الخراج فلم يزل عليها حتى مات معاوية، وفي سنة أربع وسبعين أغزاه عبد الملك المغرب فانتهى إلى موضع القيروان، وهزم الكاهنة، توفي سنة ثمانين بأرض الروم. ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج12، ص450–453.

[7] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص632.

[8] – خماش نجدة: الشام في صدر الإسلام، ص369.والعرادة: شيء أصغر من المنجنيق، شبيهه، والجمع العَرَّادَتُ. الزبيدي: تاج العروس، ج8، ص371.

تجهيزها وإعداد القذائف لها والعمل على صيانتها وحفظها سليمة صالحة للاستعمال،[1] فاستطاعوا في ظرف وجيز تحقيق تقدم مشهود في مجال التسلح، وتمكنوا من الارتقاء بقواتهم لتصبح في مستوى قوات الدول المناوئة لهم، وهذا باعتراف أعدائهم، فالإمبراطور ليون[2] نفسه قد أقر بأن الجندي العربي لم يكن يفترق عن الجندي البيزنطي في السلاح ووسائل الدفاع وآلاته.[3] ولم يكن هذا ليتحقق إلا بتوفير الأموال وإنفاقها بسخاء على هذا المجال.

وهكذا فإن هذه السياسة القائمة على إدرار أرزاق الجند وسدّ حاجاتهم والمكافأة لهم على قدر مغانمهم وبلائهم قد ساعدت على تحقيق الانضباط والطاعة في صفوفهم وساهمت في إحراز الانتصارات في ساحات المواجهات العسكرية ضد أعداء الدولة، كما أن الإنفاق بسخاء على القطاع العسكري قد نشط حركة الفتوحات التي خلقت حركة تجارية نشطة لأنه أثناء سير العسكر نحو العدو بأعداده الضخمة، وحين يصادف مرورهم بالمدن والقرى المتواجدة في طريقهم يقومون بشراء احتياجاتهم منها فينشّطون بذلك تجارتها. وكذلك نتيجة مرافقة التجار للجند لشراء بعض ما يغنمونه من العدو.[4] ناهيك عما كانت تحصله الدولة من خمس الغنيمة الذي يعد من أهم مواردها المالية، والذي يغطي في أغلب الأحيان نفقاتها في تجهيز جيوشها.

خامسا: الإنفاق على بناء وترميم الثغور والحصون: في إطار صد العدوان الخارجي وحماية السواحل وتأمين الحدود البرية اهتم الأمويون بالحصون والثغور،[5] فرمموا التالف منها وشيدوا أخرى جديدة، دون التفات إلى ما كانت تكلف من نفقات، كما حرصوا على إسكانها بالجند لتستمر في أداء دورها الدفاعي، فقد عمد معاوية إلى إعادة بناء التحصينات في عدد من المدن منها أنطرطوس[6] التي حصنها وأقطع المقاتلة بها القطائع وكذلك فعل بمَرَقِيّة وبُلُنْيَاس.[7] ولم يكتف بما قام به من منشآت دفاعية

---

[1] – المرجع السابق، ص370.

[2] – هو ليون الثالث إمبراطور القسطنطينية، الذي أحبط خطط الفتح التي أنفق الوليد وسليمان طويلا في تدبيرها. عنان محمد عبد الله: دولة الإسلام في الأندلس، ج1، ص110-111.

[3] – خماش نجدة: الشام في صدر الإسلام، ص368.

[4] – الصلابي: الدولة الأموية، ج2، ص64.

[5] – مفردها ثَغر والثَّغْر: الثغر الموضع الذي يكون حدا فاصلا بين بلاد المسلمين والكفار، وهو موضع المخافة من أطراف البلاد. مادة ثغر. لسان العرب، ج4، ص103. أحمد مختار عبد الحميد عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ص316.

[6] – بلد من سواحل بحر الشام، وهي آخر أعمال دمشق من البلاد الساحلية وأول أعمال حمص. الحموي: معجم البلدان، ج1، ص 270.

[7] – البلاذري: فتوح، ص135.ومرقية: قلعة حصينة في سواحل حمص. الحموي: معجم البلدان، ج5، ص109. وبلنياس كورة ومدينة صغيرة وحصن بسواحل حمص على البحر. معجم البلدان، ج1، ص489.

بقصد تأمين السواحل من خطر الغارات البيزنطية، فقد عمل على إعادة استيطان المدن التي خرج منها البيزنطيون بعد الفتوحات العربية، فنقل إلى أنطاكية في سنة (42 هـ/ 662م) جماعة من الفرس وأهل حمص وبعلبك ومن البصرة والكوفة. كما نقل في سنتي (49 و50 هـ/669 و670م) إلى السواحل قوما من زط[1] البصرة وأنزل بعضهم أنطاكية.[2] وقد سار من جاء بعد معاوية من الخلفاء على نهجه فيذكر مثلا أن عبد الملك بن مروان قام ببناء عسقلان وحصّنها بعد أن خربت من طرف الروم أيام ابن الزبير، وفي رواية أنه رم قَيْسارية وأعاد مسجدها وأشحنها بالرجال وبنى صور عكا.[3] كما كان أول منَ ابتنى حصن المِصِّيصَة[4] في الإسلام وكان ذلك على يد ابنه عبد الله في سنة (84هـ/703م)، فكانت الطوالع من أنطاكية تطلع عليها في كل عام فتشتو بها ثُمَّ تنصرف « وعدة من كان يطلع إليها ألف وخمسمائة إلى الألفين.»[5] واهتم الخليفة الوليد هو الآخر بالحدود فبنى حصن سلوقية، وتشجيعا للجند على تعمير أرض سَلُوقِيَة[6] أقطعهم أياها وصيّر عليهم الفلثر- وهو بسيط من الأرض معلوم كالفدّان والجريب – بدينار ومدي قمح.[7] وهو مقابل مادي بسيط لأنه لم يهدف إلى إثراء بيت المال بل كان قصده تحفيز الجند على الإقامة والاستقرار بها...كما اهتم بالطرق الموصلة إلى الثغور وقام بتسهيلها وتأمينها وبنى بها القناطر لعبور الجند عليها في حملاتهم الصائفة والشاتية. وتكفل الحجاج بن يوسف بتحصين ثغور المشرق فعمل المراصد بها وبنى القواعد العسكرية فيها كخوارزم، وشيراز وخراسان وغيرها من ثغور المشرق، واستمر الخليفة سليمان على نهج والده وأخيه في الاهتمام بالحدود البرية.[8]

سادسا: دفع أموال الصلح: كانت الدولة الأموية تلجأ في بعض الأحيان إلى مصالحة أعدائها فتعقد معهم معاهدات لشراء السلم الخارجي، لكي تتفرغ إلى مشاكلها الداخلية، وطبيعي في حالة كهذه أن تتضمن تلك المعاهدات التزامات مالية، وأشهر الأمثلة عنها المعاهدة التي عقدها معاوية بن أبي سفيان مع الروم والتي يوردها خليفة بن خياط [9] ضمن أحداث سنة إحدى وأربعين دون ذكر لتفاصيلها

---

[1] – جيل أسود من السند إليهم تنسب الثياب الزطية، وقيل هم جيل من أهل الهند. ابن منظور: لسان العرب، ج7، ص308.

[2]– إبراهيم زعرور وعلي أحمد، تاريخ العصر الأموي، ص30.

[3] – البلاذري: فتوح، ص144 – 145. وقيسارية بلد تعدّ في أعمال فلسطين بينها وبين طبرية ثلاثة أيام. معجم البلدان،ج4، ص421.

[4] – وهي مدينة على شاطئ جيحان من ثغور الشام بين أنطاكية وبلاد الروم تقارب طرسوس.معجم البلدان، ج5، ص144- 145.

[5] – المصدر السابق، ص165.

[6] – مدينة وكورة ببلاد الروم. معجم البلدان، ج3، ص242.

[7] – الحموي: معجم البلدان، ج3، ص242.

[8]– الصلابي: الدولة الأموية، ج2، ص64.

[9] – تاريخ خليفة بن خياط، ص205.

أو المبالغ المترتبة عنها، أما اليعقوبي[1] فيقول أن معاوية كان أول من صالح الروم. وكان صلحه أيّاهم في أول سنة (42هـ/663م)، وقد ذكر سببه – ألا وهو خوف معاوية من أن يشغله زحف طاغية الروم عمّا يحتاج إلى تدبيره وإحكامه – كما ذكر المبلغ المتفق عليه وهو مائة ألف دينار (100000 دينار).

أما معاهدة عبد الملك بن مروان مع ملك الروم، فإن كان البلاذري[2] في حديثه عنها يورد عبارة مبهمة لا يتضح فيها المبلغ المتفق عليه إذ يقول: « وصالح عبد الملك الروم بعد موت أبيه مروان بن الحكم وطلبه للخلافة على شيء كان يؤديه إليهم، فلما كانت سنة (74هـ/694م) غزا محمد بن مروان[3] الروم وانتقض الصلح...» فإن اليعقوبي[4] يذكرها ملمحا إلى دافع عبد الملك لعقدها، غير أنه هو الآخر لا يورد القيمة المالية المتفق عليها ولا السنة التي وقعت فيها فيقول: « فلما أراد عبد الملك النهوض أتاه الخبر بأن طاغية الروم قد أناخ على المِصِّيصَة فكره أن يتشاغل بمحاربته مع اضطراب البلدان، فوجّه إليه، فصالحه، وحمل أمولا كثيرة إليه، حتى انصرف.» أما باقي المصادر التي أوردت هذه المعاهدة تذكرها ضمن أحداث سنة (70 هـ/690م) وتذكر أن عبد الملك صالح ملك الروم على أن يؤدي إليه كل جمعة (أسبوع) ألف دينار خوفا منه على المسلمين.[5] غير أن هذه المعاهدة لم تدم طويلا لأن الروم نقضوا العهد فشرع محمد بن مروان في غزوهم سنة (74 هـ/694م).

وقد تضطر الدولة إلى مصالحة مناوئيها في الداخل، بحثا عن الاستقرار الداخلي فقد استقر الصلح بين عبد الملك بن مروان وزُفَر بن الحارث[6] سنة (71هـ/690م) على أمان الجميع ... وأن لا يبايع زفر عبد الملك حتى يموت ابن الزبير للبيعة له في عنقه وأن يعطى مالا يقسمه في أصحابه،...وقد وفى له عبد الملك بذلك.[7] ويظهر كذلك من هذه الرواية غياب ذكر القيمة المالية المتفق عليها. كما أن عبد الملك

---

[1] – تاريخ اليعقوبي، م2، ص217.

[2] – فتوح، ص188.

[3] – محمد بن مروان بن الحكم، وكان من أشد ولد مروان وأشجعهم في حسن خلق، وهو الذي حارب مصعب بن الزبير بن العوام فقتله بمسكن من أرض السواد، وقتل إبراهيم بن الأشتر النخعي. البلاذري: أنساب الأشراف، ج9، ص215.

[4] – المصدر السابق، م2، ص269.

[5] – تاريخ الطبري، ج6، ص150؛ ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ج6، ص101؛ ابن الأثير: الكامل، م4، ص92؛ الذهبي: العبر في خبر من غبر، ج1، ص58؛ اليافعي: مرآة الجنان، ص117؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص130.

[6] – سكن البصرة، ثم الشام، وكان أميرا على أهل قنسرين يوم صفين، وشهد يوم راهط مع الضحاك بن قيس، وهرب فتحصن بقرقيسياء. وله شعر توفي في خلافة عبد الملك. الذهبي: تاريخ الإسلام، ج2، ص813.

[7] – ابن الأثير: الكامل، م4، ص115.

لم يمتنع عن مصالحة الجراجمة في جبل اللكام (قرب أنطاكية) ووافق على أن يدفع لهم ألف دينار كل جمعة.[1] وقد اضطر سنة (89 هـ/708م) أن يوجه إليهم مسلمة بن عبد الملك، فافتتح جبل اللكام على أن ينزلوا المكان الذي يختارونه من الشام ويجري على كل واحد منهم ثمانية دنانير وعلى عائلاتهم القوت من القمح والزيت وهو مدّان[2] من قمح وقسطان[3] من زيت وأن لا تؤخذ منهم الجزية وعلى أن يغزوا مع المسلمين فينفلوا أسلاب من يقتلونه مبارزة على أن يؤخذ من تجاراتهم وأموال موسريهم ما يؤخذ من أموال.[4] وبتنازل بسيط كهذا يكون قد أمن شرهم، وحصل على استقرار تتضاءل أمامه المبالغ التي أنفقها وحتى أضعاف أضعافها.

سابعا: الإنفاق على فداء الأسرى: كان من مسؤوليات الدولة كذلك فداء الأسرى، غير أن الباحث لا تصادفه روايات تفصيلية حول هذه القضية، تبرز مثلا عدد الأسرى والمبالغ التي دفعت فداء لهم، وإنما يستخلص هذا الأمر من بعض القصص التي أوردتها المصادر، كقصة الرجل القرشي الذي أسر بالقسطنطينية وأهين ببلاطهم فاستغاث وامعاوياه، فعندما وصل الخبر إلى معاوية عن طريق جواسيسه المتواجدين بأرض الروم قام بفدائه. وبأسر من أهانه وجعل القرشيّ يقتص منه بمثل ما أهانه. [5]

ويذكر ابن الأثير [6] في أحداث سنة (61 هـ/681م) أن أهل كابل غدروا وأسروا أبا عبيدة بن زياد،[7] فسار إليهم يزيد بن زياد [8] في جيش فاقتتلوا وانهزم المسلمون وقتل منهم كثير... فلما بلغ الخبر سلم بن زياد بن أبيه[9] سير طلحة بن عبد الله،[1] ففدى أبا عبيدة بخمسمائة ألف درهم (500.000 درهم)، أما البلاذري فيذكر أن مبلغ فدائه كان سبعمائة ألف درهم (700.000 درهم).

---

[1] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج7، ص42 – 43؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص361؛ الصلابي: الدولة الأموية، ج1، ص599 - 600.

[2] – المد: مقدار ملء اليدين المتوسطتين، من غير قبضهما، ومقداره عند الحنفية 812.5 غ وعند الجمهور 510 غ. علي جمعة محمد: المكاييل والموازين الشرعية، ص36.

[3] – القِسْط: يقدر بنصف صاع، وأصله من القسط بمعنى النصيب، ومقداره عند الحنفية 1.625 كغ وعند الجمهور 1.02 كغ. علي جمعة: المكاييل والموازين الشرعية، ص38.

[4] – البلاذري: فتوح، ص 161؛ خماش نجدة: الإدارة في العصر الأموي، ص172 - 173.

[5] – النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، ج 6، ص 185 – 187؛ الصلابي: الدولة الأموية، ج 1، ص399.

[6] – الكامل، م3، ص446؛ تاريخ خليفة بن خياط، ص250 – 251.

[7] – من ولد زياد بن أبيه، ولاه سلم بن زياد كابل وأسر ففداه، وله عقب بالبصرة. البلاذري: أنساب الأشراف، ج5، ص373.

[8]– من ولد زياد بن أبيه، ولاه سلم بن زياد سجستان فقتله العدو ولا عقب له. البلاذري: أنساب الأشراف، ج5، ص373.

[9] – يكنى أبا حرب وكان أجود بني زياد، ولي خراسان ليزيد بن معاوية، ولم يزل بها حتى مات يزيد، أتى ابن الزبير وقد ظهر بمكة فحبسه وأغرمه، فاحتال لصاحب سجن ابن الزبير حتى أخرجه أيام قدم الحجاج مكة فلحق بعبد الملك بن مروان فكتب له عهده على خراسان. توفي بالبصرة. البلاذري: أنساب الأشراف، ج5، ص371-372.

وقد يكون تحرير أسير مسلم سببا في إرسال حملة عسكرية على ما تكلفه من أموال، كما حدث في قصة النسوة المسلمات اللاتي أسرهن قوم من الديبل، واستغاثت واحدة منهن بالحجاج، فلما بلغه خبرها أغزى عبيد الله بن نبهان الديبل.[2]

وكل هذه الروايات تؤكد اهتمام الدولة بمواطنيها، وتجعلهم فخورين بالانتماء إليها، كما يمكن القول أن الفرد المسلم في تلك العهود كان يتمتع بعزة يحسد عليها.

ثامنا: مصير فضول الأموال: إن الغرض من وراء ذكر هذا العنصر هو التعرف على مصير الأموال التي تفضُل عن احتياجات الولايات، فعندما تولى معاوية الخلافة كان العرف السائد أن ينفق على أمور الولاية معظم ما اجتبي منها، ولم يكن أمام معاوية من دخل يعتمد عليه سوى دخل الشام، ولذلك أمر أن تسهم كل ولاية بإرسال الفائض إلى بيت المال بدمشق. [3] وسار من بعده على سنته، حتى قيل في الشام أنها « عروس بين نسوة جلوس تجلب إليها الأموال. »[4] لتميّزها عن باقي أقاليم الدولة، غير أن إجراء كهذا لم يكن مستساغا لدى سكان كل الولايات وكثيرا ما كان يقابل بالرفض والاحتجاج خاصة من طرف أهل العراق الذين كانت نظرتهم إلى هذه القضية مختلفة، فهم يرون بأنه لا حق للخلافة بالتصرف بأموال الفيء خارج نطاق المصر،[5] لذلك اعترض حجر بن عدي لعير تحمل مالا إلى معاوية بالشام بعث بها المغيرة بن شعبة والي الكوفة وقال: « لا والله حتى يوفى كل ذي حق حقه »، [6] كما لاقى زياد احتجاجا من قبل أهل البصرة عندما أراد إرسال الأموال إلى بيت المال المركزي قبل دفع عطاء المقاتلة وسد نفقات المصر، مما اضطره إلى دفع العطاء وسد النفقات أولا ثم إرسال ما تبقى إلى الشام.[7] وقد يضطر الخليفة إلى الاستغناء عن هذه الأموال إن كان في ذلك صلاح للولاية فقد بعث عبد الملك

---

[1] – طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي المعروف بطلحة الطلحات المشهور بالكرم والجود، ذهبت عينه بسمرقند. وكان يميل إلى بني أمية، فيكرمونه. وولاه سلم بن زياد على سجستان، فتوفي فيها واليا. ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج25، ص33؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج5، ص353؛ الزركلي: الأعلام، ج3، ص229.

[2] – البلاذري: فتوح، ص419. والديبل مدينة على ساحل بحر الهند. انظر: الحموي: معجم البلدان، ج2، ص400.

[3] – خماش: نفسه، ص 261 – 262.

[4] – الدينوري أحمد بن داود: الأخبار الطوال، ص322 .

[5] – المرجع السابق، ص316.

[6] – ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 12، ص213؛ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 6، ص236؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص230.

[7] – الرواضية: زياد بن أبيه، ص169.

بن مروان إلى الحجاج بن يوسف ينهاه عن الاستيلاء على فضل مال العراق وأن يبقيه لأهله أموالا احتياطية.[1]

أما عن قيمة ما كان يرسل إلى بيت المال المركزي فيذكر مثلا: أن زيادا كان يحمل إلى معاوية أربعة آلاف ألف درهم (4000000 درهم) من البصرة، وكان يحمل إليه من الكوفة ثلثي الأربعة آلاف ألف درهم، لأن جباية الكوفة ثلثا جباية البصرة. وحمل عبيد الله بن زياد إلى معاوية ستة آلاف ألف درهم (6000000 درهم) [2] أي أنه أرسل أكثر مما كان يرسل والده. وهذا يدفع إلى التساؤل عن مصدر هذه الزيادة، ألزيادة الوارد أم لتراجع الإنفاق؟ مع ملاحظة أن ولاة الأمصار كانوا يحرصون على إرسال الأموال إلى الخليفة استرضاء له وحفاظا على مناصبهم، حتى وإن كان ذلك على حساب المصر كما هو شأن ولاة أفريقية الذين اضطروا نظرا لما رسخ في المشرق من أفكار حول غنى المغرب أن يعمدوا إلى بعض الوسائل القديمة في المصادرات بعد زوال مبرراتها.[3]

ومما سبق يمكن استنتاج مايلي:

– ساهم نظام العطاء والرزق إضافة إلى كل ما كان يحصل عليه الجندي من دعم مادي من قبل الدولة في ذهابه إلى القتال وهو مرتاح البال، مطمئن على مستقبل أسرته، مما جعله يستميت في الدفاع عن دولته ضد أعدائها.

– أن الأمويين قد ساروا على قاعدة المفاضلة في منح العطاء، لكنهم جعلوا الولاء للبيت الأموي هو أساس التفاضل، لذلك ميزوا أهل الشام عن غيرهم؛ لأنهم كانوا معروفين بالولاء والإخلاص للبيت الأموي.

– أن نظام العطاء قد ضمن إمدادا بشريا مستمرا لجيوش الدولة؛ لأنه كان عاملا محفزا للانخراط في سلك الجندية.

– أن إقليم الشام قد حظي بعناية بالغة من طرف الأمويين وهو ما جعل منه ملاذا لهم وسندا في تثبيت أركان دولتهم، فجند الشام كان دوما عماد قوة الدولة الأموية لما عرف عنه من ولاء وطاعة للأمويين.

– أن من حق الخليفة أو الوالي الزيادة في العطاء أو الإنقاص منه وله سلطة التقدير.

– أن عقوبة العصيان كانت إلقاء العطاء أي الحرمان منه، إضافة إلى العقوبة الجسدية والنفي إلى شر الأماكن.

---

[1] – محمد أمين صالح: النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، ص121.

[2] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج 5، ص219.

[3] – خماش نجدة: الشام في صدر الإسلام، ص317.

– أن نظام العطاء المتبع خلال العصر الأموي قد سهل المعاملات التجارية، وعملية الاقتراض؛ نظرا لكون الأعطيات تخرج إلى شهر معلوم ويبيع البائع إلى شهر معلوم.

– أن ما يفضل من أموال بعد استيفاء الولايات احتياجاتها المالية يؤول إلى بيت المال المركزي في دمشق، وفي ذلك دعم للخليفة وإعانة له على أداء مهامه والإنفاق على احتياجاته وما يصلح حال الدولة به، وهو ما أدى إلى منافسة بين الولاة من أجل إرسال مبالغ أكبر حفاظا على مناصبهم، الأمر الذي كان يتسبب في إرهاق الرعية في أغلب الأحيان.

– أن الأمويين قد ساروا على نهج عمر بن الخطاب فيما يتعلق بالأرزاق وكميتها.

– أنه كانت هناك رقابة ومحاسبة للعمال ومتابعة من الخليفة أو الوالي لما ينفق أو يخرج من بيت المال من أموال، أو من دار الرزق من مواد عينية.

– أن صناعة السفن كانت رائجة في العصر الأموي، وقد عملت الدولة جاهدة على تطوير قوتها البحرية واستطاعت بذلك مجابهة أعدائها والوقوف في وجههم الند للند.

– استطاعت الجيوش الأموية بلوغ درجة عالية من الجاهزية عدة وعددا أقر بها الأعداء، وهي التي كانت من بين أسباب انتصاراتهم.

– اهتم الأمويون بالحصون والثغور فرمموا التي تحتاج إلى ترميم، وشيدوا أخرى جديدة، واقطعوا المرابطين بها الأراضي بمبالغ رمزية تحفيزا لهم على الاستقرار بها.

– كانت الدولة الأموية تلجأ في بعض الأحيان إلى مصالحة أعدائها، لشراء السلم والتفرغ لمشاكلها، وهو إجراء حكيم، فبتنازل بسيط في الأموال يحصل استقرار تتضاءل أمامه المبالغ التي أنفقت وحتى أضعاف أضعافها.

– كان للفرد المسلم حقوق على دولته منها فداؤه إن تم أسره.

– أن المبالغة في تجهيز الجيوش كثيرا ما كانت تؤتي أكلها، فيتم تعويض المبالغ التي أنفقت بما تغنمه هذه الجيوش بل وحتى إمداد بيت المال بأموال إضافية.

– أن السياسة القائمة على إدرار أرزاق الجند وسد حاجاتهم والمكافأة لهم على قدر عنائهم وبلائهم قد ساعدت على تحقيق الانضباط والطاعة في صفوفهم، وساهمت في إحراز الانتصارات وحتى في تنشيط الحركة التجارية.

الفصل الثالث:

الإنفاق الخاص للخلفاء والولاة:

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لقد وظف خلفاء بني أمية وولاتهم ثرواتهم الخاصة – التي ساهمت المناصب التي يشغلونها في زيادتها– وأموال بيت المال – التي أعطتهم مناصبهم صلاحيات واسعة في التصرف فيها– لتحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة أو تلك التي تخدم دولتهم وتساهم في توطيد سلطانها وتضمن لها الاستمرار ومجابهة الأخطار المهددة لها، من ذلك تخصيص مبالغ معتبرة لصلة وجهاء آل البيت كالحسن والحسين ابنا علي بن أبي طالب، وعائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عباس، ومحمد بن الحنفية...لما في وصلهم من نفع وفوائد، إضافة إلى مكافأة الشعراء وتقديم الهبات لهم على اعتبار أنهم يمثلون سلطة إعلامية واسعة التأثير وذات مفعول قوي في توجيه الرأي العام، وتحسين صورة السلطة الأموية ودعم مواقفها في مجابهة أعدائها ومناوئيها، كما حرص خلفاء بني أمية وولاتهم على الظهور بمظهر مهيب تأثرا بالأقوام التي احتكوا بها من فرس وروما، مبتعدين كل البعد عن أسلوب العيش الذي كان يتبعه من سبقهم من الخلفاء والذي ميزه البساطة والابتعاد عن التكلف والاهتمام بمظاهر الأبهة والرفاه، وقد أنفق الأمويون في سبيل العيش وفق هذا الأسلوب الجديد أموالا طائلة. ويدرج في الإنفاق الخاص بهم قضية إكرامهم للوافدين عليهم، من ذوي الحاجات أو أصحاب المروءات ... كما أولوا المتفانين في خدمة الدولة والمدافعين عنها عناية بالغة، فبالغوا في صلتهم وإكرامهم، إضافة إلى ما سبق فإن الأمويين قد وظفوا الأموال للتخلص من الأعداء والمنافسين في الداخل... وفيما يلي تفصيل ما تم الإشارة إليه.

أولا: صلة آل البيت بالهبات والهدايا:

تصادف الباحث العديد من الروايات التاريخية التي تنص على العناية البالغة التي تمتع بها كل من السيدة عائشة أم المؤمنين، الحسن والحسين ابني علي بن أبي طالب، عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، عبد الله بن عباس، وابن الحنفية... من طرف خلفاء بني أمية وولاتهم إذ كانوا يصلونهم بمبالغ ضخمة, ويفرضون لهم أعطيات كبيرة، ويتوددون إليهم بتقديم الهدايا القيمة, بالرغم من أن آل البيت كانوا يمثلون أكبر خطر كان يهدد سلطان بني أمية، لما لهم من وزن ومكانة في نفوس المسلمين، ولاعتقاد الكثيرين بأنهم الأولى بالإمامة من غيرهم.[1] ولعل تفسير ذلك يعود إلى:

– أن آل البيت كانوا وجهاء الأمة وأشرف الناس حسبا ونسبا، ويكفيهم شرفا أنهم أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبالإحسان إليهم تتحقق مجموعة أهداف: كاستمالة مودتهم، وكف عاديتهم، وأن يعظم المحسن إليهم في أعينهم، وقد تضمنت وصية معاوية لابنه يزيد هذه الأهداف، حيث قال له: «يا

[1] – يقصد بهم هنا الشيعة: وهم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه. وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية، إما جليا، وإما خفيا. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. الشهرستاني: الملل والنحل، ج1، ص146.

بني اتخذ المعروف عند ذوي الأحساب لتستميل به مودتهم وتعظم به في أعينهم وتكف به عنك عاديتهم»[1]

– أن هؤلاء الذين سنذكرهم وأمثالهم من آل البيت كانوا يمثلون صفوة الأمة وملجأها لسد خللها وتلبية حاجاتها، فالمال بالنسبة لهم وسيلة لا غاية والاستفادة من الأموال الممنوحة لهم ستتعداهم إلى غيرهم وهذا ما عبر عنه يزيد بن معاوية لما سئل عن سبب إعطائه مبلغا ضخما لرجل واحد هو عبد الله بن جعفر حيث قال: «ويحكم إنما أعطيتها أهل المدينة أجمعين، فما يده فيها إلا عارية.»[2]وفي رواية أخرى قال: «نعم إنّه يفرّق ماله، فإعطائي إياه إعطائي أهل المدينة. »[3] مما يعني أن الاستفادة من هذه الأموال الممنوحة ستتعداهم إلى غيرهم، لذلك كانت السلطة تكرمهم بالشكل الذي سيذكر لاحقا.

– أن آل البيت لا يتكففون بني أمية ولا يتملقونهم وإنما يسعون إلى الحصول عما يعتقدونه حقهم كما ورد في رد ابن عباس على معاوية – حين ادعى أن أبوابه مفتوحة لبني هاشم وحوائجهم مقضية لديه — حيث قال له: «... ولنا في كتاب الله حقان: حق في الغنيمة، وحق في الفيء... ولولا حقنا في هذا المال لم يأتك منا زائر يحمله خف ولا حافر.»[4] والظاهر أن بني أمية كانوا يقرون في قرار أنفسهم بأحقية بني هاشم في الأموال، غير أنهم لا يبوحون بذلك إلا لمقربيهم فقد قال معاوية لابنه يزيد الذي تعجب من حسن تعامله مع الحسن بن علي رغم رده القاسي عليه وفي مجلسه: « يا بني إن الحق حقهم، فمن أتاك منهم فاحث له واحتفل.»[5] وفيما يلي أمثلة عما حظي به وجهاء آل البيت من تقدير واحترام من طرف خلفاء بني أمية وولاتهم.

1– الحسن بن علي رضي الله عنهما: ليس هناك إجماع على السنة التي توفي فيها الحسن بن علي فيذكر خليفة بن خياط أن وفاته كانت سنة تسع وأربعين،[6] ويذكر ابن خلكان أنها كانت بالمدينة سنة تسع وأربعين، وقيل مات سنة خمسين،[7] أما ابن الأثير في كتابه أسد الغابة فيقول بأنه قد اختلف في وقت وفاته، فقيل: توفي سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة خمسين، وقيل: سنة إحدى وخمسين.[8] والأرجح

---

[1] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج5، ص33.

[2] – ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج1, ص321.

[3] – المصدر السابق، ج5، ص302.

[4] – ابن عبد ربه: المصدر السابق، ج4 ص95.

[5] – البلاذري: المصدر السابق، ج5، ص110.

[6] – تاريخ خليفة بن خياط، ص209.

[7] – ابن خلكان شمس الدين: وفيات الأعيان، ج2 ، ص66.

[8] – ابن الأثير: أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج2، ص13.

أنها سنة تسع وأربعين من باب أنها السنة التي تتقاطع فيها هذه الروايات لا غير، وعلى كل حال فإن وفاته كانت في زمن معاوية الذي عرف بحلمه وإحسانه لآل البيت، فأبوابه كانت مفتوحة لهم، وهو على استعداد دائم للنظر في حوائجهم، وقد عبر عن ذلك بقوله: «يا بني هاشم والله إن خيري لمنوح وإن بابي لكم لمفتوح فلا يقطع خيري عنكم علة ولا يوصد بابي دونكم مسألة.»[1] فلم يكن يتردد في قضاء حوائجهم حتى إن تمادوا وأساءوا إليه بالقول، كما حدث له مع أروى بنت الحارث بن عبد المطلب، التي أساءت الأدب معه ومع جلسائه ورغم ذلك أمر لها بحاجتها وكانت ستة آلاف دينار (6000 دينار).[2]

إن المتتبع للروايات التاريخية يجد أن إكرام معاوية للحسن كان بعد تنازل هذا الأخير له عن الخلافة، فمعاوية كان منافسا شرسا لعلي بن أبي طالب في البداية ولابنه الحسن فيما بعد، غير أن حادثة التنازل عن الخلافة كانت فاصلا بين الاختلاف والتوافق بين الرجلين، فقد تضمن كتاب معاوية إلى الحسن عروضا إغرائية، لتشجيعه على المضي فيما عزم على فعله من التنازل عن الخلافة، جاء فيه: «...إني صالحتك على أن لك الأمر من بعدي...وعلى أن أعطيك في كل سنة ألف ألف درهم [1000000 درهم] من بيت المال، وعلى أن لك خراج فسا، ودرابجرد،[3] تبعث إليهما عمالك وتصنع بهما ما بدا لك.»[4] لكن الحسن جعل أمان الناس شرطه الوحيد فرد على معاوية بقوله: « إن آمنت بالناس بايعتك.» فدفع معاوية إليه صحيفة بيضاء وقد ختم في أسفلها وقال له: « اكتب فيها ما شئت. » مما يعني أن معاوية هو الآخر على استعداد لتقديم كل التنازلات في سبيل إنهاء هذه الفتنة والحفاظ على أرواح المسلمين، ويؤكد ذلك قوله لعمرو بن العاص عندما التقى الجمعان ورأى قوة جيش الحسن: « إن قتل هؤلاء هؤلاء، وهؤلاء هؤلاء من لي بأمور الناس من لي بنسائهم من لي بضيعتهم. »[5]

---

[1] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج5، ص111 – 112؛ ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج4، ص95؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج3، ص62؛ الأبشيهي شهاب الدين: المستطرف، ص69؛ الشرواني أحمد بن محمد بن علي: نفحة اليمن فيما يزول بذكره الشجن، ص32؛ صفوت أحمد زكي: جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، ج2، ص97.

[2] – كان معه في مجلسه: عمرو بن العاص و سعيد بن العاص، ومروان بن الحكم. انظر: ابن بكار: أخبار الوافدات من النساء على معاوية بن أبي سفيان، ج1، ص47 – 51؛ ابن تغري بردي جمال الدين: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج1، ص65.

[3] – دَرابْجِرْد: كورة بفارس نفيسة عمّرها دراب بن فارس، معناه دراب كرد، دراب: اسم رجل، وكرد: معناه عمل، فعرّب بنقل الكاف إلى الجيم، ومن مدن كورة درابجرد فسا، وهي أكبر من درابجرد وأعمر غير أن الكورة منسوبة إلى دار الملك ومدينته التي ابتناها لهذه الكورة درابجرد فلذلك تنسب الكورة إليها كورة بفارس. الحموي: معجم البلدان، ج2، ص446.

[4] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج3، ص41.

[5] – صحيح البخاري، ج3، ص186، رقم 2704.

أما كتاب الحسن إليه فقد تضمن شروطه لعقد الصلح بينهما وهي أن يعمل معاوية بكتاب الله وسنة نبيه وسيرة الخلفاء الصالحين وعلى ألا يعهد لأحد من بعده، وأن يكون الأمر شورى والناس آمنون ، وعلى أن لا يبغي له غائلة سرا ولا علانية، وعلى أن لا يخيف أحدا من أصحابه.[1] وفي هذا الكتاب يتضح إيثار الحسن مصلحة الأمة على مصلحته فهو لم يشترط أن تؤول الخلافة إليه بعد معاوية، كما اقترح هذا الأخير وهذا أمر منطقي لأنه لو كان يريدها ما كان ليتركها وهي في متناوله، وليس بينه وبينها إلا خوض الحرب،[2] لكنه اشترط أن لا يعهد معاوية لأحد من بعده، وأن يترك الأمر شورى. كما أنه لم يُضمّن كتابه شروطا مادية (أموالا وامتيازات) كمقابل، لكنه اشترط الأمان للناس تحقيقا للسلام.

وبعد هذه الحادثة التي ساهمت في توحيد الأمة – حتى سميت السنة التي وقعت فيها وهي 41هـ/661م بسنة الجماعة [3] – كان للحسن على معاوية في كل عام جائزة، وكان يفد إليه، فربما أجازه بأربعمائة ألف درهم (400.000 درهم)، وفي بعض الأحيان كانت هذه الجوائز تحمل إليه من غير سؤال.[4] وكان معاوية حريصا على قضاء ديون الحسن ففي رواية أنه قال لهذا الأخير بعد أن سأله عن وضعه المادي:« ... فقد أمرنا لك بثلاثمائة ألف، ثم قال: مائة ألف لقضاء دينك، ومائة ألف تقسمها في أهل بيتك، ومائة ألف لخاصة بدنك.»[5] وبغض النظر عن المبالغة التي تبدو على هذه المبالغ، يمكن القول أن معاوية كان يعبر عن تقديره للحسن ويتألفه بمثل هذه الصلات ويقدم له دعما لتغطية نفقاته على من كان يلجأ إليه، فمن غير المعقول أن تستغرق نفقاته الشخصية ونفقات أهل بيته كل هذه المبالغ وتضطره فوق هذا إلى الاستدانة. فالحسن معروف بجوده وكرمه وسخاء نفسه وانبساط كفه، حتى قيل أنه كان يعطي الرجل الواحد مائة ألف (100000).[6]ويروى أن معاوية بعث إليه بمائة ألف (100000)، فقال لجلسائه: « من أخذ شيئا فهو له.»[7] لذلك كان معاوية يصله بمبالغ ضخمة، ويقر بكرمه فيقول عنه بأنه رجل سيد كريم.[8]

---

[1] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج3، ص41 – 42.

[2] – نفسه، ج3، ص 292.

[3]– تاريخ خليفة بن خياط، ص203 .

[4] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص194.

[5] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج5، ص101.

[6] – الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج4، ص332.

[7] – ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج59، ص149؛ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج25، ص64؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص444.

[8] – تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص593؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص320.

2 – السيدة عائشة رضي الله عنها: كانت وفاتها سنة سبع وخمسين[1] وفي رواية أخرى في رمضان سنة ثمان وخمسين [2] أي في عهد معاوية، وكان هذا الأخير يجلها ويقدرها ويحرص على إرضائها، ولا أدل على ذلك من قصته معها عندما لامته عن قتله حجر بن عدي، وكان قتله سنة إحدى وخمسين.[3]وذلك أنها أرسلت من يتشفع لحجر وأصحابه عند معاوية، لكنه وصل متأخرا.[4] ولما حج معاوية سنة إحدى وخمسين استأذن عليها وهي بالمدينة، وقدم لها عذره قائلا: « قتله أحب إلي من أن أقتل معه مائة ألف. » [5] أي أن في قتله صلاحا للأمة، ثم سألها: « كيف أنا فيما سوى ذلك من حاجاتِك وأمرِك قالت صالح قال فدعيني من حجر حتى نلتقي عند ربنا. » [6] ويتأكد اهتمامه بها أكثر في إكرامه لها وسهره على قضاء حوائجها، فقد قضى عنها ثمانية عشر ألف دينار(18.000 دينار) كانت عليها.[7] وبعث لها مرة بمائة ألف (100.000)، غير أنها فرقتها من يومها ولم تبق لنفسها حتى مقدار ما تشتري به لحما، وقد لامتها خادمتها على ذلك فردت عليها قائلة: « لو أذكرتني لفعلت. »[8] لنستخلص من هذه الرواية بأن السيدة عائشة رضي الله عنها كانت زاهدة في المال، ولم تكن حريصة على جمعه واكتنازه أو إنفاقه في ملذات الحياة – إن اعتبر تجاوزا أن أكل اللحم ضرب من ذلك – ولكن الأولى بالنسبة لها هو تفريق هذا المال على ذوي الحاجات بل والحرص على عدم إبقاء شيء منه.

3 – الحسين بن علي رضي الله عنهما: إن المتفق عليه في تاريخ وفاة الحسين بن علي هو العاشر من محرم سنة (61 هـ/681م)،[9] وهو بذلك يكون قد عاصر خلافة معاوية وجزء من خلافة ابنه يزيد. وقد حظي الحسين بنفس درجة الإكرام التي كان يتمتع بها أخوه الحسن، فكان معاوية يحفل به عند قدومه عليه ويكرمه إكراما زائدا، ويعطيه عطاء جزيلا، واستمر وفود الحسين على معاوية حتى بعد

---

[1] – ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج3، ص226؛ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج2 ص286.

[2] – ابن عساكر: تاريخ دمشق،ج35، ص29، ج3، ص226؛ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج2 ص286، ج14، ص281.

[3] – ابن عبد البر: الاستيعاب، ج1، ص332؛ ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 12، ص222؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج3، ص466.

[4] – أرسلت السيدة عائشة عبد الرحمن بن الحارث انظر: ابن سعد: الطبقات، ج6، ص243؛ البلاذري: أنساب الأشراف، ج5، ص264؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص82 – 83؛ ابن كثير:البداية والنهاية، ج11، ص238 – 239.

[5] – ابن العديم: بغية الطلب في تاريخ حلب، ج5، ص2126؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص239.

[6] – أبو العرب: المحن، ج1، ص141.

[7] – الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج3، ص458؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص443.

[8] – الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج2، ص187؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص443.

[9] – تاريخ خليفة بن خياط، ص234؛ تاريخ الطبري، ج5، ص400؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص561.

وفاة أخيه الحسن، واستمر معاوية على صنيعه معه فكان يعطيه ويكرمه.[1] وما يدل دلالة صريحة على مكانة الحسين لدى معاوية، هو الوصية التي تركها هذا الأخير مع الضحاك بن قيس الفهري[2] ومسلم بن عقبة المري ليبلغاها ابنه يزيد، وقد عبرت هذه الوصية عن فقه معاوية بالواقع ومعرفته بالرجال والقبائل، فجاء في وصيته كما يوردها ابن كثير: «... وأما الحسين فرجل خفيف، وأرجو أن يكفيكه الله تعالى بمن قتل أباه وخذل أخاه، وإن له رحما ماسة وحقا عظيما، وقرابة من محمد صلى الله عليه وسلم، ولا أظن أهل العراق تاركيه حتى يخرجوه، فإن قدرت عليه فاصفح عنه، فإني لو أني صاحبه عفوت عنه... » [3] وقد حدث فعلا كل ما توقعه معاوية فخرج الحسين على يزيد بتحريض من أهل العراق، وباء يزيد بإثمه لأن واليه على العراق عبيد الله بن زياد قتله وبعث إليه برأسه، ولو أن يزيدا التزم وصية والده لما كان ما كان، إلا أن هناك روايات تؤكد على أن يزيدا قد تبرأ مما فعله عبيد الله، فيقال أنه بكى حين أتي له برأس الحسين ووضع بين يده وقال: «لو كان بينه وبينه رحم ما فعل هذا. » يعني ابن زياد، وفي رواية أخرى أن يزيدا قال ذلك عندما دعا نساء وصبيان الحسين ورآهم في هيئة قبيحة فقال: « قبح الله ابن مرجانة! لو كانت بينه وبينكم رحم أو قرابة ما فعل هذا بكم، ولا بعث بكم هكذا. » [4] وروايات كهذه تصور لنا يزيدا خليفة ضعيفا استعلى عليه واليه، وهي صورة تتناقض مع ما ذكر عن قوة شخصيته، فيزيد ابن الخليفة الذي هوّن من إنجازات زياد – وما أدراك ما زياد – ليكبح افتخاره بقوله: « إن تفعل ذلك يا زياد فنحن نقلناك من ولاء ثقيف إلى قريش، ومن القلم إلى المنابر، ومن زياد بن عبيد إلى حرب بن أمية. » [5] لقادر على أن يفرض احترامه وطاعته على ابن زياد وهو خليفة. وعليه فالمسؤولية لا تنتفي عنه، وأي تبرير منه يعد تهربا مقيتا؛ لأنه كان بإمكانه إصدار تعليمات بمنح الأمان ومنع إراقة الدماء قدر الإمكان، ولا يترك السلطة الكاملة لواليه عبيد الله، ويلتزم وصية والده الذي قال له فيها « واحقن دماء قومك ما استطعت. »[6] رغم كل ذلك حظي آل بيت الحسين بعد مقتله بعناية خاصة، سواء من

---

[1] – نفسه، ج11، ص476 – 477.

[2] – استعمله معاوية على الكوفة بعد زياد سنة 53هـ، وعزله سنة 57هـ.ولما توفي معاوية صلى الضحاك عليه، وضبط البلد حتى قدم يزيد بْن معاوية، فكان مع يزيد وابنه معاوية إلى أن ماتا، فبايع الضحاك بدمشق لعبد الله بن الزبير، وغلب مروان بن الحكم على بعض الشام، فقاتله الضحاك بمرج راهط، عند دمشق، فقتل الضحاك بالمرج، سنة 64هـ. الأصبهاني: معرفة الصحابة، ج3، ص1537؛ ابن الأثير: أسد الغابة، ج3، ص49.

[3] – ابن الأثير: الكامل، م 3، ص369؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص392.

[4] – تاريخ الطبري، ج5، ص461؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص343؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11 ص519.

[5] – ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج65، ص401؛ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج 28، ص22؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص640.

[6] – ابن الأثير: الكامل، م3، ص369.

طرف عبيد الله بن زياد الذي أمر لهم بمنزل في مكان معتزل، وأجرى عليهم رزقا، وأمر لهم بنفقة وكسوة.[1] أو من طرف يزيد الذي لم يكن تعامله مع آل بيت الحسين مختلفا عن ذلك فقد أكرمهم ورد عليهم جميع ما فقد لهم وأضعافه، وردهم إلى المدينة النبوية في تجمّلٍ وأُبّهةٍ عظيمة.[2] مما يدل على أن مقتل الحسين يدخل ضمن دائرة التخلص من المناوئين لا أقل ولا أكثر، وهو ما عبر عنه يزيد حين قال لمحمد بن الحنفية بعد مقتل الحسين: « ولكنا نريد إعلام الناس أنا لا نرضى إلا بأن لا ننازع أمرا خصنا الله به، وانتخبنا الله له.»[3] يعني بذلك الخلافة. ويبدو أن هذه هي القاعدة التي سار عليها خلفاء بني أمية، فهم على استعداد لإكرام الوجهاء لكن شرط ألا ينازعونهم الخلافة.

لقد كانت هذه الحادثة درسا لخلفاء بني أمية وعلى رأسهم عبد الملك بن مروان الذي كتب إلى الحجاج بن يوسف واليه على العراق يقول له: « جنبني دماء آل أبي طالب، فإني رأيت الملك استوحش من آل حرب[4] حين سفكوا دمائهم.» [5] لإدراكه أن سفك دمائهم يزيد من نقمة المسلمين، ويدفع آل البيت إلى مسايرة الحكم الأموي في الظاهر والكيد له في الباطن.[6]

4 – عبد الله بن عباس بن عبد المطلب: توفي ابن عباس على الأرجح سنة ثمان وستين.[7] هو الآخر حظي باهتمام بالغ من طرف معاوية، فكان يكرم وفادته ويصله بالمبالغ الضخمة، كما كان يحترمه ويعظمه لعلمه، ولما جاء الكتاب بموت الحسن بن علي كان ابن عباس عند معاوية فعزاه فيه بأحسن تعزية، ورد عليه ابن عباس ردا حسنا.[8] مما دفع بمعاوية لإكرامه فأعطاه ألف ألف درهم (1.000.000 درهم) وعروضا وأشياء.[9]

كما تتأكد لنا الفكرة التي لمحنا إليها سابقا، وهي أن آل البيت كانوا ملاذ المحتاجين، فحق لهم أن يوصلوا بالمبالغ الضخمة، وأن وصلهم يعد وصلا لأفراد وفئات أخرى، وذلك أن عبد الله بن عباس هو

---

[1] – تاريخ الطبري، ج5، ص393؛ ابن كثير: البداية والنهاية ج11، ص519.

[2] – ابن كثير: نفسه، ج11، ص651.

[3] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج3، ص470.

[4] – آل حرب: هم الأبناء والأحفاد الذين ينتمون إلى حرب بن أمية بن عبد شمس والد أبي سفيان. انظر: الزبيري: نسب قريش، ص121؛ ابن قتيبة الدينوري: المعارف، ص73.

[5] – المسعودي: مروج الذهب، ج3، ص170 .اقتبسه، فرقاني محمد: السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز ، ص84.

[6] – المرجع نفسه، ص84.

[7] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج4، ص55؛ ابن الأثير: أسد الغابة، ج3، ص291؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج3، ص331؛ الزركلي خير الدين: الأعلام، ج4، ص95.

[8] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص106.

[9] – نفسه، ج11، ص446.

الآخر كان كريما جوادا ولا أدل على ذلك من قوله: « ثلاثة لا أقدر على مكافأتهم: رجل جئت ظمآن فسقاني، ورجل ضاق بي مجلسي فأوسع لي، ورجل اغبرت قدماه في الاختلاف إلى بابي، ورابع هو أعظمهم حقا علي: رجل بات ساهرا يعرض الناس على نفسه فأصبح لا يجد له في حاجته معتمدا سواي. »[1] فرجل يسر بمن يقصده في حاجة له بعد أن أوصدت الأبواب في وجهه حق لنا وصفه بالجود والكرم وسخاء النفس وانبساط اليد.

5 – عبد الله بن جعفر بن أبي طالب: كانت وفاته سنة (80هـ/699م) [2] وعلى هذا الأساس فإنه يكون قد عاش حتى خلافة عبد الملك، وتذكر بعض المصادر أنه كان كريما جوادا حليما، حتى أنه كان يسمى بحر الجود [3] والأخبار في جوده، وحلمه، وكرمه، كثيرة لا تحصى، عبّر عن مبلغ جوده أحد أبنائه قائلا: « كان ليس له مال دون الناس، هو والناس في ماله شركاء، كان من سأله أعطاه ومن استمنحه شيئا منحه، لا يرى أنه يقتصر فيقصر ولا يرى أنه يحتاج فيدخر»،[4] من ذلك أن يزيد بن معاوية وجه إليه مالا جليلا هدية له، ففرقه في أهل المدينة ولم يدخل منزله منه شيئا، حتى أن عبد الله بن الزبير علق قائلا: «إن عبد الله بن جعفر لمن المسرفين.» [5] والهدف من ذكر هذا في مستهل الحديث عن هذه الشخصية، هو إيجاد تفسير لسبب وصله بمبالغ كبيرة، ورغم ما يرويه ابن عساكر في تاريخ دمشق عن جُرْأة عبد الله بن جعفر على معاوية،[6] إلا أن هذا الأخير كان يحرص على إرضائه، فكان يعطيه ألف ألف درهم (1.000.000 درهم) كلما وفد عليه، ويقضي له مائة حاجة.[7] وقد فسر معاوية ذلك بقوله: « إن عبد الله يعطي أكثر مما يأخذ، ثم لا يلبث أن يلزمه من الدّين بتوسعه أكثر مما نعطيه.»[8] وقد عجب معاوية لكرمه عندما حل عليه ضيفا، فقال له: « يا ابن جعفر، لا يسعك إلا

---

[1] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج4، ص50.

[2] – نفسه، ج2، ص61؛ ابن عبد البر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج3، ص881؛ ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 27، ص297؛ ابن الأثير: أسد الغابة، ج3، ص199؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص484؛ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج12، ص91؛ المزي يوسف بن عبد الرحمن: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج14، ص372؛ العسقلاني ابن حجر أحمد بن علي بن محمد: الإصابة في تمييز الصحابة، ج4، ص37؛.

[3] – ابن عبد البر: الاستيعاب، ج3، ص881؛ ابن الأثير: أسد الغابة، ج3، ص199؛ المزي: تهذيب الكمال، ج14، ص367؛ الزركلي: الأعلام، ج4، ص76.

[4] – ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج27، ص290.

[5] – نفسه، ج27، ص285.

[6] – نفسه، ج27، ص265.

[7] – الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج3، ص459؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص301.

[8] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج5، ص96.

الكثير من العطاء. »[1] ونظرا لمكانة عبد الله بن جعفر في نفسه فإنه لما حضرته الوفاة أوصى ابنه يزيد به. وقد عمل يزيد بوصية والده فأمعن في إكرامه، ومن ذلك أنه ضاعف له جائزته السنوية فصيرها ألفي ألف درهم[2] (2.000.000 درهم) ووهب له أربعمائة بُختيّة [3] بما عليها من أموال.[4]وكان رده لما سئل: أتعطي عبد الله أربعة آلاف ألف درهم (4.000.000 درهم)؟ شافيا كافيا لمن أراد معرفة سبب إكرامه لعبد الله حيث قال: « نعم. إنه يفرق ماله، فإعطائي إياه إعطائي أهل المدينة. »[5]

6 – محمد بن الحنفية: وهو محمد الأكبر بن علي بن أبي طالب، أبو القاسم المعروف بابن الحنفية، أمه خولة بنت جعفر الحنفية، وكان المختار الثقفي[6] يدعو الناس إلى إمامته، ويزعم أنه المهدي، مات في المحرم في سنة إحدى وثمانين [7] وقيل سنة اثنين وثمانين، [8] أي في خلافة عبد الملك بن مروان. كان رجلا عزيز النفس بعيدا على الخبّ واللؤم والكذب باعتراف يزيد بن معاوية نفسه، ففي مرة سأل يزيد عن دَيْن ابن الحنفية فأنكر هذا الأخير أن يكون عليه دَيْن ورغم ذلك فإن يزيدا قد أمر له بثلاثمائة ألف درهم (300.000 درهم) فقبضها، ويقال أنه أمر له بخمسمائة ألف(500.000)، وعروض بمائة ألف درهم [9] (100.000 درهم)؛ لأنه يعرف شخصيته، فلم يرد إحراجه.

وتجدر الإشارة إلى أن لمحمد بن الحنفية موقفا منصفا في حق يزيد، فهو قد رفض الانسياق وراء الداعين لخلع يزيد – متحججين بانحراف سلوكاته، ملحقين به تهما عديدة منها شرب الخمر وترك الصلاة...– وفضّل شهادة الحق من دون أن تأخذه في الله لومة لائم، فشهد بما رأته عيناه، وقد رأى يزيدا مواظبا على الصلاة، متحريا للخير، يسأل عن الفقه، ملازما للسنة. وهو يستبعد كل البعد أن

---

[1] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص301.

[2] – المصدر السابق، ج5، ص301؛ ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج27، ص250؛ ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج12، ص72؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج3، ص457؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص301.

[3] – البخت: هي الإبل الخراسانية، تنتج من بين عربية وفالج انظر: الأزهري: تهذيب اللغة، ج7، ص137؛ ابن منظور: لسان العرب، ج2، ص9؛ الزبيدي: تاج العروس، ج4، ص437 والفالِج: الجَملُ الضخم ذو السَّنامَيْن؛ انظر: الزبيدي: تاج العروس، ج6، ص159.

[4] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص646.

[5] – البلاذري :أنساب الأشراف، ج5، ص302.

[6] – هو المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي، أبو إسحاق: من زعماء الثائرين على بني أمية، كان قد خرج يطلب بثأر الحسين بن علي رضي الله عنهما، واجتمع عليه كثير من الشيعة بالكوفة، فغلب عليها، وطلب قتلة الحسين فقتلهم وقُتل هو على يد مصعب بن الزبير سنة 67هـ. انظر ابن الأثير: أسد الغابة، ج5، ص117.

[7] – ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج5، ص67 – 86؛ الزركلي: الأعلام، ج6، ص270.

[8] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج3، ص293.

[9] – نفسه، ج3، ص278.

يكون ذلك منه تصنعا لأنه غير مضطر إلى ذلك، وقال لأولئك المتعصبين مفندا لاتهاماتهم: « أفأطلعكم على ما تذكرون من شرب الخمر؟ فلئن كان أطلعكم على ذلك إنكم لشركاؤه، وإن لم يكن أطلعكم فما يحل لكم أن تشهدوا بما لم تعلموا.» [1] فكشف بذلك حقيقة نواياهم، فهم يهدفون إلى إثارة الفتنة، وهو يرفض الخوض فيها تابعا كان أو متبوعا.

وفي عهد عبد الملك حظي ابن الحنفية بتقدير كبير، فكان عبد الملك هو الآخر يجله ويكرمه، وقد قبل لجوءه إليه عندما نابذه ابن الزبير، رغم أن ابن الحنفية لم يبايعه كما لم يبايع ابن الزبير، ويبدو أن عبد الملك قد تحرج وندم على إذنه بقدوم شخص بوزن ابن الحنفية إلى ملكه؛ لأن في ذلك تهديدا لسلطانه خاصة وأن ابن الحنفية كما ذكر لم يبايعه، والناس بالمقابل قد كثر حديثهم عن فضله وكثرة صلاته وزهده وحسن هديه، الأمر الذي دفع عبد الملك إلى إنهاء إقامته بالشام،[2] غير أنه بهذا السلوك لم يقصد قطع حبل الوصل بينهما، ودليل ذلك أن عبد الملك بعد القضاء على عبد الله بن الزبير ومبايعة ابن الحنفية له قال لابن الحنفية: « ولك في كل سنة رحلة إلي ترفع فيها حوائجك فأقضيها لك. »[3]

ثانيا: تقديم الهبات للشعراء:

لعب الشعر خلال العصر الأموي وفي العصور التي سبقته دور وسائل الإعلام، إضافة إلى ذلك ساهم في حفظ الموروث الحضاري للشعوب العربية، وأعطى فكرة عن ثقافتها وطريقة حياتها، كما عبر قائلوه عن توجهاتهم الفكرية والسياسية، فدافعوا من خلاله عن أفكارهم ومعتقداتهم، فكان الشعر لاحقا مصدرا نهل منه الدارسون لتلك المراحل واستفادوا منه في تفسير حوادثها والتعرف على شخصياتها، فلا غرابة أن تسعى القوى السياسية في العصر الأموي خاصة إلى استمالة الشعراء، كما حرصت على أن يكون لها شعراء أتباعا يدافعون عنها وعن مبادئها ويخلدون ذكرها. فنجد بني أمية لم يشذوا عن هذه القاعدة فاهتموا بالشعر والشعراء وأغدقوا عليهم الهبات والجوائز، حتى أنهم فرضوا لهم الأعطية التماسا لقطع ألسنتهم،[4] وبلغ اهتمامهم بالشعر إلى درجة أنهم كانوا يوصون مؤدبي أبنائهم أن يعلموهم الشعر ومن ذلك أن عبد الملك دفع ولده إلى الشعبي[5] يؤدبهم فقال: « علمهم الشعر يمجدوا وينجدوا. »[1]وقد ساعد اهتمامهم هذا على انصراف الكثيرين إلى قول الشعر وحفظه وروايته.[2]

---

[1] – ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج28، ص28؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص654.

[2] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج3، ص289.

[3] – نفسه: ج3، ص293.

[4] – جرجي زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي، ج3، ص355.

[5] – اسمه عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي شعب همدان كان مولده سنة 21هـ وكان يكنى بعمرو، من الفقهاء في الدين وجلة التابعين مات سنة 105هـ. البستي: مشاهير علماء الأمصار، ص77.هناك اختلاف حول تاريخ مولده ووفاته. انظر الربعي: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، ج1، ص245 – 257، ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج3، ص15.

وكان بنو أمية يخشون الشعراء، لذلك نجدهم يسارعون إلى تلبية طلباتهم، ويجيزونهم الجوائز القيمة ومن ذلك أن أعرابيا أتى مروان بن الحكم فقال: « أفرض لي، فقال: قد طوينا الدفتر وفرغنا قال الأعرابي أما إني الذي أقول:

إذا مدح الكريم يزيد خيرا * وإن مدح اللئيم فلا يزيد

وقد كان مدح مروان ثم هجاه فقال: أنت هو، لا بد لك من فرض ففرض له. »[3] مما يعني أنه خاف أن يلحقه منه ذم، يبقى ذكره على مر الزمان، فكان من الحكمة تلبية رغباته.

وكان للشعر تأثير السحر على من نظم فيه، فيضطره إلى مضاعفة المكافأة، فهذا زياد الأعجم[4] الشاعر رفض إنشاد مروان بن الحكم إلا مقابل ألف دينار (1000 دينار)، وعندما أنشده تأثر مروان، ولشدة تأثره أعطاه ألفي دينار (2000 دينار) بدلا عن الألف.[5]ومما أنشده فيه:

رأيتك أمس خير بني لؤي * وأنت اليوم خير منك أمس

وأنت غدا تزيد الضعف خيرا * كذاك تكون سادة عبد شمس

بمقابل ذلك كان للمال تأثيره الواضح على الشعراء، فكان بذل المال لهم كفيل بتغيير مواقفهم وقول نقيض ما قالوه أولا، وقد تنبه يزيد بن معاوية إلى هذا الأمر فلم يستجب إلى من أغراه بقتل عبد الرحمن بن حسان[6] الذي هجاه، وبدلا من ذلك بعث إليه بثلاثين ألف درهم (30.000 درهم). معتبرا أن هجاءه كان مستحقا؛ لأن الشاعر تعرض للجفاء والحرمان. وفعلا كانت نظرة يزيد صائبة ورأيه سديدا، إذ بمجرد وصول مكافأته إلى هذا الشاعر مدحه.[7] ولعل يزيدا تعلم هذا الدرس عن والده من قصة للشاعر نفسه، فقد شبب[8] بأخت معاوية فاقترح يزيد على والده أن يقتله عقابا له على جرأته، فقال له معاوية: « يا بني لا يجب القتل في هذا، والعقوبة دون القتل تغريه فيزيد في قوله، ولكنا نكفه بالتجاوز

---

[1] – ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج37، ص148.

[2] – سمية بنت محمد فرج الوافي: التعليم في الشام في العصر الأموي، ص180.

[3] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج6، ص262.

[4] – أبو أمامة زياد بن سُليم، من فحول الشعراء، كان في لسانه عُجمة، شهد فتح إصطخر مع أبي موسى الأشعري، امتدح عبد الله بن الزبير ورثى المهلب، وله وفادة على هشام بن عبد الملك. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج4، ص597.

[5] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج6، ص263. ويشير البلاذري إلى أنه يحتمل أن زيادا قال هذا في غير مروان، وأيّن كان من قيل فيه، فإن رد فعل مروان كان منطقيا فيندر ألا يتأثر أحد بمثل هذا الإطراء والمدح.

[6] – عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي: الشاعر المشهور، ابن شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم. الذهبي: تاريخ الإسلام، ج2، ص672.

[7] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج5، ص312.وحسب هذه الرواية كان من أغراه إما حصين بن نمير، أو مسلم بن عقبة.

[8] – شَبَّبَ بالمرأَة: قَالَ فِيهَا الغَزَل. مادة شبب، لسان العرب، ج1، ص480.

والصلة. »[1] فلا يجب التسرع في مثل هذه المواقف، وإن كان المال يفي بالغرض ويوصل المرء إلى مبتغاه فبذله هو الأولى.

وهذا عبد الملك بن مروان أدرك خطورة الشعر والشعراء فكان يتقي شرهم بتقديم الجوائز لهم، ولكن على قدر القصد فكان يقول: « إعطاء الشعراء من السرف، ولكنهم قوم يتأتى لهم من الذم الباقي السائر ما لا يتأتى لغيرهم فأنا أتقيهم ببعض النوال ولا أتجاوز القصد.»[2] ولعل قصة المساور بن هند العبسي الذي قدم على الوليد بن عبد الملك – والذي يعد من أخوال هذا الأخير لأن أم الوليد هي ولادة بنت العباس العبسي أحسن دليل على خطورة الشعر وعلى أن السبيل الوحيد لقطع ألسن الشعراء هو الإحسان إليهم وتقديم الجوائز لهم وقضاء حوائجهم، فالمساور هذا قدم على الوليد يرجو النوال، لكنه أقام أشهرا عند رجل من قومه دون أن ينال المقصود فارتحل وقال:

ثلاثة أشهر في دار برز * أرجي نائلا عند الوليد

فلا تشكي الكلال بدار برز * ولكن إن نجوت فلا تعودي

وإن ضن الوليد كما زعمتم * فما نال الضنانة من بعيد

متهما الوليد بالبخل وبأن بخله هذا ناله من أبيه عبد الملك، وقد كان لهذه الأبيات مفعولها القوي على عبد الملك إذ نزلت عليه كالصاعقة، فأراد إبطال مفعولها بالطريقة الأنسب، ووجه اللوم لابنه الوليد الذي أساء التصرف، إذ لم يتق هذا الذم ببذل القليل من المال، فيذكر البلاذري أنه لما بلغته أبيات المساور بعث في أثره فرده وقال له: « أمن قبلنا جاءته الضنانة، أم من قبلكم؟ قال: لا بل من قبلنا، فقال له عبد الملك: هات حاجتك، قال: عليّ ثلاثة عشر ألف درهم [13.000 درهم] للتجار فقضاها عنه وقال للوليد: أكانت هذه تفقرك لو دفعتها إليه قبل أن تسمع ما سمعت؟! »[3]

وكان عبد الملك في الكثير من المرات يغدق على الأخطل[4] الجوائز القيمة، ففي مرة ونظرا لتأثره بالشعر الذي نظمه الأخطل أمر له بقصعة مملوءة دنانير ودراهم ! – وإن رواية كهذه تدفع للتساؤل عن مقدار هذه الجائزة، فليس هناك أي فكرة عن حجم هذه القصعة ولا عدد الدراهم والدنانير التي ملئت بها – ولم يكتف بهذا فألقى عليه خلعته وخرج به أحد موالي عبد الملك وهو يقول: هذا شاعر أمير

---

[1] – المصدر السابق، ج5، ص 26.

[2] – المصدر السابق، ج7، ص206.

[3] – نفسه، ج7، ص221 .

[4] – شاعر زمانه، واسمه: غياث بن غوث التغلبي، النصراني، كان أشعر الناس إذا امتدح على حد قول الفرزدق، وكان عبد الملك بن مروان يجزل عطاء الأخطل، ويفضله في الشعر على غيره. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج4، ص589.

المؤمنين.[1] وما من شك، فإن شهادة كهذه تعد بالنسبة للشاعر فخرا، وتفوق في قيمتها لديه ما حصّله من دنانير ودراهم، فهي شهادة لا تتاح لأي كان.

أن ما يفسر اهتمام خلفاء بني أمية وولاتهم بالشعراء وحرصهم على ألا يصدر عنهم ما يشينهم ويحط من قدرهم، وألا يذكروا في الأشعار إلا بما يمجدهم ويخلّد ذكرهم، هو أن مديح الشعراء أو هجاهم يبقى بتداول الألسن إياه، ولا غرابة في ذلك فالأمة العربية درجت على حفظ أشعارها، فاستطاعت بذلك حفظ ذاكرتها، ولا أدل على هذه الفكرة من رد عبد الله بن جعفر بن أبي طالب على من لامه في إجزال العطاء لنصيب بن رباح[2] – أبو محجن الأسود – الذي مدحه، وكان عبدا أسودا إذ نبه إلى أنه استحق بما قال أفضل مما قال، بقوله: « وإنما أخذ رواحل تنضى، وثيابا تبلى ومالا يفنى، وبالمقابل فإنه أعطى مدائح تروى وثناء يبقى. »[3]

إن ما سبق ذكره يؤكد فعلا الاهتمام الكبير الذي تمتع به الشعراء في عصر الدولة الأموية، ويبدو أنهم لم يكونوا الوحيدين الذين حرص بنو أمية على قطع ألسنتهم، فهناك قصة طريفة يوردها البلاذري في كتابه أنساب الأشراف[4] تبين مفعول المال وتأثيره، وبأن توظيفه في مواطن مشابهة دليل على الحكمة والنباهة وحسن التصرف، فالمال وحده كفيل بتغيير المواقف والأقوال، وهو الوسيلة الأكثر فعالية من بين الوسائل الممكن اعتمادها في مثل هذه المواقف، وحتى تتأكد هذه الفكرة سيتم إيراد القصة كاملة كما ذكرها البلاذري:« قالوا: وكان رجل من بني مخزوم أعمى يكنى أبا العريان، فقال من هذا؟ قالوا: زياد بن أبي سفيان،قال: ما ولد أبو سفيان إلا فلانا وفلانا، فمن هذا فو الله لرب أمر قد نقضه الله، وبيت قد هدمه الله، وعبد قد رده الله إلى مواليه، فبلغ معاوية قوله، فأرسل إلى زياد: ثكلتك أمك اقطع لسان أعمى بني مخزوم، فبعث إليه بألف دينار وقال لرسوله: أقرئه السلام وقل له: يقول لك ابن أخيك أنفق هذه حتى يأتيك مثلها، ومر به زياد من الغد فسلم فقال قائل: من هذا؟ فقال أبو العريان: هذا زياد بن أبي سفيان، وجعل يبكي ويقول: والله إني لأعرف منه حزم أبي سفيان ونبله وأشبه جِرْمه[5] بجرمه، وبلغ معاوية خبره فكتب إليه:

ما لبثتك الدنانير التي رشيت * أن لونتك أبا العريان ألوانا

لله در زياد لو يعجلها * كانت له دون ما يخشاه قربانا

---

[1] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج7، ص237.

[2] – مولى عمر بن عبد العزيز، مدح عبد الملك بن مروان، وشعره في الذروة، تنسك، وأقبل على شأنه، وترك التغزل. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج5، ص266.

[3] – نفسه، ج2، ص46.

[4] – ج5، ص229.

[5] – الجِرْمُ البَدَنُ. وَرَجُلٌ جَرِيمٌ: عَظِيمُ الجِرْمِ. مادة جرم. لسان العرب ج12، ص90.

فكتب إلى معاوية:

أحدث لنا صلة تحيا النفوس بها * قد كدت يا ابن أبي سفيان تنسانا

من يسد خيرا يجده حين يطلبه * أو يسد شرا يجده حيثما كانا »

مما يعني أنهم كانوا حريصين على ألا يقال فيهم ما يقلل من قدرهم أو يلصق بهم ما يشينهم من أي كان شاعرا أو غيره، مخافة تخليد ذكرهم بما يسيء لهم. فكان البذل إجراءً وقائيا يمنع وقوع المحذور، ويُتقى به شره.

ثالثا: إكرام أصحاب البلاء ومن قدم خدمات للدولة:

كان ديدن خلفاء بني أمية وولاتهم إكرام أصحاب البلاء، الذين يتميزون عن غيرهم في ساحات الوغى بالشجاعة والإقدام، فكانوا يتقصون أخبارهم ويبحثون عنهم ليثيبوهم، فهذا الحجاج بن يوسف لما قدم عليه المهلب بن أبي صفرة بعد فراغه من قتال الأزارقة[1] الخوارج – وذلك سنة ثمان وسبعين – أجلسه معه ودعا بأصحاب البلاء من أصحابه فأكرمهم إكراما زائدا، وزاد في أعطياتهم ثم قال:« هؤلاء أصحاب الفعال، وأحق بالأموال، هؤلاء حماة الثغور، وغيظ الأعداء. »[2] فالخدمات الجليلة التي قدموها، تجعلهم في نظر الخلفاء والولاة أحق الناس بأموال الدولة.

وكذلك فعل الحجاج مع الجزل[3] الذي استمات في قتال شبيب الخارجي، وبالرغم من أنه انهزم أمامه حتى حمل هو نفسه من بين القتلى جريحا. وفضل الإقامة بالمدائن، وكتب إلى الحجاج بمجريات الأحداث، فكتب إليه الحجاج يثني عليه ويشكره وأرسل إليه حيان بن أبجر الكناني من بني فراس– وهم يعالجون الكي وغيره– فكان يداوي جراحه وأرسل إليه ألفي درهم (2000 درهم) لينفقها.[4] كل هذا كان مكافأة له على ما بذله من جهود في محاربة الخوارج أعداء الدولة.

وفي بعض الأحيان تكون المكافأة بجعل الفرد في عطاء الشرف كما حدث مع أبي الجهم[5] الذي حمل رأس قطري بن الفجاءة الخارجي[1] إلى عبد الملك فجعل عطاءه في ألفين (2000). [2]

---

[1] – هم أصحاب أبي راشد نافع بن الأزرق، وهم أكثر فرق الخوارج عددا ولا أشدها شوكة ، لهم أفكار ومعتقدات باطلة، كقولهم بأن مخالفيهم من هذه الأمة مشركون. و قولهم إن القعدة ممن كان على رأيهم عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم... الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص118.

[2] – تاريخ الطبري، ج6، ص319.

[3]– الجزل وهو سعيد بن شرحبيل بن عمرو بن الأرقم الكندي، وبعضهم يقول سعيد بن عمرو.وجهه الحجاج لقتال شبيب الخارجي. البلاذري: أنساب الأشراف، ج8، ص21.

[4] – تاريخ الطبري، ج6، ص238 – 239؛ ابن الأثير: الكامل، م4، ص158.

[5] – أبو الجهم بن أبي كنانة الكلبي، من خاصة الحجاج بن يوسف، وفد على عبد الملك بن مروان برأس قطري بن الفجاءة الخارجي لما قتل بطبرستان، وولي عمالة الري ثم وفد مرة أخرى على الوليد بن عبد الملك مع آل الحجاج بن يوسف بعد موته قيما عليهم وحافظا لهم. ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج66، ص123.

وهذا عبد الملك بن مروان أراد مكافأة قاتل مصعب بن الزبير بألف دينار (1000 دينار)، غير أن هذا الأخير رفض أخذها، وصرح بأنه لم يقتله على طاعة عبد الملك، ولكنه قتله بثأر كان له عنده؛ لأن مصعبا كان قد ولاه عملا قبل ذلك ثم عزله عنه وأهانه.[3] ويظهر من هذه الرواية أن عبد الملك قد سر بمقتل مصعب وإلا ما كان ليكافئ قاتله، ويستخلص منها بأن الصداقة وحتى القرابة تلغى أمام طموح الملك والرياسة، وقد عبر عبد الملك عن ذلك بقوله: « لقد كان بيني وبين مصعب صحبة قديمة، وكان من أحب الناس إليّ، ولكن هذا الملك عقيم. » [4] يريد أن الملك لو نازعه ولده ملكه لم يلبث أن يهلكه فيصير كأنه عقيم لم يولد له.[5]

رابعا: المال في خدمة كسب الولاء والطاعة:

إن بني أمية قد وظفوا المال من أجل بلوغ غايتهم التي يطمحون إلى تحقيقها، وهي البقاء في السلطة، أي أن تبقى الخلافة في أيديهم لا ينازعهم فيها أحد، وكما ذكر سابقا فإنهم قد بلغوا حد الاعتقاد بأنهم أحق الناس بالخلافة، وبأن الله – جل وعلا– هو الذي خصهم بها، وقد عبر يزيد بن معاوية عن ذلك بصريح العبارة فقال: « ولكنا نريد إعلام الناس أنّا لا نرضى إلا بأن لا ننازع أمرا خصنا الله به، وانتخبنا الله له.» [6]

وبالعودة إلى بدايات التحول من الخلافة إلى الملك في زمن معاوية، نجد المغيرة بن شعبة قد عمل جاهدا على كسب المؤيدين لهذه الفكرة ممن يثق فيهم ويعلم أنهم من شيعة بني أمية، وأرسل الوفود إلى معاوية بعد رشوتها بالمال ليزيّنوا له بيعة يزيد، فيذكر ابن الأثير أن المغيرة أوفد عشرة أو أكثر وأعطاهم ثلاثين ألف درهم (30000 درهم) وجعل عليهم ابنه موسى وقيل: أرسل أربعين رجلا وجعل عليهم ابنه عروة ويبدو حسب هذه الرواية أنه أعطاهم أربعمائة دينار (400 دينار) لأن السؤال الذي طرحه

---

[1] – أبو نعامة التميمي المازني، البطل المشهور، رأس الخوارج، خرج زمن ابن الزبير، وهزم الجيوش، واستفحل بلاؤه. جهز إليه الحجاج جيشا بعد جيش، فيكسرهم، وغلب على بلاد فارس، وله وقائع مشهودة، وشجاعة لم يسمع بمثلها، وشعر فصيح سائر. بقي قطري يحارب نيف عشرة سنة، ويسلم عليه بالخلافة، وقد اختلف المؤرخون في مقتله، فقيل: عثر به فرسه، فاندقت فخذه، فمات، وجئ برأسه إلى الحجاج، وقيل: سار لحربه سفيان بن الأبرد الكلبي، فانتصر عليه، وقتله. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج4، ص151-152.

[2] – ابن الأثير: الكامل، م4، ص184.

[3] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص139.

[4] – نفسه، ج12، ص139. لكن ابن الأثير يذكر سببا آخر و هو أن مصعبا قتل أخاه النابئ.

[5] – الأزهري: تهذيب اللغة، ج1، ص190؛ ابن فارس: مقاييس اللغة، ج2، ص225؛ العسكري أبو هلال: جمهرة الأمثال، ج2 ، ص247؛ الميداني أبو لفضل: مجمع الأمثال،ج2، ص311.

[6] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج3، ص470.

معاوية على عروة بن المغيرة سرا يدل على ذلك إذ سأله قائلا: « بكم اشترى أبوك من هؤلاء دينهم؟ فقال له عروة: بأربعمائة دينار»[1] ولا يعني هذا إطلاقا أن معاوية لم تكن له رغبة في تولية ابنه الخلافة من بعده، ولكن اقتراح المغيرة توافق مع هواه، وحتى لو لم يقترح المغيرة هذا الأمر لكان معاوية أقدم عليه؛ لأنه اختمر في ذهنه ولم يبق سوى تحيّن الفرصة والوقت المناسبين لتنفيذه، إضافة إلى أنه لو لم يكن يستطيب هذه الفكرة ويبحث عمن يؤيدها ما كان لينخدع للمغيرة وهو يعلم أنه قام برشوة الوفد، وكان بمقدوره فضحه وتعنيفه وحتى عقابه على فعلته، لكنه لم يفعل بل على العكس فقد تراجع عن عزمه في عزله عن ولاية الكوفة.[2]

ومن هذه الروايات أيضا، أن معاوية قد بعث إلى عبد الرحمن بن أبي بكر بمائة ألف درهم (100000 درهم) يشتري بها بيعته ليزيد، غير أن عبد الرحمن ردّها ورفض أن يبيع دينه بدنياه على حد قوله، [3] أي أنه رفض البيعة ليزيد. وبغض النظر عن قبول أو رفض هذا العرض المالي، فالأهم هنا هو أن بني أمية كانوا على استعداد لدفع مثل هذه المبالغ لأجل بلوغ غرضهم. فالخلافة لديهم أمر مفروغ منه، لا يقبلون أن ينازعهم فيه أحد. أما أن يقال عن معاوية المعروف بحلمه واحتماله أنه أرغم الحسين وأصحابه [4] على البيعة ليزيد– وذلك بعد استنفاد كل الحيل معهم – مثلما يذكر الذهبي أنه دعا صاحب حرسه فقال: « أقم على رأس كل رجل من هؤلاء رجلين من حرسك، فإن ذهب رجل يرد على كلمة في مقامي، فليضربا عنقه. » [5] مما يصوره لنا أنه على استعداد لإراقة الدماء في سبيل هذا الأمر. فرواية كهذه مردودة وقد أثبت صاحب العواصم من القواصم كذبها استنادا إلى ما أورده البخاري في صحيحه من « أن أهل المدينة لما خلعوا يزيد بن معاوية جمع عبد الله بن عمر حشمه وولده وقال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « يُنصب لكل غادر لواء يوم القيامة » وإنا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله وإني لا أعلم غدرًا أعظم من أن نبايع رجلا على بيع الله ورسوله ثم ننصب له

---

[1] – التوحيدي أبو حيان: البصائر والذخائر، ج5، ص172؛ النويري: نهاية الأرب، ج20، ص349؛ ابن الأثير: الكامل، م4، ص350.

[2] – الذهبي: تاريخ الإسلام، ج5، ص272؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص650؛ السيوطي جلال الدين: تاريخ الخلفاء، ص 156.

[3] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص330؛ ابن العماد: شذرات الذهب، ص251.

[4] – المقصود بهم: عبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر وعبد الله بن الزبير.انظر: تاريخ خليفة بن خياط، ص217.

[5] – الذهبي: تاريخ الإسلام، ج4، ص152؛ فلهوزن: تاريخ الدولة العربية، ص137.

القتال، وإني لا أعلم أحدًا منكم خلعه ولا بايع في هذا الأمر إلا كانت الفيصل بيني وبينه. » [1] وقوله حين بويع يزيد: « إن كان خيرًا رضينا، وإن كان شرًا صبرنا. »[2]

خامسا: توظيف الأموال للتخلص من المناوئين:

بما أن الحديث عن سياسة الإنفاق، فمن بين مصارف الأموال المقصودة، دفع الأموال نظير التخلص من الشخصيات التي تشكل خطرا على سلطان بني أمية، وهناك أمثلة عديدة.[3] من ذلك ما فعله عبيد الله بن زياد، فقد خصص مبلغا ماليا، لاستقصاء أخبار مسلم بن عقيل[4] وأصحابه، فيذكر الطبري أن ابن زياد دعا مولى له يقال له معقل، فقال له خذ ثلاثة آلاف درهم (3000 درهم)، ثم اطلب مسلما بن عقيل واطلب لنا أصحابه، وكانت الحيلة بأن يعطي هذا المولى المال لأصحاب مسلم، متظاهرا أنه من أتباع الحسين وفي هذه الحالة سيطمئنون إليه ويثقون به، وبالتالي لن يكتموه شيئا من أخبارهم.[5] وهو فعلا ما كان؛ فاستطاع عبيد الله معرفة مكان مسلم وقتله في نهاية الأمر.

---

[1] – صحيح البخاري، ج9، ص57، رقم7111. وانظر: ابن العربي: العواصم من القواصم، ص224 – 225.

[2] – ابن العربي: نفسه، ص226.

[3] – يذكر أن معاوية أرسل إلى ابنة الأشعث وأغراها بتزويجها من ابنه يزيد على أن تسم الحسن بن علي وبعث إليها بمائة ألف درهم (100000 درهم) فقبلت وسمت الحسن، فسوغها معاوية المال ولم يزوجها من ابنه. وفي الرواية التي يوردها البلاذري أن معاوية أرسل إلى ابنة سهيل بن عمرو امرأة الحسن مائة ألف دينار (100000 دينار) على أن تسقيه شربة بعث بها إليها ففعلت فالروايتان بينهما تضارب صارخ، فلا توافق بينهما لا من حيث اسم الزوجة، ولا من حيث القيمة المالية الممنوحة، وهذا يزيد من شك وقوع هذه الحادثة، وقد اعتبرها ابن العربي من الشائعات التي روج لها الشيعة وأكد فسادها بقوله: « فإن قيل: قد دس على الحسن من سمه قلنا: هذا محال من وجهين: أحدهما أنه ما كان ليتقي من الحسن بأسًا وقد سلم الأمر. الثاني أنه أمر مغيب لا يعلمه إلا الله فكيف تحملونه – بغير بينة – على أحد من خلقه في زمان متباعد لم نثق فيه بنقل ناقل، بين أيدي قوم ذوي أهواء، وفي حال فتنة وعصبية، ينسب كل واحد إلى صاحبه ما لا ينبغي، فلا يقبل منها إلا الصافي، ولا يسمع فيها إلا من العدل المصمم »، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية فيها: « فهذا مما ذكره بعض الناس، ولم يثبت ذلك ببينة شرعية، أو إقرار معتبر، ولا نقل يجزم به. وهذا مما لا يمكن العلم به، فالقول به قول بلا علم » انظر: الأصبهاني: مقاتل الطالبيين، ص80؛ البلاذري: أنساب الأشراف، ج3، ص59؛ ابن العربي: العواصم من القواصم، ص214؛ ابن تيمية: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ج4، ص469.

[4] – مسلم بن عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، قدمه ابن عمه الحسين رضي الله عنه بين يديه إلى الكوفة، ليكشف له كيف اجتماع الناس عليه، فدخلها سرا، ونزل على هانئ المرادي، قبض عليه عبيد الله بن زياد وقتله وذلك في آخر سنة ستين. الذهبي: تاريخ الإسلام، ج2، ص538.

[5] – تاريخ الطبري، ج5، ص362.

ومثال آخر هو مقتل عمرو بن سعيد الأشدق،[1] وكيف وُظّف المال في فض من جاءوا لنجدته، فإن عبد الملك عندما فرغ من قتل عمرو أمر برأسه فألقي إلى الناس، وقام عبد العزيز بن مروان فأخذ المال في البدور،[2] فجعل يلقيها إلى الناس، فلما نظروا إلى الأموال ورأوا الرأس انتهبوا الأموال وتفرقوا.[3] فالمال انطلاقا من هذه الأحداث كفيل بكشف المكنون من الأسرار، وكفيل أيضا بتغيير النفوس.

سادسا: إكرام الوفود:

كان من يفد على خلفاء بني أمية وولاتهم يحظى بالعناية والإكرام من طرفهم، سواء كان الوافد فردا أو جماعة، ولعل هذا يعد من أوكد الواجبات التي يقوم بها المسؤول ويحرص على تنفيذها، ويؤكد ذلك قول للمِسْور بن مَخْرَمة[4]: « هل تعلم أنيّ أقاتل عدوّ المسلمين وأجبي فيئهم وأُعْنى بأمورهم، وأَصل وافدهم؟ » [5] فهذا معاوية يفد عليه الأحنف بن قيس [6]وجارية بن قدامة[7] السعديان، والجون بن قتادة،[8] والحُتات بن يزيد[9] فأعطى كل رجل منهم جائزة مائة ألف (100.000 درهم)، وأعطى الحُتات

---

[1] – عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس أبو أمية الأموي المعروف بالأشدق ولاه معاوية ويزيد المدينة ثم إنه بعد ذلك طلب الخلافة...وغلب على دمشق ثم قتله عبد الملك بعد أن أعطاه الأمان.انظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج46، ص29.ولقب بالأشدق، لفصاحته انظر: الزركلي: الأعلام، ج5، ص78.

[2] – البُدور أو البِدَرُ: والبَدْرَةُ: كيس فيه ألف أو عشرة آلاف. ابن منظور: لسان العرب، ج4، ص49. مادة بدر.

[3] – تاريخ الطبري، ج6، ص145؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج2، ص231 – 232؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص359؛ النويري: نهاية الأرب، ج21، ص104؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص119.

[4] – كان فقيها من أهل العلم والدين، أقام بالمدينة إلى أن قتل عثمان، ثم سار إلى مكة فلم يزل بها حتى توفي معاوية، وكره بيعة يزيد، وأقام مع ابن الزبير بمكة، حتى قدم الحصين بن نمير إلى مكة، فقُتل المسور، أصابه حجر منجنيق وهو يصلي في الحجر، وكان ذلك سنة 64هـ. ابن الأثير: أسد الغابة، ج5، ص170.

[5] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج5، ص42.

[6] – واسمه الضحاك، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره، ودعا له النبي صلى الله عليه وسلم. كان الأحنف أحد الحكماء الدهاة العقلاء، قدم على عمر في وفد البصرة، وكان ممن اعتزل الحرب بين علي، وعائشة رضي الله عنهما بالجمل، وشهد صفين مع علي، وبقي إلى إمارة مصعب بن الزبير على العراق، وتوفي بالكوفة سنة سبع وستين.ابن الأثير: أسد الغابة، ج1، ص178.

[7] – من كبار أمراء علي، وشهد معه صفين، سمي محرقا؛ لأنه كان يحرق من كان في غير طاعة علي. الذهبي: تاريخ الإسلام، ج2، ص394.

[8] – وهو تميمي قيل له صحبة وقيل لا صحبة له ولا رؤية. ابن الأثير: أسد الغابة، ج1، ص580.

[9] – تميمي هو الآخر، آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين معاوية بن أبي سفيان، وكان عثمانيا. ابن الأثير: أسد الغابة، ج1، ص687.

سبعين ألفا (70.000)لكن هذا الأخير راجع معاوية في جائزته عندما علم بأنه قد خُسّ به دون القوم. فأمر له معاوية بإتمام جائزته.[1]

ومن الوفود التي تداولت المصادر ذكرها. الوفد الذي بعث به أهل المدينة إلى يزيد، والذي ضم عددا من أشراف أهل المدينة منهم: عبد الله بن حنظلة،[2] وعبد الله بن أبي عمرو، والمنذر بن الزبير. وبالرغم من أن يزيدا قد تعامل معهم على سجيته فقد أكرمهم، وأحسن إليهم، وأعظم جوائزهم – فيذكر الطبري أن عبد الله بن حنظلة وفد ومعه ثمانية بنين له، فأعطاه يزيد مائة ألف درهم (100.000 درهم) وأعطى بنيه لكل واحد منهم عشرة آلاف (10.000 درهم)، فيكون بذلك مجموع ما حصّله وبنيه مائة وثمانون ألف درهم (180.000 درهم) سوى كسوتهم وحملانهم.[3] – غير أن نتيجة ذلك كانت معاكسة للقصد، فبدلا من استكانتهم إليه واعترافهم بفضله عليهم تمردوا عليه وألبوا أهل المدينة ضده، لأنهم لما عادوا إلى المدينة أظهروا شتم يزيد ودعوا إلى خلعه، وألحقوا به أشنع الصفات،[4] ولم يأخذوا برأي ابن الحنفية فيه والذي نفى عنه كل ما نسب إليه من صفات، بل أكد أنه رآه مواظبا على الصلاة، خيرا، ملازما للسنة...[5]

ومما يؤكد إكرام الوافدين ما يذكره الطبري في الرواية السابقة من أن الوفد المذكور عاد كله إلى المدينة إلا المنذر بن الزبير، فإنه قدم على عبيد الله بن زياد بالبصرة – وكان صديقا لوالده – فأكرمه وأحسن ضيافته، وإمعانا في الإحسان إليه فإنه لم ينفذ ما ورد به كتاب يزيد، الذي أُمر فيه بأن يوثق المنذر ويحبسه عنده إلى حين – وكان هذا الكتاب قد أصدر بعد أن بلغ يزيد أمر أصحاب المنذر بالمدينة – بل سمح له بالانصراف واللحاق بأهله.[6] ويبدو أن المنذر هو الآخر لم يُجد معه المعروف، فما إن أتى أهل المدينة حتى كان فيمن يُحرّض الناس على يزيد وكان من قوله يومئذ: « إن يزيد والله لقد أجازني بمائة ألف دهم [100000 درهم]، وإنه ليشرب الخمر، وإنه ليسكر حتى يدع الصلاة »، وعابه بمثل ما عابه به أصحابه الذين كانوا معه وأشدّ.[7]

---

[1] – تاريخ الطبري، ج5، ص243؛ ابن الأثير: الكامل، م3 ، ص322 .

[2] – المعروف بالراهب، خرج مع من خرج في فتنة الحرة فقتل، أبوه حنظلة غسيل الملائكة الذي قتل يوم أحد. ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج27، ص417.

[3] – تاريخ خليفة بن خياط، ص147 – 148؛ تاريخ الطبري، ج5، ص495؛ ابن الأثير: الكامل، م3، ص449؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص624.

[4] – تاريخ الطبري، ج5، ص480؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص609.

[5] – ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق، ج28، ص28؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص654.

[6] – تاريخ الطبري، ج5، ص480.

[7] – نفسه، ج5، ص481.

وكان من الوافدين على خلفاء بني أمية فئة أخرى لقيت عناية كبيرة من طرفهم، ألا وهم أهل المروءة والمقصود بهم هنا سادة القوم، الباذلون للأموال في سبيل إعانة المحتاجين ودعم المنكوبين والإعانة على دفع الديات، ودفع ديون المدينين وإكرام الوافدين وأبناء السبيل...إلى غير ذلك من الأعمال الخيرية التي تسد خلل المجتمع وتحد من مشاكله، وهي تستغرق شطرا كبيرا من أموال هذه الفئة إن لم تأتي عليها كلها مما يضطرها إلى الاستدانة في سبيل ذلك. وحتى يُضمن استمرار فعلهم هذا وتحقيق الأهداف المرجوة من ورائه كان على الدولة أن تدعم جهودهم بإغداق الأموال عليهم. ومن بين خلفاء بني أمية الذين أولوا هذه القضية العناية؛ معاوية. فقد كان حريصا على إكرام أهل المروءة، ولا أدل على ذلك من الرواية التي يوردها ابن عساكر في كتابه تاريخ دمشق [1] والتي تدل على أن معاوية كان إذا استشعر قدومهم قال: « مرحبا وأهلا بفتيان من قريش أنفقوا أموالهم في مروءاتهم وأدانوا فيها ثم قالوا نأتي أمير المؤمنين فيخلف لنا أموالنا ويقضي عنا ديوننا.» وتؤكد هذه الرواية أنهم ما كانوا يعودون إلى رواحلهم منصرفين إلى أوطانهم إلا وحوائجهم مقضيّة.

لكن الظاهر أن خلفاء بني أمية لم تكن لهم جميعا نفس النظرة إلى هذه المسألة، فعبد الملك مثلا كان سلوكه مع هذه الفئة مناقضا لسلوك معاوية المذكور سابقا، فلم يكن يحفل بهم ولا يسر بمقدمهم عليه بل إنه كان يقول عندما يستشعر قدومهم: « لا مرحبا ولا سهلا فتيان من فتيان المدينة أنفقوا أموالهم وأدانوا فيها فقالوا نأتي أمير المؤمنين فيقضي عنا ديوننا ويفرغنا للذاتنا. »، فكانوا يرجعون من عنده كما جاءوا أي لم ينالوا سُؤلهم ولم تقض حوائجهم. [2] مما يدفع إلى التساؤل عن سبب هذا التغيير؛ ألبخل من عبد الملك؟ أم لتغير في سلوكيات هذه الفئة؟... فالاحتمال الأول مستبعد فعبد الملك كان حريصا على المال، حرص المقتصد لا حرص البخيل، والأكيد أنه لاعتقاده بأن من يتصف بالبخل يستحيل أن يملك وهذا يستخلص من كتابه لابن عمر قال له فيه: «...إن فيك خصالا لا تصلح لك معها الخلافة، منها: البخل... »[3] فلا يعقل أن يذم البخل ويجعله من الصفات التي تمنع المرء من بلوغ الملك ثم يتصف به، بالرغم من وجود رواية تقول بأن عبد الملك أول خليفة بُخّل.[4] والتي يعد ما ذكر ردا لها. لكن يبدو أن عبد الملك لمس من هذه الفئة انحرافا لمح إليه في قوله: « ...ويفرغنا للذاتنا. » وفي نظرته هذه اتهام لهم بالسفه وسوء التصرف، ومن ثم فلا طائل من تعويضهم الأموال التي بذّروها؛ لأن ذلك يعد موافقة وتشجيعا لهم للاستمرار في هذا النهج، كما يمكن تفسير ذلك بانتهاج عبد الملك

---

[1] - ج59، ص198.

[2] - نفسه، ج59، ص198.

[3] - البلاذري: أنساب الأشراف، ج7، ص140.

[4] - نفسه، ج7، ص225.

لسياسة التقشف، نظرا لما كانت تمر به الدولة من اضطرابات وفتن أرهقت خزينتها في سبيل إخمادها، بالمقابل ساهمت هذه الفتن في تراجع الواردات المالية، مما حتم عليه ترشيد نفقاته بالاقتصار على الضروري منها الذي لا تستقيم حال الدولة إلا به.

سابعا: إكرام شيعة عثمان بن عفان:

اتخذ بنو أمية من المطالبة بدم عثمان شعارا لهم وحجة للخروج على علي بن أبي طالب الذي كان يرى تأخير القصاص من قتلة عثمان إلى حين استتباب الأمن، وانقشاع غيمة الفوضى، ولم يكن في نيته العفو عنهم، ولكن الحكمة تقتضي التريث فالفتنة في بداياتها وميزان القوة في صالح الثوار، والمطالبة برؤوس قتلة عثمان إشعال لنار الفتنة من جديد، غير أن شيعة عثمان وعلى رأسهم معاوية رفضوا البيعة لعلي وجعلوا شرطها القصاص من قتلته. ليدخل الطرفان في صراع مرير كان وبالا عليهما، تكبدا فيه خسائر فادحة في الأرواح. وعندما آلت الخلافة إلى بني أمية أصبح أنصار عثمان والذين دافعوا عنه حين حصاره محط عناية، والنصوص التي توردها المصادر في هذا الصدد كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر، ما ذكره ابن كثير من أن معاوية لما كتب إليه الوليد بن عتبة[1] بوفاة أبي هريرة، كتب إليه معاوية بأن ينظر ورثته فيحسن إليهم وأن يصرف إليهم عشرة آلاف درهم (10.000 درهم)، وأن يحسن جوارهم، وأن يعمل إليهم معروفا، مبرزا سبب هذا كله بقوله: « فإنه كان ممن نصر عثمان، وكان معه في الدار، رحمه الله تعالى.»[2]

كما أورد البلاذري في كتابه أنساب الأشراف أن رجلا من بني تميم دخل على عبد الملك فقال: « يا أمير المؤمنين إن لي بلاء، أُصيبت عيني يوم الدار »، يقصد يوم حصار عثمان في داره. فوصله عبد الملك، غير أن هذه الرواية لا تذكر قيمة ما حصل عليه هذا التميمي.[3]

ثامنا: الإنفاق على القراء وحملة العلم:

كان خلفاء بني أمية يكرمون العلماء والفقهاء ويجيزونهم الجوائز القيمة، ومن ذلك أن عبد الملك الذي عرف عنه تفقهه وسعة علمه، كان يجل الإمام الزهري ويقدر علمه، وكان يرى أن مثله لابد من إغنائه حتى لا يتشاغل عن طلب العلم لذلك فقد أجازه وأمر له بدار ورزق، وقال له:« اذهب فاطلب العلم ولا تتشاغل عنه بشيء فإني أرى لك عينا حافظة، وقلبا ذكيا. »[4] كما اهتموا بحملة القرآن، ومن

---

[1] – الوليد بن عتبة بن أبي سفيان بن حرب الأموي. ولاه عمه معاوية المدينة، وكان جوادا حليما فيه دين وخير. وكذا ولاه يزيد عليها مرتين، وأقام الموسم غير مرة، آخرها سنة 62هـ.توفي بالطاعون سنة 64هـ. الذهبي: تاريخ الإسلام، ج2، ص729.

[2] – تاريخ الطبري، ج11، ص390.

[3] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج7، ص266.

[4] – ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج55، ص303.

الخلفاء الذين كان لهم باع طويل في هذا المجال الوليد بن عبد الملك، فقد عرف عنه حبه للقرآن فكان يكثر من تلاوته، ويحث الناس على حفظه ويجيزهم على ذلك، فكان يعطي قصاع الفضّة لتقسّم على قرّاء المقدس.[1]وكان يقضي الدين عن حافظ القرآن، فقد قام إليه عثمان بن يزيد بن خالد بن عبد الله بن خالد بن أسيد فقال: « يا أمير المؤمنين إن عليّ دينا، فقال: أقرأت القرآن؟ قال: نعم، فاستقرأه عشر آيات من الأنفال، وعشر آيات من براءة، فقرأ، فقال: نعم نقض عنكم، ونصل أرحامكم على هذا. »[2]

تاسعا: الإنفاق على مظاهر الملك:

حرص الخلفاء والولاة في العصر الأموي على الظهور أمام رعيتهم بمظهر مهيب، يعكس مكانتهم – متأثرين في ذلك بالشعوب التي احتكوا بها كالفرس والرومان، ومبتعدين بذلك كل البعد عما كان يظهر به الخلفاء من قبلهم، إذ كان الناظر لا يفرق بينهم وبين أفراد رعيتهم من شدة تواضعهم، وابتعادهم عن مظاهر الملك – وقد استلزم الأمر إنفاقا مبالغا فيه...من ذلك أنهم اتخذوا حرسا خاصا – لم تكن أعدادهم بالقليلة – يسهرون على حمايتهم والمحافظة على سلامتهم في حلهم وترحالهم، خاصة وأنهم كانوا كثيري التنقلات فزياد مثلا عندما جُمع له العراق، كان يقيم ستة أشهر في الكوفة ومثلها في البصرة،[3] وعبد الملك بن مروان لم يكن يقيم بدمشق طوال العام، بل كان يشتو بالصِّنَّبْرَة[4] من الأردن، فإذا انسلخ الشتاء نزل الجابية، وأمر لأصحابه بأنزال ويفرق أغناما على قدر منازلهم، فإذا مضت أيام من آذار (مارس) دخل دمشق... حتى إذا جاءت حَمَارَّة[5] القيظ أتى بعلبك فأقام بها حتى تهيج رياح الشتاء، فيرجع إلى دمشق فإذا اشتد البرد خرج إلى الصِّنَّبْرَة. [6] وهذه التنقلات كانت تخضع لنظام حراسة مشدد ضمانا لسلامة الخليفة، كما أنها مرفقة بتكاليف إضافية كما تشير إليه الرواية المذكورة آنفا من أنه إذا نزل الجابية أمر لأصحابه بأنزال ويفرق أغناما على قدر منازلهم.

أما الأشربة والأطعمة في العصر الأموي فهي الأخرى لحقها التغيير، إذ دخلت في المآكل العربية أنواع فارسية ورومية ماكان العرب يعرفونها من قبل.[7] وقد كان لإقبال الدنيا على بني أمية أثره الواضح

---

[1] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص607.

[2] – تاريخ الطبري، ج6، ص496؛ الصلابي: الدولة الأموية، ج2، ص77.

[3] – ابن الأثير: الكامل، ج3، ص59.

[4] – موضع بالأردنّ، بينه وبين طبرية ثلاثة أميال. الحموي: معجم البلدان، ج3، ص425.

[5] – شدّة الحر. مادة حمر. لسان العرب، ج4، ص211؛ المنجد في اللغة، ص153.

[6] – البلاذري: أنساب الأشراف، ج7، ص227؛ الصلابي: الدولة الأموية، ص702.

[7] – سالم عبد العزيز: دراسات في تاريخ العرب تاريخ الدولة العربية، ص421.

على حياتهم اليومية، فهجروا معيشة الكفاف – التي عاشها النبي صلى الله عليه وسلم وكثير من الصحابة بما فيهم الخلفاء الراشدون، الذين كانوا يقلون من الطعام، لا لفقر أو لشح، ولكن زهدا في الدنيا ومواساة للفقراء، وكسرا للنفس عن شهواتها.[1] – وتشبهوا بالملوك وأبهتهم، فأصبحوا يعيشون حياة البذخ والترف. حتى أصبح ملء البطن هو الشغل الشاغل لسليمان بن عبد الملك (96-99هـ/715-718م)، وأغلب المصادر تذكره بهذا الوصف، وفي هذا اختزال لحياة خليفة بما فيها من إنجازات في جانب تافه من حياته اليومية، فتم تصويره للقارئ على أنه عاش لأجل إشباع بطنه، ولا شك أن هذا أمر مقصود فكل هذه المصادر أُلفت خلال العصر العباسي، ولا يخفى على أحد مدى كره العباسيين للأمويين، وعليه يمكن رد بعض الروايات التي لا تحتاج أصلا إلى دليل لردها؛ لأنها ببساطة تضمنت مبالغات يرفض تصديقها كل عاقل. وأغلبها متعلقة إما بمعاوية أو بسليمان.[2]

أما اللباس فلم يستثن من ذلك التغيير فقد أقبل العرب بعد الفتوحات على التأنق في اللباس وهجروا لبس الخشن من الثياب، فكان الخليفة في العصر الأموي يحضر إلى المسجد مرتديا ثيابا بيضاء وعمامة بيضاء مرصعة بالجواهر.[3] ومن دلائل الاهتمام باللباس خلال العصر الأموي أنه تم إنشاء دور الطراز لنسج الأثواب الخلافية في قصورهم، وكان يتولى النظر على هذه الدور قائم يسمى صاحب الطراز ينظر في أمور الصباغ والأنوال والحاكة الذين يعدون الحلل والبرود وغيرها، وفي إجراء أرزاق العمال. [4] ومما يدل على أن الإنفاق على هذا الجانب كان يتكفل به بيت المال ما تضمنته برديتان في طلب قمص لأمير المؤمنين، وكان عددها سبعون قميصا، وأنها كانت مدفوعة الثمن إذ يتم اقتطاع ثمنها من حساب الجزية المترتبة على أهل الكورة المطالبين بذلك.[5]

كما شغف الأمويون بإنشاء القصور التي كانت تتخذ كإقامات خاصة بالخلفاء والوزراء والولاة، وما من شك أن تشييد القصور هو من ثمار الرخاء الاقتصادي الذي عرفته الدولة الأموية، ورغم كثرتها إلا أنها تشترك في كونها قد شيدت على حافة الصحراء بعيدا عن المدن ليكون قاطنها على اتصال وثيق مع حياة البداوة، نظرا لميل الأمويين وانجذابهم نحو البادية حيث التمتع بهدوء الصحراء، وقد حرصوا على أن

---

[1]– ابن الطقطقي محمد بن علي بن طباطبا: الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، ص79.

[2] – نفسه، ج5، ص48 - 109- 112- 133؛ تاريخ الطبري، ج6، ص497؛ ابن الأثير: الكامل، م4، ص292؛ ابن الطقطقي: الفخري في الآداب السلطانية، ص107 - 128؛ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص646؛ ابن العماد: شذرات الذهب، ص400؛ فلهوزن: تاريخ الدولة العربية، ص255.

[3] – حسن ابراهيم حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص437.

[4] – عبد العزيز سالم: تاريخ الدولة العربية، ص416.

[5] – جاسر بن خليل: برديات قرة بن شَريك، ص113.

تكون متوفرة على مستلزمات الحياة اليومية التي تضمن لساكنها إقامة رغيدة.[1] والراجح أن هذه القصور قد بنيت بنفقات أصحابها [2] غير أن هذا الأمر ليس على وجه الإطلاق والذي يثبت ذلك هو ما ورد في أوراق البردي العائدة إلى فترة ولاية قرة بن شريك العبسي لمصر، ففي البردية 1342 إشارة إلى بناء دار أمير المؤمنين ويطلب قرة ممن وجه إليه هذه الرسالة أن يجتهد ألا يرسل مالا عوضا عن الصانع، مما يعني أنه طلب منه إرسال صانع للمشاركة في بناء هذه الدار.[3]وفي البردية 1362 إشارة إلى دار أمير المؤمنين التي تبنى في الفسطاط التي يمكن اعتبارها إقامة للخليفة، ويطلب فيها قرة التعجيل بإرسال جذوع النخل الصالحة للسقف، ويوضح فيها مواصفاته: « أن يكون عريضا وطوله عشر أذرع أو أزيد.»[4] كما ترد بها إشارة إلى العدد المطلوب من جذوع النخيل والأغصان.وفي البردية 1378 طلب جذوع نخيل، وأشياء أخرى لسقف دار أمير المؤمنين التي يبنيها يحي بن حنظلة، وفي الحاشية ذكر لمواصفات جذوع النخل وعدد سعف النخل المطلوبة.[5] والظاهر أن هذه الرسائل التي تضمنتها أوراق البردي المذكورة آنفا متعلقة بدار واحدة، وذلك أنها مؤرخة في سنوات(90، 91 و92 هـ/709، 710، و711م) على التوالي والمكان الذي شيدت فيه الدار واحد هو الفسطاط حسبما ورد في البرديتين 1362 و1378. وإيراد محتوى هذه البرديات هو محاولة لتأكيد وجود مساهمة لبيت المال في تشييد مثل هذه القصور، وأنها ليست كلها أنشئت بنفقات أصحابها، لأن ما تدفعه هذه الكور من مواد أو عمال يدفع مقابله المادي من بيت المال أو يقتطع من الجزية المفروضة عليها.[6] وكالعادة نجد الوليد بن عبد الملك يتصدر خلفاء بني أمية في هذا المجال، ومن أشهر القصور التي عفا عنها الزمن وبقيت آثارها حتى يومنا هذا، وأكدت الدراسات على صحة نسبتها إلى الدولة الأموية وإلى عهد الوليد تحديدا، قُصير عمرة [7] وهناك أيضا قصر المنيّة بجامعه ذي المحراب المجوف والذي شيد على مقربة من بحيرة طبرية.[8]

عاشرا: الإنفاق على الموائد:

---

[1] – إبراهيم زعرور: تاريخ العصر الأموي، ص249.

[2] – نفسه، ص 198.

[3] – جاسر بن خليل: برديات قرة بن شريك، ص 280.

[4] – نفسه، ص 281.

[5] – نفسه، ص282.

[6] – نفسه، ص108.

[7] – ول ديورانت: قصة الحضارة، ج13، ص240.

[8] – إبراهيم زعرور: تاريخ العصر الأموي، ص250.

كان خلفاء بني أمية ينفقون بسخاء على موائدهم، يعتنون من وراء إقامتها بفئات معينة وفي أوقات محددة، أو أن تكون الاستفادة منها شاملة للجميع دون تخصيص، من ذلك أن معاوية أنشأ دار المراجل بمكة والتي كان يطبخ فيها طعام الحجاج وطعام الصائمين من الفقراء في شهر رمضان المبارك وقفا في سبيل الله.[1] لكن هل كان هذا من ماله الخاص أم من بيت المال؟ مهما يكن فإن هذا الإجراء رغم كونه مؤقتا ويستهدف فئات بعينها إلا أنه غطى احتياجاتها خلال تلك المدة. وبما أنه وقْف فهذا يضمن استمراريته، والمتوقع أنه كانت لبيت المال مساهمة في تموين هذه الدار وفي دفع أجور القائمين عليها.

ويذكر الطبري أن عبد الملك أمر بطعام كثير فصنع، وأمر به إلى الخورنق، وأذن إذنا عاما، فدخل الناس فأخذوا مجالسهم ...ثم جاءت الموائد فأكلوا، أما ابن كثير فلا يورد لفظة الخورنق في روايته، فيذكر فقط أن عبد الملك أمر بطعام كثير لأهل الكوفة فأكلوا من سماطه.[2] وليتخيل المرء حجم الطعام الذي يكفي أهل الكوفة أجمعين ومقدار الأموال التي أنفقت لإعداده فالمصادر لم توردها، غير أن رواية كهذه يظهر فيها نوع من المبالغة، فاعتمادا على رواية الطبري هل يعقل أن يستوعب قصر مهما كانت مساحته أهل الكوفة وعددهم عشرات الآلاف فالإذن كان عاما ولا يعقل أن يتخلف عن دعوة الخليفة أحد. وكان ولاتهم على شاكلتهم فيروى أنه كان لعبد العزيز بن مروان ألف جفنة كل يوم تنصب حول داره، وكانت له مائة جفنة يطاف بها على القبائل تحمل على العَجَل إلى قبائل مِصر.[3]

كما يروى عن الحجاج أنه لما ولي العراق، كان يضع كل يوم ألف خوان في رمضان وفي سائر الأيام خمسمائة خوان، على كل خوان عشرة أنفس اختص به أهل الشام.[4] ولا شك أنه كان ينفق الشيء الكثير لإطعام عشرة آلاف نفس في رمضان وخمسة آلاف نفس في سائر الأيام، ويروى أن يزيد بن المهلب والي سليمان بن عبد الملك اتخذ ألف خوان ليطعم العامة عليها.[5] وليتخيل المرء مقدار ما يكلف ذلك خزينة الدولة سنويا. فهذه الأمثلة على ما يبدو عليها من مبالغة ظاهرة، تلمح إلى العناية الكبيرة التي أولاها خلفاء بني أمية وولاتهم لقضية نصب الموائد وإطعام الطعام.

وانطلاقا مما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

---

[1] – الصلابي: الدولة الأموية، ج1، ص235.

[2] – تاريخ الطبري، ج6، ص167؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص142. السِّماطُ من الطَّعامِ: مَا يُمَدُّ عَلَيْهِ. الزبيدي: تاج العروس، ج19، ص386؛ معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص1107.

[3] – الكندي: كتاب الولاة وكتاب القضاة، ص40.

[4] – ابن عبد ربه: العقد الفريد، ج5، ص276.

[5] – تاريخ الطبري، ج6، ص524.

– أن الإحسان لآل البيت قد ساهم في كف عداوتهم، وبالتالي أدى إلى سيادة نوع من الاستقرار السياسي داخل الدولة، كما ساهم عن قصد أو عن غير قصد من طرف الأمويين في سد خلل فئة معتبرة من ذوي الحاجات، الذين كانوا يحصلون على العون والمساعدة في تسديد ديونهم من طرف وجهاء آل البيت المعروفين بالجود والكرم.

– أن الشعراء قد حظوا باهتمام بني أمية ونالهم من كرمهم الكثير؛ لأن الشعر كان وسيلة دعائية لا قبل لبني أمية بمقاومتها، لذلك حرصوا على أن لا يصدر عن الشعراء ما يسيء إليهم ويبقي ذمهم على مر الدهر. ولا يتحقق ذلك إلا بالإحسان إليهم وشراء ذممهم بالقليل من النوال، وهذا دليل على الحكمة وحسن التصرف.

– حرص الأمويون على أن يكون لهم شعراء يدافعون عنهم وعن مواقفهم ضد خصومهم، ويتصدون بشعرهم لكل نشاط دعائي مضاد.

– بلغ الأمويون من فرط عنايتهم بالشعراء أن فرضوا لهم في العطاء، مخالفين بذلك نهج الخلفاء الراشدين الذين منعوا العطاء عن الشعراء.

– أن إكرام أصحاب البلاء ومن قدم خدمة للدولة كان سببا في استماتتهم دفاعا عنها في ساحات المعارك ضد أعدائها في الداخل والخارج.

– لقد تم توظيف الأموال خدمة للهدف المنشود من قبل الأمويين وهو الخلافة التي اعتقدوا أنها حق خصهم الله به وانتخبهم له، فكانوا على استعداد لبذلها في سبيل تحقيق هدفهم هذا.

– أن بذل الأموال كفيل بكشف المكنون من الأسرار وكفيل أيضا بتغيير النفوس.

– أن الاهتمام بأهل المروءة وتقديم الدعم المالي لهم كفيل باستمرارهم في نشاطهم الخيري الذي يساهم في سد خلل المجتمع والحد من مشاكله، ويبقى الشرط الوحيد لإمدادهم بالدعم هو ابتعادهم عن التبذير وإتباع الملذات.

– أن إكرام الوفود كفيل بإشاعة الذكر وإذاعة الصيت، لكن النتيجة قد تكون خلاف القصد كما حدث مع وفد المدينة على يزيد بن معاوية، إذ لم يمنع إكرامه لهم خروجهم عليه.

– أن هناك تحيز من طرف الأمويين لعثمان بن عفان، فهم من رفع لواء المطالبة بدمه، واتخذوها حجة للخروج على علي بن أبي طالب، لذلك كانوا يكرمون أنصاره ومحبيه.

– أولى الأمويون أهل العلم وحفظة القرآن عناية بالغة ووصلوهم بالصلات الجزيلة، قاصدين وراء ذلك إغناءهم حتى لا يتشاغلوا عن طلب العلم.

– حرص خلفاء بني أمية وولاتهم على الظهور أمام رعيتهم بمظهر مهيب يعكس مكانتهم، وفي ذلك دليل على تأثرهم بالشعوب التي احتكوا بها من فرس وروما، مخالفين طريقة عيش الرسول صلى

الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين، وقد أنفقوا في سبيل ذلك أموالا طائلة سواء على تنقلاتهم أو مجالسهم أو صحتهم أو...

– اهتم الخلفاء والولاة في العصر الأموي بنصب الموائد سواء من أموالهم الخاصة أو من بيت المال، فكانوا ينصبونها في أوقات محددة ويستهدفون في أغلب الأوقات فئات معينة، مما ساهم في إشاعة ذكرهم وإلحاق وصف الكرم بهم.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الرابع:

الإنفاق على العمران، والجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية.

إن من أبرز ما ميز العصر الأموي هو العناية بالعمارة، ومن أهم المنشآت العمرانية التي بالغ الأمويون في الإنفاق عليها المساجد، ويأتي في مقدمتها الجامع الأموي بدمشق، الذي يعد بحق درة العمارة في عصرهم، حيث أبدعوا في هندسته وزخرفته، فكان فخرا لهم، والشاهد على ما بلغوه من تطور ورقي في مجال العمارة. كما شهد العصر الأموي تشييد مدن جديدة وفق مخطط فريد ومتميز يمثل المسجد ودار الإمارة مركزها، وأطرافها محمية بسور، بالإضافة إلى العمارة برع الأمويون في العناية بالأرض، وأنفقوا أموالا طائلة في سبيل الارتقاء بقطاع الزراعة، الذي يعد من أبرز النشاطات الاقتصادية التي تساهم في تقوية الدولة وسد احتياجات السكان الأساسية، وإلى جانب ما سبق ذكره اهتموا بالمجتمع وفئاته المختلفة وفي مقدمتها فئة ذوي الحاجات من مكفوفين ومجذومين ومقعدين ومن شابههم بهدف تحسين ظروفهم والارتقاء بمستوى معيشتهم...كما أنفقوا بسخاء على مجالات أخرى، وفيما يلي بيان ما تم الإشارة إليه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: الإنفاق على بناء المساجد:

نظرا لأهمية المسجد في حياة المجتمع المسلم، فهو يدخل ضمن أساسيات أي تجمع سكاني للمسلمين، ومن هنا كان حرص الأمويين الكبير على تشييد المساجد في الأمصار التي يتم فتحها، أما إن اعتزموا إنشاء مدينة جديدة فمن غير شك أن أول عمل إنشائي يقومون به هو بناء المسجد الجامع بالإضافة إلى دار الإمارة والسوق...وإن كانت المبالغة في تزيين المساجد وزخرفتها، قد جاءت في وقت متأخر من عمر الدولة الأموية [1] خاصة في عهد الخليفة الوليد ابن عبد الملك تحديدا – لأنه الأكثر ولوعا بالبناء من بين خلفاء بني أمية، والذي يدخل عهده ضمن مجال الدراسة – فإن الأكيد هو أن عدد المساجد التي شيدت في العصر الأموي كبير جدا مما يدفع إلى الاقتصار على ذكر أشهرها، والتي لا زالت قائمة إلى يومنا هذا شاهدة على ما بلغه الأمويون من رقي وتطور في مجال العمارة عموما والمساجد على وجه الخصوص، بالإضافة إلى أنها تعكس لنا مدى اهتمامهم وسخائهم في إقامتها وإنفاق الأموال الطائلة في سبيل بنائها.[2]ولعل هذه النقطة الأخيرة هي التي دفعت إلى الحديث عن المساجد، فبناء المساجد في العصر الأموي قد ابتعد كل البعد عن البساطة، إذ لم يبق مقتصرا على الطين وجذوع النخل والجريد؛ لأن الضرورة اقتضت أن يكون بناؤها أقوى ليتلاءم وقوة الدولة وعظمتها فاستخدمت لذلك الحجارة والجص والآجر...كبدائل.[3] وهو السبب نفسه الذي دفع الأمويين إلى تجديد المساجد الأولى التي أسست في العهود السابقة مثل جامع البصرة والكوفة والفسطاط، وجامع المدينة، وجامع صنعاء الكبير...دون نفي وجود أسباب دافعة أخرى للاهتمام بتجديدها أو بتشييد عدد كبير من المساجد الجامعة مثل جامع دمشق وقبة الصخرة وجامع عقبة بن نافع في القيروان... والتي من بينها حسب رأي صالح محمد الرواضية هو تيسير مراقبة الدولة لها وضمان طغيانها على مساجد القبائل الصغيرة المنتشرة في خطط المدينة حيث تعقد فيها اجتماعات خاصة، غالبا ما تكون ضد السلطة، ومن الصعب القيام بمراقبتها.[4] وهذا أمر غير مستبعد في دولة كثر أعداؤها في الداخل فكان لزاما عليها اعتماد مثل هذه الاستراتيجيات للتصدي للأخطار التي تتهددها، وضمان استقرارها الداخلي واستمرار وجودها.

1 – الإنفاق على الكعبة والمسجد الحرام: لقد حظيت الكعبة خلال العصر الأموي بعناية بالغة، فيذكر البلاذري[5] أن يزيد بن معاوية كساها الديباج الخسرواني، وكساها الحجاج الديباج وكساها

---

[1] – إبراهيم زعرور: تاريخ العصر الأموي، ص235.

[2]– نفسه، ص235.

[3]– نفسه، ص234.

[4]– الرواضية: زياد بن أبيه، ص 195.

[5] – فتوح، ص55 – 56.

بنو أمية في بعض أيامهم الحلل التي كان أهل نجران يؤدونها. ويقال أن أول من كساها الديباج عبد الملك بن مروان، وقد لقي عمله هذا استحسان الفقهاء فقالوا: أصاب، ما نعلم لها من كسوة أوفق منه.» [1]

أما أهم التعديلات التي أدخلت عليها خلال الفترة المدروسة كانت زمن عبد الملك بن مروان وابنه الوليد، ففي سنة أربع وسبعين[2] قام الحجاج بإدخال تعديلات على بناء الكعبة الذي كان ابن الزبير بناه لإرجاعها إلى ما كانت عليه قبل ذلك، فقام بهدم الحائط الشامي، حتى أخرج الحِجر من البيت، ثم سده، وأدخل في جوف الكعبة ما فضل من الأحجار، وبقيت الحيطان الثلاثة بحالها، وسد الباب الغربي بالكلية، وردم أسفل الباب الشرقي، حتى جعله مرتفعا كما كان في الجاهلية، والظاهر أن عبد الملك قد ندم على إذنه للحجاج في هدمها، والأكثر منه أنه لعن الحجاج. [3] وذلك لما سمع أن ابن الزبير بناها على ذلك الشكل تنفيذا لرغبة كانت في نفس الرسول صلى الله عليه وسلم باح بها لزوجته عائشة بنت أبي بكر حيث قال لها: « ألم تري أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم؟» قالت فقلت: يا رسول الله. أفلا تردها على قواعد إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت. »[4] ويذكر أن عبد الملك قال: « والله إني وددت أنّي لم أكن أحدثت فيها شيئا، وتركت ابن الزبير وما تقلّد.»[5]

وفي عهد الوليد تمت توسعة المسجد الحرام وحملت إليه عمد الحجارة والرخام والفسيفساء.[6] وسقف بالساج المزخرف، وجعل الرخام في داخله، فعُرشت به الكعبة، وحليت بها جدرها من الداخل، وكان الوليد أول من حلى ميزاب[7] الكعبة بالذهب، وجعل على باب الكعبة وأساطينها وأركانها من الداخل صفائح الذهب. [8]

2 – توسعة المسجد النبوي: يجمع بعض المؤرخين أمثال الطبري وابن الأثير وابن كثير على أن الشروع في بناء المسجد النبوي كان سنة ثمان وثمانين، وشذ عنهم ابن خياط الذي يذكر بناءه ضمن

---

[1] – يحي بن إبراهيم: الخلافة الراشدة، ص 668 – 669.

[2] – تاريخ خليفة بن خياط، ص 169؛ تاريخ اليعقوبي، م 2، ص 272، ابن الأثير: الكامل، م 4، ص 132؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج 12، ص 229،.

[3] – اليحي يحي بن إبراهيم: الخلافة الراشدة والدولة الأموية من فتح الباري جمعا وتوثيقا، ص 667.

[4] – مالك بن أنس بن مالك: موطأ الإمام مالك، ص 363، رقم 104؛ صحيح البخاري، ج 2، ص 146، رقم 1583.

[5] – تاريخ اليعقوبي، م 2، ص 274؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج 12، ص 229 – 230.

[6] – البلاذري: فتوح، ص 55 – 56.

[7] – أنبوبة من حديد ونحوه تركَّب في جانب البيت من أعلاه؛ ليتصرَّف منها ماء المطر المتجمّع فوق سطحه فينسكب على الأرض بعيدًا عن جدرانها. معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص979.

[8] – مجدي فتحي السيد: تاريخ الإسلام والمسلمين في العصر الأموي، ص187 – 188.

أحداث سنة سبع وثمانين، أما البلاذري فروايته غير دقيقة في تحديد سنة الشروع في الإنجاز فإما سنة سبع وثمانين، وإما سنة ثمان وثمانين.[1]وهذا أمر يمكن تجاوزه لأن المهم هو معرفة الخليفة الذي تم في عهده هذا الإنجاز. وهو الوليد بن عبد الملك بإجماع كل هذه الروايات، وأثناء ولاية عمر بن عبد العزيز للمدينة (86– 93 هـ/705-712م).[2] وبالرغم من أن هذه الروايات لا تورد قيما مضبوطة لما تم إنفاقه على هذه التوسعة، إلا أنه يمكن تأكيد ضخامة الأموال التي أنفقت انطلاقا من الوصف الذي تقدمه هذه الروايات للمسجد بعد إتمام توسعته، من حيث مساحته التي أصبحت مائتي ذراع في مائتي ذراع، وطبيعة المواد الداخلة في بنائه وزخرفته، دون إهمال حجم الأموال التي رصدت لتعويض أصحاب الأملاك الذين تضرروا من التوسعة،[3] وأجور العمال والحرفيين الذين أبدعوا في إنجازه، والدعم الذي قدمه ملك الروم المتمثل في مائة ألف مثقال[4]ذهب، ومائة عامل، وأربعين حملا من الفسيفساء.[5] وعلى ذكر هذا الدعم يمكن القول بأن العلاقات بين الدولتين لم يكن طابعها العداوة الدائمة، وإنما كان يتخللها فترات هدنة وسلم، إضافة إلى ذلك فهذا الأمر يؤكد عزة المسلمين ومكانتهم، فالوليد طلب المعونة فقط دون تحديد لاحتياجاته غير أن القارئ يستخلص أن هناك اهتمام زائد بهذا الطلب من طرف ملك الروم حيث اجتهد في إرضاء الوليد، من ذلك ما يذكره الطبري [6] أنه « بعث بمائة ألف مثقال ذهب، و بمائة عامل، وبعث من الفسيفساء بأربعين حملا، وأمر أن يتتبع الفسيفساء في المدائن التي خربت، فبعث بها إلى الوليد.» فهو بهذا يكون قد قدم دعما ماليا وآخر تقنيا وبالإضافة إلى ما ذكر كانت هناك استعانة بفنيين من اليونان والقبط من سكان سورية ومصر.[7] وكلها أمور ساهمت من غير شك في ارتفاع تكاليف الإنجاز.

3 – الإنفاق على بناء قبة الصخرة: يورد ابن كثير[8] ابتداء بناء قبة الصخرة في أحداث سنة ست وستين، أي خلال عهد عبد الملك بن مروان، وقد بناها ليكون للمسلمين منشآت عمرانية تضارع في العظمة والبهاء والهندسة كنائس المسيحيين في الشام، ودليل ذلك أن شكلها لم يكن مبتكرا لأنه كانت

---

[1] – تاريخ خليفة بن خياط، ص191؛ البلاذري: فتوح، ص17؛ تاريخ الطبري، ج6، ص436؛ ابن الأثير: الكامل، م4، ص246؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص413.

[2] – الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج5، ص117.

[3] – نفسه، ج12، ص413.

[4] – والناس يطلقونه في العرف على الدينار خاصة. لسان العرب، ج11، ص87.

[5] – تاريخ الطبري، ج6، ص436؛ ابن الأثير: الكامل، م4، ص247.

[6] – تاريخ، ج6، ص436.

[7] – إبراهيم زعرور: تاريخ العصر الأموي، ص248.

[8] – البداية والنهاية، ج12، ص41.

في الشام كنائس ذات قباب فوق أبنية مثمنة الشكل.[1] يؤكد ذلك ما ذكره المقدسي من « أن عبد الملك لما رأى عظم قبّة القمامة[2]وهيئتها خشي أن تعظم في قلوب المسلمين فنصب على الصخرة قبّة.»[3] دون نفي الدافع الشخصي ألا وهو تخليد الذكر بإنجاز متميز.

وقد أنفق عبد الملك على بنائها وصيانتها بسخاء فيذكر ابن كثير[4] أنه لما أراد بناءها سار من دمشق إلى بيت المقدس ومعه الأموال والعمال، ووكل بالعمل رجاء بن حيوة الكندي،[5]ويزيد بن سلام مولاه وأمرهما بان ينفقا على بنائها بسخاء، وبالرغم من أنه لا يذكر المبلغ الإجمالي الذي أنفق على تشييدها، إلا أن الأكيد أنه أنفق أضعاف ما فضل من أموال، والتي يُذكر أنها كانت ثلاثمائة ألف دينار (300000 دينار)، أو ستمائة ألف (600000 دينار). وحتى هذا المبلغ الذي ارتأى عبد الملك أن يتركه عوضا لكل من رجاء ويزيد مقابل الجهد الذي بذلاه في بناء قبة الصخرة فإنهما رفضا قبوله، فكتب إليهما:« إذا أبيتم ذلك فأفرغاه على القبة والأبواب.» فما كان أحد يستطيع أن يتأمل القبة مما عليها من الذهب.[6] مما يعني أن ذلك المبلغ قد تم إضافته إلى نفقات البناء. وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق على القبة لم يتوقف عند الفراغ من بنائها، بل استمر، وذلك بتخصيص ميزانية معتبرة لصيانتها والسهر على نظافتها، فوكّل بها سدنة ينظفونها ويعطرونها ويضعون البخور في مجامر الذهب والفضة كل خميس واثنين، ومن شدة مبالغتهم في ذلك فإن تلك الرائحة الزكية تخرج منها فتملأ المدينة كلها، وكان الناس يشمون رائحة البخور من زائريها، ويذكر ابن كثير[7] تفاصيل عديدة عن لباس السدنة وعدد الحجبة والخدم، وكمية الزيت المستهلكة كل ليلة لإشعال القناديل...وكلها تعطي فكرة عن مدى العناية التي حظيت بها قبة الصخرة.

---

[1] – إبراهيم زعرور: تاريخ العصر الأموي، ص236.

[2] – يقصد كنيسة القيامة. ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج 3، ص 473. وسميت بالقمامة لأن هيلانة أم قسطنطين تنصّرت وارتحلت إلى القدس في طلب الخشبة الّتي صلب عليها المسيح بزعمهم فأخبرها القسّاوسة بأنّه رمى بخشبته على الأرض وألقى عليها القمامات والقاذورات فاستخرجت الخشبة وبنت مكان تلك القمامات كنيسة القمامة. انظر: تاريخ ابن خلدون، ج1، ص443.

[3] – المقدسي محمد بن أحمد: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص159؛ كرد علي: خطط الشام، ج4، ص110.

[4] – البداية والنهاية، ج12، ص41.

[5] – من الوعاظ الفصحاء العلماء. كان ملازما لعمر بن عبد العزيز في عهدي الإمارة والخلافة، واستكتبه سليمان بن عبد الملك. وهو الّذي أشار على سليمان باستخلاف عمر.توفي سنة 112 هـ. ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج2، ص301-302؛ الزركلي: الأعلام، ج3، ص17.

[6] – المصدرالسابق، ج12، ص44.

[7] – نفسه، ج12، ص41- 44.

4 – الإنفاق على بناء المسجد الأقصى: هناك تضارب بين الروايات حول من بنى الجامع الأقصى فابن كثير يُعزي بناءه إلى الوليد بن عبد الملك ويوافقه في ذلك أبو الفداء. أما صاحب الأنس الجليل فيعزي بناءه إلى عبد الملك بن مروان [1] لكن هناك من المستشرقين من أراد الفصل في هذه الاختلافات بقوله:« نحن الآن نملك سلطة أفضل من أقوال المؤرخين الذين كتبوا بعد قرنين من قيام هذا البناء.» ويعني بذلك ما عثر عليه من أوراق البردي رقم 1403، 1414، 1435 التي احتوت نصوص الرسائل المتبادلة مع حاكم مصر العربي في الفترة مابين سنة (96-90هـ/ 708-714م) وهو قرة بن شريك العبسي حول إرسال العمال والفنيين وأثمان بعض المواد الغذائية للعمال القبط الذين اشتركوا في بناء المسجد، وهذا التاريخ الذي يحدد اسم وفترة حكم الوالي العربي على مصر، يتوافق مع عهد الوليد بن عبد الملك.[2] غير أن هذا الاستنتاج يدحضه النقش الذي على قبة الصخرة والذي يثبت أن بناءها وبناء المسجد الأقصى كانا في عهد عبد الملك بن مروان، رغم أن الاسم الوارد في النقش هو اسم الخليفة المأمون العباسي، إلا أن المحققين استطاعوا اكتشاف التزوير الذي لحق هذا النقش؛ لأن من زوره كتب اسم المأمون بدل عبد الملك ونسي تغيير التاريخ.[3] غير أن العبارة التي يوردها القلقشندي بإمكانها حل الإشكال فهو يذكر: « أن الوليد جدد بناء المسجد الأقصى وزخرفه.»[4] مما يدفع إلى القول بأن البرديات متعلقة بأعمال التجديد والزخرفة وبالتالي فإن باني المسجد الأقصى هو عبد الملك بن مروان.

ومما يروى عن ابن عباس أنه قال: « البيت المقدس، بنته الأنبياء وسكنته الأنبياء، وما فيه موضع شبر إلا وصلى فيه نبي أو قام فيه ملك.» وإن أضفنا إليه ما ورد في القرآن والسنة من ذكر للمسجد الأقصى، بدا لنا أن السبب الديني من أقوى الأسباب التي دفعت إلى بناء هذا الصرح الديني العظيم وذلك تكريما للمكان الذي هو أولى القبلتين ومسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم، دون أن نهمل الشهرة السياسية والحضارية التي ستخلد ذكر بانيه فيما بعد.[5]

وفيما يتعلق بقضية الإنفاق على بنائه، فبالرغم من غياب قيم مالية مجملة أو مفصلة حول ما تم إنفاقه من أموال سواء من أجل البناء أو الصيانة، إلا أن هناك بعض البرديات المتعلقة بإرسال العمال والفنيين وأثمان بعض المواد الغذائية للعمال القبط الذين اشتركوا في بناء المسجد، وبالأحرى في تجديده

---

[1] – ابن الأثير: الكامل، ج4، ص70؛ أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر، ج1، ص38؛ العليمي عبد الرحمن بن محمد: الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ج1، ص272.

[2] – جاسر بن خليل: برديات قرة بن شريك، ص111؛ إبراهيم زعرور: تاريخ العصر الأموي، ص240.

[3] – جاسر بن خليل: برديات قرة بن شريك، ص277.

[4] – القلقشندي أحمد بن علي بن أحمد: مآثر الإنافة في معالم الخلافة، ج1، ص136.

[5] – إبراهيم زعرور: تاريخ العصر الأموي، ص239.

وزخرفته حسب ما تم التوصل إليه، الأمر الذي يعني أن الإنفاق على المسجد الأقصى أو أي إنشاء مشابه بحاجة إلى رعاية دورية للحفاظ عليه في أبهى صوره، ومن بين هذه البرديات بردية جاء فيها:« فإذا جاك كتابي هذا فأنفذ ما فيه مما هو مدرج في الحاشية، وأرسل مع الرجال والشبان المذكورين القادرين على أداء العمل. وليأخذوا الطريق البرية إلى القدس، وأعطهم أجرهم ومعيشتهم وابعث مع رسولك نفسه الذهب لنفقتهم لاثني عشر شهرا ليؤديه عند رجوعه مكان البناء. ولا تتوان في إرسال هؤلاء الصناع لئلا يحيق بك الخطر.

حاشية: الفعلة: رجلان، لكل منهما $16\frac{1}{2}$ دينارا

الأجر: 8 دنانير لكل منهما. المعيشة: 8 دنانير لكل منهما.

نفقة الطريق: $\frac{1}{2}$ دينار لكل منهما.

النجار: رجل واحد، بقيمة $16\frac{1}{2}$ دينارا.

الأجر: 8 دنانير.

المعيشة: 8 دنانير.

نفقة الطريق: $\frac{1}{2}$ دينار.[1]

وهذه البردية ومثيلاتها تعطي فكرة عن العناية التي أولاها الأمويون بهذا البناء فهم قد حرصوا على توفير العمال القادرين الأكفاء، مع توفير كل الظروف الحسنة التي تسمح لهم بممارسة نشاطاتهم بإتقان، من خلال ضمان معيشتهم خلال الفترة التي جندوا فيها. وهذا المثال وإن كان يتضمن قيمة مالية بسيطة جدا يمكن إهمالها أمام ما أنفق حقيقة على تجديد البناء، إلا أنها تعطي فكرة عما كان ينفق عليه، فهو لم ينجز من قبل هذين الأجيرين فقط، ناهيك عن قيمة المواد التي استعملت في التجديد، وتكاليف نقلها...فالأكيد أن القيمة الإجمالية ستكون مماثلة لما أنفق على مشاريع مشابهة.

5 – بناء الجامع الأموي بدمشق: يُعد الجامع الأموي بدمشق بحق درة العمارة في العصر الأموي، وهو إلى يومنا لا يزال شامخا دالا على ما بلغته الدولة الأموية من تطور في ميدان العمارة، وخاصة في بناء المساجد. شُرع في بنائه في ذي القعدة من سنة (86 هـ/705م) في خلافة الوليد بن عبد الملك، واستغرق بناؤه عشر سنين أي مدة خلافة الوليد كاملة.[2] أما ابن العماد[3] فيذكر ابتداء بنائه في أحداث سنة سبع وثمانين، وبأن العمل في بنائه وزخرفته بالجد والاجتهاد دام أكثر من عشرين سنة. ومبدئيا يبدو

---

[1] – جاسر بن خليل: برديات قرة بن شريك، ص275 – 276.

[2] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص403.

[3] – شذرات الذهب، ص353.

أن هناك فرق واضح بين المدتين المذكورتين، غير أن ما يذكره ابن كثير[1] في مكان آخر يوضح هذا الإشكال إذ يقول أن سليمان بن عبد الملك ما زال يعمل في تكملة الجامع الأموي بعد موت أخيه مدة ولايته، وجددت له فيه المقصورة، مما يعني أن بناء المسجد بكل تفاصيله لم يكتمل في عهد الوليد فاستكملت هذه التفاصيل لاحقا.

كان الجامع الأموي في الأصل معبدا وثنيا، فأخذه النصارى فصيروه كنيسة، فلما كان الفتح الإسلامي ودخل خالد بن الوليد عنوة من جهة الباب الشرقي، ودخل أبو عبيدة بن الجراح صلحا من جهة باب الجابية، تم الاتفاق على تقسيم الكنيسة قسمين (ما فتح صلحا بقي كنيسة وما فتح عنوة صار مسجدا) واستمر الحال على ذلك إلى أيام الوليد وقد تأذى الطرفان من بعضهما، وضاق المسجد بأهله، وأراد الوليد أن يضم الكنيسة إلى المسجد فعرض على النصارى أن يعطوه بقية الكنيسة ويبني لهم بدلا منها كنيسة أعظم منها، فأبوا، فعرض عليهم أن يبني لهم أربع كنائس ويعطيهم مبالغ ضخمة من المال فأبوا وقالوا: إننا نتمسك بالعهد الذي كان بيننا وبينكم...فأخرجه فنظر فيه فإذا القسم المفتوح عنوة، يمتد إلى آخر الكنيسة وبذلك تكون كلها حقا للمسلمين...[2] وفي قول آخر أنه أشير عليه بالقيام بعملية مسح، وإن دخلت الكنيسة في العنوة أخذها ولم يبال، واتضح بعد عملية المسح أنها من نصيب المسلمين.[3] وفي رواية أخرى أنه عندما راجع عهدهم اتضح له أنهم قد أخذوا كنيسة توما – التي هي أكبر من كنيستهم هذه – رغم أنها لم تدخل في العهد فقال لهم:« أنا أهدمها وأجعلها مسجدا.» فقالوا :« بل يتركها أمير المؤمنين وما ذكر من الكنائس، ونحن نرضى بأخذ بقية هذه الكنيسة. » فأقرهم على تلك الكنائس، وأخذ منهم بقية هذه الكنيسة. [4]

ويذهب بعض الدارسين إلى أن معظم الروايات القديمة القريبة من زمن بناء الجامع، وكذلك البحوث الحديثة، تجزم بأن مسألة التقسيم مسألة لا حقيقة لها، وأن المسلمين قد أقاموا مسجدهم مستقلا عن بناء الكنيسة وأن المسجد والكنيسة كان يجمعهما سور المعبد. وهكذا اقتسم العرب المسلمون المعبد مع المسيحيين وليس الكنيسة كما تشير بعض المصادر.[5] أما كارل بروكلمان فيقف موقف المتحامل على الوليد المتهم له بالحياد عن سيرة الخلفاء الأولين الذين كانوا يصونون حقوق النصارى لأنه انتزع الكنيسة من النصارى فيصوره للقارئ على أنه مغتصب لحق من حقوقهم. لكن ما تم

---

[1] – المصدر السابق، ج12، ص581.

[2] – الطنطاوي: الجامع الأموي في دمشق، ص32 – 33.

[3] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص568.

[4] – نفسه، ج12، ص567.

[5] – إبراهيم زعرور: تاريخ العصر الأموي، ص77 – 243.

عرضه من روايات يؤكد تسامحه وحسن معاملته لهم.[1] أو ما يذكره حسن إبراهيم حسن [2] من أن الوليد لم يأبه لقول النصارى وسارع إلى هدم الكنيسة وبنى مكانها مسجد دمشق ففيه نظر وخلاف لما تذكره المصادر.

أ – **الإنفاق على بنائه:** ورد في البردية رقم 1368 [3] اسم عبد الرحمن بن سلمان، وعبيد بن هرمز وهما المسؤولان عن بناء المسجد سنة (91 هـ/710م).كما تضمنت البردية رقم 1341 [4] طلبا من كورة أشقوة، أن تدفع أحد عشر دينارا أجرا لنشار الخشب ومعيشته للعمل في مسجد دمشق لمدة ستة أشهر، وفي البردية رقم 1368 يطلب قرة من كورة أشقوة أن ترسل سبعة وأربعين رطلا من السلاسل لمسجد دمشق. فهذه أمثلة موثوقة لا غبار عليها، وهي غيض من فيض مقارنة مع ما أنفق على بناء المسجد الذي دلت أوصافه على التأنق والتكلف في بنائه، إضافة إلى تجنيد آلاف الصناع لتشييده، والاستعانة حتى بالروم كما تؤكده الرواية التي يذكرها ابن كثير[5] من إن الوليد بعث إلى ملك الروم يطلب منه صناعا في الرخام وغير ذلك؛ ليستعين بهم على عمارة هذا المسجد على ما يريد، فبعث ملك الروم إليه مائتي صانع.ويذكر المقدسي:[6] « أن الوليد جمع لبنائه حذّاق فارس والهند والمغرب والروم » مما يؤكد الاستعانة بالخبرات الأجنبية من مختلف الجنسيات، وفيما يخص حجم الأموال التي أنفقت على بنائه فهناك العديد من الروايات التاريخية التي تؤكد ضخامة المبالغ التي أنفقت على بنائه فقد قيل أن الوليد أنفق في مسجد دمشق أربعمائة صندوق، في كل صندوق أربعة عشر ألف دينار (14000 دينار). وفي رواية: في كل صندوق ثمانية وعشرون ألف دينار (28000 دينار). فحسب الرواية الأولى يكون مجموع ما تم إنفاقه هو خمسة آلاف ألف دينار وستمائة ألف دينار (5600000 دينار)، وحسب الرواية الثانية يكون أحد عشر ألف ألف دينار، ومائتي ألف دينار (11200000 دينار).[7] وقيل إن النفقة عليه بلغت ستة آلاف ألف دينار (6000000 دينار).[8] ويذكر ابن كثير[9] في رواية أنهم

---

[1] – مجدي فتحي السيد: تاريخ الإسلام والمسلمين في العصر الأموي، ص187.

[2] – تاريخ الإسلام، ج1، ص428.

[3] – جاسر بن خليل: برديات قرة بن شريك، ص273.

[4] – نفسه، ص272 – 273.

[5] – البداية والنهاية، ج12، ص570.

[6] – أحسن التقاسيم، ص158.

[7] – المصدر السابق، ج12، ص575.

[8] – مجدي فتحي السيد: تاريخ الإسلام والمسلمين في العصر الأموي، ص187.

[9] – المصدر السابق، ج12، ص575.

حسبوا ما أنفقه الوليد على الكَرْمة التي في قبلة المسجد (لتزيين القبلة)؛ فإذا هو سبعون ألف دينار(70000 دينار).

وحجم الإنفاق هذا إن تم غض الطرف عن المبالغات التي فيه ليدل على وضع الرخاء الذي كانت تمر به الدولة الأموية، وهو الذي أشار إليه ابن كثير[1] حين ذكر بأن الناس قالوا بأن الوليد قد أنفق أموال بيت المال في غير حقها- مما يعني أنهم يتابعون الأحداث وينتقدون مشاريع الدولة – غير أن الوليد أثبت لهم بأن بيت المال ممتلئ، وبأن ما فيه من أموال يكفي الناس ثلاث سنين مستقبلة، وفي رواية ست عشرة سنة مستقبَلة حتى لو لم يدخل للناس شيء بالكلية، وهو ما خلق نوعا من الارتياح لدى الحاضرين. وخلاصة هذا كله كان انجازا وصفه ابن كثير بقوله: « لا يعرف في الآفاق أحسن بناء منه.»[2] لأنه لما كمل بناؤه لم يكن على وجه الأرض بناء أحسن منه ولا أبهى ولا أجل منه، بحيث إنه إذا نظر الناظر إليه، أو إلى أي جهة منه، أو إلى أي بقعة، أو مكان منه، تحيّر فيما ينظر إليه؛ لحسنه جميعه، ولا يمل ناظره، بل كلما أدمن النظر، بانت له أعجوبة ليست كالأخرى.»[3] لذلك عد من « عجائب الدنيا »[4] وهو باعتراف العارفين بالآثار شيء مبتكر من حيث تخطيطه وهندسته إذ لم يبن على نسقه في العهود السابقة أي بناء آخر.[5] وهو كما يذكر ابن كثير:[6] « بِكر الدّهر،ونادرة الوقت، وأعجوبة الزمان، وغريبة الأوقات...»، ويكفيه اعترافا أن يقر أعداء الأمويين بأن هذا المسجد من بين ما تقدم به الأمويون عليهم، فقد قيل عن الخليفة المهدي العباسي (158– 169هـ/775–786م) حين دخل دمشق يريد بيت المقدس، أنه نظر إلى جامع دمشق، فقال لكاتبه أبي عبيد الله الأشعري: « سبقنا بنو أمية بثلاث؛ بهذا المسجد، لا أعلم على وجه الأرض مثله، ونبل الموالي، وبعمر بن عبد العزيز، لا يكون

---

[1] – نفسه، ج12، ص576.

[2] – نفسه، ج12، ص403.

[3] – نفسه، ج12، ص579.

[4] – ابن الفقيه أحمد بن محمد: البلدان، ص156؛ المقدسي المطهر بن طاهر: البدء والتاريخ، ج4، ص90؛ المقدسي البشاري: أحسن التقاسيم، ص159؛ المنجم إسحاق بن الحسين: آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، ص 58؛ الحموي: معجم البلدان، ج2، ص465؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص584؛ ابن العماد: شذرات الذهب، ج1، ص353.

[5] – الطنطاوي: الجامع الأموي في دمشق، ص35؛ إبراهيم زعرور: تاريخ العصر الأموي، ص243.

[6] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص585.

والله فينا مثله أبدا. ثم لما أتى بيت المقدس، فنظر إلى الصخرة – وكان عبد الملك بن مروان هو الذي بناها – قال لكاتبه: وهذه رابعة.»[1]

ب – دوافع بنائه: إن ما ذكر سابقا يدفع إلى البحث عن الدوافع الحقيقية لبناء هذا الجامع، والتي منها أن الوليد كان يرغب في أن يكون في عاصمته مسجد كبير، يتماشى مع عظمة هذه العاصمة.[2] أو أنه بناه على هذا الشكل لكي يتسع لجميع المصلين في المدينة التي أصبحت في عهده عاصمة لأعظم دولة عربية في التاريخ والتي ازداد عدد نفوسها، وضاق بهم المسجد الأول، ولم يعد يتسع للأعداد الكبيرة من المسلمين.[3] ومن جهة أخرى ليضاهي أكبر وأجمل الكنائس التي كانت موجودة في سورية آنذاك.[4] أو للجعل منه مفخرة لأهل دمشق كما عبر عنه الوليد في خطابه إليهم حيث قال لهم: « يا أهل دمشق، إنكم تفخرون على الناس بأربع، بهوائكم، ومائكم، وفاكهتكم، وحماماتكم؛ فأحببت أن أزيدكم خامسة، وهي هذا الجامع فاحمدوا الله تعالى. وانصرفوا شاكرين داعين.»[5] دون إهمال الدافع الشخصي للوليد والذي لا يمكن أن يصرح به ألا وهو تخليد ذكره بإنجاز حضاري هام يعكس مدى اهتماماته العمرانية.[6]والظاهر أن هذه الدوافع مشتركة كانت وراء إقدامه على بناء هذا المسجد، ولا يمكن تغليب دافع على الآخر.

ثانيا: الإنفاق على بناء المدن:

إن الحديث هنا عن المدن سيقتصر على التي شيدت خلال فترة الدراسة، مع الإشارة إلى الجهود الأخرى التي بذلتها الدولة الأموية في ترميم المدن القديمة وسد الخلل الذي لحقها بفعل الزمن والمؤثرات، وتجدر الإشارة إلى أن هناك إهمال لقيمة الأموال التي أنفقت لإنجاز مثل هذه المشاريع الضخمة، لكن بعض الروايات عن بناء المدن الجديدة خلال فترة حكم خلفاء بني أمية الأوائل حتى عهد سليمان بن عبد الملك تنبه إلى قضية جد مهمة ألا وهي أن الدولة عند بناء مثل هذه المدن كان دورها مقتصرا على بناء المسجد الجامع ومن دون شك دار الإمارة إضافة إلى السوق وسور المدينة وخندقها أو بعبارة أخرى

---

[1] – ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج2، ص246؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص583؛ العليمي: الأنس الجليل، ج1، ص283.

[2] – إبراهيم زعرور: تاريخ العصر الأموي، ص77.

[3] – نفسه، ص243.

[4] – نفسه، ص241.

[5] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص576.

[6] – المرجع السابق، ص246.

المرافق العامة أما بناء الدور والمساجد الأخرى فتدرج ضمن مسؤوليات الرعية.[1] وهناك أربع مدن جديدة شهيرة تم بناؤها خلال الفترة المدروسة هي: القيروان، الرملة، واسط وتونس.

1 – بناء مدينة القيروان: بناها عقبة بن نافع الفهري سنة خمسين[2] فبنى المسجد الجامع وبنى الناس مساكنهم ومساجدهم، وقد دام بناؤها خمس سنوات وكان دورها ثلاثة آلاف باع [3] وستمائة باع.[4] وعن بناء مسجدها الجامع يذكر البلاذري[5] أن عقبة بن نافع لما أراد تمصير القيروان فكر في موضع المسجد منه فأُري في منامه كأن رجلا أذن في الموضع الذي جعل فيه مئذنته، فلما أصبح بنى المنابر في موقف الرجل ثم بنى المسجد...وأغلب المصادر تورد القصة المتعلقة باختيار موضع بناء القيروان وهي قصة يصعب على المرء تصديقها فمثلا يذكر ابن الأثير أن عقبة قصد موضع القيروان، وكان أجمة[6] مشتبكة بها من أنواع الحيوان (من السباع) والحيات وغير ذلك، فدعا الله، وكان مستجاب الدعوة، ثم نادى:« أيتها الحيات والسباع إنا أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ارحلوا عنا فإنا نازلون ومن وجدناه بعد ذلك قتلناه. فنظر الناس ذلك اليوم إلى الدواب تحمل أولادها وتنتقل، فرآه قبيل كثير من البربر فأسلموا»[7] لكن الأهم من كل هذا هو أن المصادر قد أمسكت عن ذكر القيم المالية التي أنفقت على بنائها.

2 – بناء مدينة واسط: يذكر ابن الجوزي [8] أن الحجاج ابتدأ في بناء واسط سنة خمس وسبعين، وفرغ من بنائها سنة ثمان وسبعين، ويوافقه الرأي في تاريخ الفراغ من بنائها كل من الذهبي وابن تغري بردي[9] غير أن الذهبي يورد تاريخا آخر فيقول: « وقيل: بنيت سنة ثلاث وثمانين »[10]وهو نفس التاريخ

---

[1] – انظر: المرجع السابق، ص232.

[2] – تاريخ خليفة بن خياط، ص210.

[3] – الباع: وهو قدر مد اليدين وما بينهما من البدن. لسان العرب، ج8، ص21.ومقداره عند الحنفية: 1.855 مترا، وعند المالكية: 2.12 مترا، وعند الشافعية والحنابلة: 2.473 مترا. انظر: علي جمعة: المكاييل والموازين الشرعية، ص52.

[4] – ابن الأثير: الكامل، م3، ص320؛ الناصري شهاب الدين: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج1، ص135.

[5] – البلاذري: فتوح، ص227.

[6] – الشجر الكثير الملتفّ. لسان العرب، ج12، ص7؛ المنجد في اللغة، ص4.

[7] – ابن الأثير: الكامل، م3، ص320.

[8] – المنتظم، ج6، ص199.

[9] – الذهبي: تاريخ الإسلام، ج5، ص337؛ ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج1، ص198.

[10] – الذهبي: تاريخ الإسلام، ج5، ص337.

الذي يورده البلاذري وابن كثير.[1] ورغم عدم القدرة على ترجيح أحد التاريخين، إلا أن الأكيد أن هذا الإنجاز تم في عهد عبد الملك بن مروان (65– 86هـ/685-705م) وبإذنه.

بنيت واسط في أرض كسكر ومن أسمائها واسط القصب لكثرة هذا النبات في أرضها، وسميت واسطا لتوسطها عدة مدن فهي تبعد عن الكوفة أربعين فرسخا، وكذلك عن المدائن والأهواز والبصرة.[2] وقد أنفق الحجاج على بنائها خراج العراق كله لخمس سنوات، مما يعني أنه أنفق حوالي مائتي ألف ألف درهم (200.000.000 درهم) لأن خراج العراق في فترة ولايته كان أربعين ألف ألف.[3] وهو مبلغ ضخم خاصة إن كان متعلقا بتشييد الهياكل الأساسية التي هي القصر والمسجد والسور والخندق.[4]

3 – بناء مدينة تونس: اختط هذه المدينة القائد حسان بن النعمان الغساني عام 82 هـ، لتكون قاعدة عسكرية، وحصنا ضد هجمات البيزنطيين، ونظرا لكون موقعها بعيد عن ساحل البحر بنحو عشرة أميال، فإنه قام بحفر قناة تصل المدينة بالبحر لتكون ميناء بحريا ومركزا للأسطول الإسلامي بعد أن أنشأ فيها صناعة المراكب، بخبراء في هذه الصناعة زوده بهم والي مصر عبد العزيز بن مروان.[5]

4 – بناء مدينة الرملة: تعد الرملة أول مدينة جديدة بناها العرب المسلمون في بلاد الشام.[6] وقد بناها والي فلسطين سليمان بن عبد الملك في عهد أخيه الوليد بن عبد الملك، ويذكر البلاذري أن أول ما بنى منها قصره والدار التي تعرف بدار الصباغين، كما ابتدأ في بناء المسجد غير أنه لم يتمه حتى بعد توليه الخلافة فأتمه عمر بن عبد العزيز، إضافة إلى أنه احتفر لأهل الرملة قناتهم التي تدعى بردة واحتفر آبارا. وهو بهذا لم يخالف القاعدة المعمول بها ألا وهي أن الدولة تتكفل ببناء المرافق الأساسية وعلى رأسها قصر الأمير والمسجد الجامع، ... وحسب البلاذري فإن الإنفاق على مدينة الرملة قد استمر فيقول: « وكان بنو أمية ينفقون على آبار الرملة وقناتها بعد سليمان بن عبد الملك .»[7] وهذا أمر منطقي ويصدق على كل المدن والمنشآت التي بناها بنو أمية، مما يعني أن ميزانيات الإنجاز لوحدها لا تكفي، ولا بد من ميزانيات إضافية للصيانة الدورية للحفاظ على سلامة ونظافة هذه المنشآت... أما عن دافع سليمان لبناء مدينة الرملة فتجعله بعض المراجع شخصي محض، لتخليد الذكر بإنجاز حضاري،

---

[1] – البلاذري: فتوح البلدان، ص284؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص345.

[2] – البلاذري: فتوح، ص284؛ الصلابي: الدولة الأموية، ج1، ص696.

[3] – ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص545.

[4] – ابن الجوزي: المنتظم، ج6، ص200.

[5] – الصلابي: الدولة الأموية، ج1، ص696.

[6] – إبراهيم زعرور: تاريخ العصر الأموي، ص232 – 233.

[7] – البلاذري: فتوح، ص145.

ودليلهم في ذلك هو سعيه إلى الجعل منها مدينة فلسطين الرئيسة عن طريق نقل الحياة المدنية إليها. لكن مكانتها بقيت محلية لدى جميع العرب والمسلمين بحكم وجود مدينة القدس التاريخية بالقرب منها.[1]

وتجدر الإشارة كما تم التلميح إليه سابقا أن مسؤولية الدولة لا تتوقف عند بناء المدينة وإلا لكان الأمر هينا والنفقات يسيرة، وإنما مسؤولياتها تتعداها إلى تمويل مشاريع صيانتها وتقديم الخدمات والإنفاق عليها كالنظافة مثلا: فزياد كان يأخذ الناس بتنظيف طرقهم وأفنيتهم من القاذورات والطين خاصة بعد المطر غير أن هذا الإجراء لم يؤدي إلى الغاية المنشودة مما اضطره إلى شراء عبيد ووكلهم بهذه المهمة.[2]والأكيد أن إجراء كهذا قد كلف الدولة ميزانية إضافية. ولا نعلم إن كان هذا الإجراء قد طبقه ولاة المسلمين في الأمصار الإسلامية الأخرى، أم أن زيادا كان أول من شرع به فتابعه في ذلك ولاة آخرون. ويبقى أن اعتماد مثل هذا الإجراء الذي اهتم بنظافة المحيط وسلامة سكان المدن، وحافظ على متعة الحياة لديهم- لأن التلوث يضعفها- ليدل على الرقي الحضاري الذي بلغته الدولة الأموية.

ثالثا: استصلاح الأراضي: شهد العصر الأموي اهتماما بالغا بالأرض وبالنشاط الزراعي، فقد اهتم معاوية وولاته مثلا بزيادة مساحة الأراضي المزروعة، من ذلك أنه ولى مولاه عبد الله بن دراج خراج العراق، وأمره بمكافحة الفيضانات والاهتمام بأمر البطائح.[3] وتجفيفها – ولا يتم ذلك إلا بسد البثوق وإقامة المسنيات – فاستخرج له منها أراض كثيرة بلغت غلتها خمسة ألاف ألف درهم (5.000.000 درهم).[4] وهو مبلغ جد مغر يشجع الدولة والأفراد كذلك على الاستثمار في هذا المجال، لذلك استمر هذا الإجراء في عهود خلفاء بني أمية الآخرين فيذكر البلاذري[5] أنه قد استخرج للحجاج أيام الوليد أرضين من أراضي البطيحة. وبالرغم من أنه ليست هناك روايات تذكر القيم المالية التي خصصت لاستصلاح مثل هذه الأراضي إلا أن الرواية التي يوردها البلاذري فيها تلميح لضخامتها، فيذكر أنه «انبثقت البثوق أيام الحجاج فكتب الحجاج إلى الوليد بن عبد الملك يعلمه: أنه قدر لسدها ثلاثة آلاف ألف درهم [3.000.000 درهم] فاستكثرها الوليد، فقال له مسلمة بن عبد الملك: أنا أنفق عليها

---

[1] – المرجع السابق، ص232 – 233.

[2] – الرواضية: زياد بن أبيه، ص199.

[3]– البطائح: هي الأراضي المغطاة بالمياه. وقد حدثت البطائح في العراق، وذلك أنه انبثقت بثوق عظام عجز كسرى عن سدها وفاضت الأنهار حتى حدثت البطائح. البلاذري: فتوح، ص287.

[4] – البلاذري: فتوح، ص287؛ الرواضية: زياد بن أبيه، ص176 – 177.

[5] – فتوح، ص287.

على أن تقطعني الأرضين المنخفضة التي يبقى فيها الماء بعد إنفاق ثلاثة آلاف ألف درهم يتولى إنفاقها ثقتك ونصيحك الحجاج فأجابه إلى ذلك.»[1]

فيتضح من خلال هذه الرواية أن معالجة مثل هذا المشكل كان يكلف أموالا طائلة، وحتى إن تكفل مسلمة بن عبد الملك هذه المرة بدفع هذا المبلغ الضخم من ماله الخاص مقابل إقطاعه الأراضي المنخفضة التي يبقى فيها الماء بعد إنفاق المبلغ المقدر، فالمهم هنا أن مثل هذه المبالغ هي التي كانت تنفق لسد البثوق، ضف إلى ذلك يمكن استخلاص أمر مهم آخر ألا وهو درجة الثراء التي بلغها أفراد البيت الأموي ومسلمة واحد منهم، فقدرته على دفع مبلغ كهذا تدفع للتساؤل عن حجم ثروته، إلا أن الأمر الإيجابي في هذا هو أنهم باستثماراتهم قد ساهموا في إنعاش الحياة الاقتصادية.

ولم تقتصر سياسة الأمويين الزراعية على ما تم الإشارة إليه من استصفاء الصوافي واستصلاح البطائح – والتي يبدو أن الاستفادة منها كانت شخصية على ما فيها من انعكاسات إيجابية على الوضع الاقتصادي للدولة بشكل عام – بل تناولت أيضا إعادة مسح بعض الأراضي وإحياء الموات وحفر الأنهار والقنوات.[2] وقد كان بيت المال يتكفل بالإنفاق على كل ما فيه مصلحة للمزارعين وللمسلمين عامة.[3]

ومن الأمثلة على تلك المنشآت التي لها دور في تنمية القطاع الزراعي يذكر البلاذري[4] في إحدى رواياته أن قنطرة الكوفة — التي كان دورها منع طغيان الماء – بناها في الإسلام زياد بن أبي سفيان، ثم ابن هبيرة،[5] ثم خالد بن عبد الله، ثم يزيد بن عمر بن هبيرة،[6] ثم أصلحت بعد بني أمية مرات– مما يعني أن الإنفاق على مثل هذه المشاريع الكبرى كان يتطلب أموالا لإنجازها، إضافة إلى أموال لصيانتها فيما بعد– ومنها أيضا حفر الأنهار، ففي ولاية الحجاج حفرت أنهار عدة، منها نهر الصين، ونهر النيل والزابي، وأحيا ما على هذين النهرين من الأراضي.[7] وقام سعيد بن عبد الملك والي الموصل في خلافة

---

[1]– نفسه، ص288.

[2] – الرواضية: زياد بن أبيه، ص17.

[3] – خماش نجدة: الإدارة في العصر الأموي، ص246.

[4] – فتوح، ص281؛ خماش نجدة: الإدارة في العصر الأموي، ص247.

[5] – عمر بن هبيرة بن معاوية بن سكين، أبو المثنى الفزاري. أمير العراقين، وليهما ليزيد بن عبد الملك، فلما استخلف هشام عزله. الذهبي: تاريخ الإسلام، ج3، ص131.

[6] – أصله من الشام ولي قنسرين للوليد بن يزيد بن عبد الملك، وكان مع مروان بن محمد يوم غلب على دمشق وجمع له ولاية العراق. ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج65، ص324.

[7] – البلاذري: فتوح ، ص284 .

عبد الملك بن مروان بحفر نهر عرف باسمه.[1] وتميزت مصر عن غيرها من الولايات ببناء مقاييس للنيل لمعرفة مقدار الزيادة والنقصان في مياهه، لأن الزراعة والري تتوقفان على مقدار الزيادة والنقصان.[2] ففي أيام معاوية بني مقياس بأَنْصِنَا.[3] بقي الولاة يعتمدون عليه إلى أن بنى عبد العزيز بن مروان مقياسا بحلوان، وبنى أسامة بن زيد التنوخي عامل الخليفة سليمان بن عبد الملك على الخراج مقياسا بجزيرة الروضة سنة (97 هـ/716م).[4]

وقد أدى تشجيع الدولة للزراعة ولمشاريع الري وفتحها الباب أمام كبار الإقطاعيين للقيام بحفر أنهار لري إقطاعاتهم، والمساهمة في تنشيط القطاع الزراعي[5] في ازدهار هذا القطاع على وجه الخصوص، واقتصاد الدولة عموما.

رابعا: العناية بذوي الحاجات:

يقصد بهم الفئات التي هي بحاجة إلى الرعاية من طرف الدولة، وذلك لأنه لو تركت هذه المهمة لجهود المحسنين ما كان لتستفيد كل عناصر هذه الفئات من الدعم والإعانة، وقد حظيت هذه الفئات فعلا بعناية من طرف الأمويين، ومن بين خلفاء بني أمية الذين تنبهوا لها الوليد بن عبد الملك حيث كانت له أيادي بيضاء عليها، وترك بصمة في هذا المجال خلدت ذكره على مر السنين، من ذلك أنه أنشأ للزمنى[6] ديوانا وولى عليه من يثق في نزاهته وإخلاصه، فقد ورد في تاريخ دمشق[7] أن الوليد لما ولى إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب الخزاعي ديوان الزمنى قال له:« لأدعن الزّمن أحب إلى أهله من الصحيح. » وهذا لا يكون إلا إذا استفاد هذا الزمن من دعم مادي ومعنوي محترمين. كما اهتم بالأيتام فكان يقف على ختانهم وتخصيص المؤدبين لهم، إضافة إلى الأضراء [8] الذين أوكل بهم من يقودهم، والمجذومين [9] الذين أمر بحبسهم لألا تنتشر عدواهم، وأغناهم عن سؤال الناس، والمقعدين الذين خصص لكل واحد

---

[1] – ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج21، ص214.

[2] – خماش نجدة: الإدارة في العصر الأموي، ص249.

[3]– مدينة قديمة في صعيد مصر على شرقي النيل.الحموي: معجم البلدان، ج1، ص265.

[4] – المقريزي: المواعظ والاعتبار، ج1، ص108؛ خماش نجدة: الإدارة في العصر الأموي، ص250.

[5] – خماش نجدة: الإدارة في العصر الأموي، ص253.

[6] – الزمنى: مفردها زَمِن، والزَّمِنُ: ذُو الزَّمانة،وَرَجُلٌ زَمِنٌ أَي مُبْتَلىً بَيِّنُ الزَّمانة. والزَّمانة: الْعَاهَةُ. مادة زمن. لسان العرب: ج13، ص199؛ المنجد في اللغة، ص306.

[7] – ابن عساكر، ج8، ص270.

[8] – الأضرَّاء: مفردها ضَرير، وهو الذاهب البصر، والضَّرِيرُ كذلك: الْمَرِيضُ الْمَهْزُولُ. مادة ضرر. لسان العرب، ج4، ص483.

[9]– المجذومين: مفردها مجذوم وهو المصاب بمرض الجُذام، والأَجْذَمُ: الْمَقْطُوعُ اليَد، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي ذَهَبَتْ أَنامِلُه، وَيُقَالُ: رَجُلٌ أَجْذَمُ ومَجْذوم ومُجَذَّم إِذَا تَهافَتَتْ أَطْرافُه مِنْ دَاءِ الجُذام. مادة جذم. لسان العرب، ج12، ص87.

منهم خادما ... وقال المقريزي:[1] « أوّل من بنى المارستان في الإسلام ودار المرضى الوليد بن عبد الملك، ... وجعل في المارستان الأطباء وأجرى لهم الأرزاق.» غير أن المصادر لا تمدنا بمعلومات حول ما إذا تم تعميم هذه الإجراءات على مختلف أقاليم الدولة أم أنها اقتصرت على إقليم واحد دون غيره، وأغلب الظن حسب ما تذكره نجدة خماش [2] أن ديوان الزمنى قد ظهر في الشام فقط، لأن اهتمام الوليد كان منصبا عليه. ومهما يكن فإن هذا أمر يحسب للوليد. أما فيما يخص حجم الإنفاق على هذه الفئة والفئات الأخرى فالأكيد أنه كان متوقفا على عددها، وكذا الحد الذي يجعل منها محبوبة عند أهلها – حسب ما صرح به الوليد في حالة الزمنى، وتركه مبهما – أو في غنى عن غيرها... والأكيد أيضا أنه لو تم تعميم هذا الأمر لكان حجم الإنفاق أكبر ولكانت الفائدة أعم، بالمقابل فإن هذه الإجراءات لها انعكاسات إيجابية على السلطة السياسية لما تتركه من أثر طيب في نفوس الرعية، يجعلها أكثر تمسكا وإذعانا وانقياد لهذه السلطة، والدليل على ذلك ما يذكره ابن كثير [3] من أن الوليد بن عبد الملك كان عند أهل الشام أفضل خلائفهم. نظرا لجهوده واهتمامه بذوي الحاجات فحق له بذلك أخذ هذه المكانة في نفوس رعيته، ولدى أهل الشام تحديدا إن اعتبر أن هذه الإجراءات اقتصرت عليهم ولم تمتد إلى غيرهم.

خامسا: الإنفاق على ديوان البريد:

إن اتساع الدولة الأموية حتم على السلطة المركزية فيها إيجاد حلول تضمن وصول أخبار البلاد من جميع الأقاليم التابعة لها في وقت قياسي، حفاظا على التواصل الدائم بين مركز الدولة وأطرافها مما يسهل اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة المشاكل الطارئة فيها، وإيصال الأوامر والتعليمات إليها، فاهتدى معاوية بن أبي سفيان إلى إنشاء جهاز يطلع بهذه المهمة هو ديوان البريد.[4] ولم يتوقف دور البريد عند نقل الأخبار، فقد اتضحت أهميته أكثر في الحالات الاستثنائية، فنجد خلفاء بني أمية وظفوه في أمور أخرى اقتضتها

---

[1] – المقريزي تقي الدين: المواعظ ج4، ص267.

[2] – الشام في صدر الإسلام، ص274.

[3] – البداية والنهاية، ج12، ص609.

[4] – العسكري أبو هلال: الأوائل، ص237.

الضرورة، فمثلا عبد الملك جعل منه وسيلة إمداد سريعة بالجند في حرب ابن الأشعث.[1] أما الوليد بن عبد الملك فقد وظف دواب البريد لحمل الفسيفساء من القسطنطينية إلى دمشق.[2]

وقد تطلب هذا النظام تخصيص ميزانية معتبرة لضمان سيرورته وتحقيق الهدف الذي أسس لأجله، ذلك أنه كان يتطلب وجود محطات للبريد تبعد الواحدة عن الأخرى فرسخين[3] في إيران وأربعة فراسخ في الولايات الغربية – وذلك لاستخدامهم العدائين في إيران والخيول والجمال في الولايات الغربية — مما يعني أن أعدادها كانت كبيرة جدا، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقط لأن هذه المحطات اقتضت وجود عدائين في الجهة الشرقية وطبيعي أنهم كانوا يتقاضون مرتبات نظير خدمتهم هذه، أو وجود دواب للبريد من بغال وخيول وإبل وهي الأخرى بحاجة إلى ماء وعلف وقائمين عليها، ورسلا يركبونها، هذا بالإضافة إلى عمارة الطرق، ووضع علامات عند كل مسافة قدرها ميل تعرف بالأميال؛ حتى يعرف الرسول المسافة التي اجتازها. ويبدو أنه ليس هناك فصل فيمن تنسب إليه هذه الفكرة الأخيرة فنجدة خماش [4] تذكر أن هناك نقوش اكتشفت بالقرب من بيت المقدس وهي معاصرة لعبد الملك بن مروان تشير إلى أوامره بصنع الأميال وبعمارة أربع طرق تخرج من إيلياء ومن دمشق. بالمقابل يُذكر أن الوليد كانت له مساهمات كبيرة في بناء الأميال مما دفع بالقلقشندي [5] إلى القول بأنه أول من بنى الأميال في الطرقات. لكن الأرجح هو أن الفضل يعود إلى عبد الملك وذلك نظرا لقوة الدليل الذي أوردته نجدة خماش.

سادسا: الإنفاق على تعريب دواوين الخراج:

من بين الإنجازات التي تحسب لبني أمية، تعريب الدواوين وقد ساهم هذا الإنجاز في تحقيق استقلال للعرب عن الشعوب الأخرى من فرس ورومان... وتخلصهم من أي ابتزاز محتمل من طرفهم، على اعتبار أن دواوين الخراج كانت مكتوبة بالفارسية في شرق الدولة وبالرومية في غربها، وبالقبطية في مصر. فديوان الشام الذي كان مكتوبا بالرومية قد عرب أثناء خلافة عبد الملك بن مروان، وتحديدا سنة 81 هـ، وقد كلف نقله إلى العربية خراج الأردن لسنة أي مائة ألف وثمانين ألف دينار (180000 دينار)،[6] أما نقل الديوان من الفارسية إلى العربية، فقد تكفل به صالح بن عبد الرحمن مولى بني تميم، حسب الرواية

---

[1] – النويري: نهاية الأرب، ج21، ص236.

[2] – القلقشندي: صبح الأعشى، ج14، ص413.

[3] – مفردها فرسخ وهو من مقاييس الأطوال يقدر بثلاثة أميال. وهو عند الحنفية والمالكية 5565مترا، وعند الشافعية والحنابلة 11130مترا. علي جمعة: المكاييل والموازين الشرعية، ص54.

[4]– الشام في صدر الإسلام، ص272.

[5] – مآثر الإنافة، ج1، ص136.

[6] – البلاذري: فتوح البلدان، ص192 – 193.

التي يوردها البلاذري[1] وكان ذلك زمن الحجاج بن يوسف، ومن خلال هذه الرواية التي غاب فيها ذكر المبالغ المرصودة لهذه العملية، ما عدا القيمة المالية التي عرضت على صالح بن عبد الرحمن ليظهر العجز عن نقل الديوان ويمسك عن ذلك، لكنه أبى ونقله، غير أن المتوقع أن تكون مكافأة الحجاج له تضاهي قيمة الإغراء المالي الذي عرض عليه.

كما قام عبد الله بن عبد الملك بنقل ديوان مصر من القبطية إلى العربية سنة -87-90هـ.[2] ويبدو أن حركة التعريب هذه كانت شاملة للتخلص من هيمنة ونفوذ الأجناس الأخرى من غير العرب.

ومما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- أن العصر الأموي ميزه ابتعاد عن البساطة في تشييد المساجد، حتى تتلاءم وعظمة الدولة، ومن بين أهداف الأمويين من وراء إنشاء المساجد الجامعة هو إحكام السيطرة على الحركات المناوئة التي يحتمل أن يكون منشؤها المساجد.

- إن بناء المساجد على تلك الصفة كان صيانة للمسلمين من أن تعظم منشآت النصارى في أعينهم، إضافة إلى سعي خلفاء بني أمية إلى تخليد ذكرهم بإنجازات معمارية فريدة من نوعها.

- أن الخليفة الوليد بن عبد الملك كان من أبرز خلفاء بني أمية وأكثرهم نشاطا في مجال العمارة، ومن أشهر إنجازاته المسجد الأموي في دمشق.

- هناك تسامح كبير مع أهل الذمة، ويؤكد ذلك قصة بناء الجامع الأموي، وكيف أن الوليد حرص على إرضائهم، وتقديم التنازلات لهم قبل الإقدام على بنائه.

- أن الإنفاق على بعض المشاريع العملاقة كالجامع الأموي ليدل دلالة واضحة على الرخاء المادي الذي كانت تمر به الدولة الأموية، إذ لا يعقل أن تنفق الدولة على ذلك المشروع أموالا طائلة وهي عاجزة على تغطية نفقاتها الضرورية.

- كانت هناك رقابة شعبية على المسؤول الأموي في مجال الإنفاق، ويؤكد ذلك قصة بناء الجامع الأموي.

- أن مسؤولية الدولة في بناء المدن الجديدة تتوقف عند إنشاء الهياكل القاعدية الأساسية المتمثلة في المسجد ودار الإمارة والسوق والسور والخندق، وتتكفل الرعية بالباقي أي ببناء خططها.

- أن الاهتمام بنظافة المدن وجمالها يدل على مدى الرقي الحضاري الذي بلغته الدولة الأموية.

- أنه كانت للوليد بن عبد الملك أيادي بيضاء على ذوي الحاجات من زمنى وأضراء ومجذومين و...خلدت ذكره وجعلت منه أحب خلفاء بني أمية عند أهل الشام تحديدا.

---

[1] - المصدر السابق ، ص294 .

[2] - المقريزي: المواعظ والاعتبار، ج1، ص184.

– أن الأمويين قد استفادوا من الحضارات الأخرى عن طريق التواصل الانتقائي معها، أي بأخذ ما فيه صلاح لهم ولدولتهم، وأن هناك استعانة بغير المسلمين في مجالات مختلفة كالعمارة والطب وصناعة السفن والبريد...

– لقد ساهم اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي من خلال استصلاح الأراضي، وبناء السدود وسد البثوق،...في ازدهار قطاع الزراعة على وجه الخصوص واقتصاد الدولة عموما.

– أن قطاع الزراعة كان مفتوحا أمام الاستثمار الخاص، وهو ما خفف العبء على الدولة، وساعد في ازدهار القطاع.

– أن كل ما يرد من أموال إلى بيت المال أو يخرج منه يتم تدوينه مما يتيح إمكانية العودة إلى السجلات ومراقبتها وبالتالي الوقوف على أي خلل فيها، وهذا ضيق المجال على المتلاعبين بالأموال.

– أن حركة تعريب الدواوين كانت شاملة والهدف من ورائها هو التخلص من هيمنة ونفوذ الأجناس الأخرى من غير العرب.

الخاتمة:

من خلال دراسة سياسة الإنفاق في العصر الأموي تم الوقوف على مجموعة من الحقائق، والتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، فموارد بيت المال امتازت بالتعدد والتنوع بين العينية والنقدية، منها الخراج المفروض على الأراضي، والجزية المفروضة على الرؤوس، إضافة إلى أموال الصدقات (الزكاة) وخمس الغنائم، وخمس الركاز والمعدن، والعشور المفروض على التجار الأجانب، والأموال التي يصالح عليها المسلمون أعداءهم ... وقائمة طويلة من باقي الموارد الأخرى التي كانت تدعم بيت المال، وتساهم في تغطية نفقات الدولة المختلفة. وقد التزم خلفاء بني أمية وولاتهم بما سار عليه من قبلهم من الخلفاء الراشدين جباية وإنفاقا في الغالب الأعم مع تسجيل بعض المخالفات منها:

– التشدد كثيرا في تقدير الضرائب والتمادي في استقصاء ضريبة الأرض إلى أقصى حدود الاحتمال، لسد الحاجة المتزايدة إلى الأموال، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يعرف بحركة الإلجاء (أي أن

يلجئ المزارع أرضه إلى أمير أو قوي يحتمي به، فيتكفل هو بدفع الخراج) هروبا من ظلم الجباة وثقل الضرائب المفروضة عليهم.

– الزيادة في قيمة الجزية على أهل الذمة في مختلف الأمصار، وفرض الجزية على الرهبان، وبلوغهم حد فرض الجزية على من أسلم من أهل الذمة.

– تكليف مربيي المواشي بحشرها إلى المصدق في مكان معين، خلافا للسنة النبوية التي جعلت من المواضع التي تكون فيها الماشية أماكن لأخذ الصدقة منها.

– أنهم أخذوا الزكاة من المكاتب (العبد)، رغم أن من شروط وجوبها أن يكون مخرجها حرا، كما أخذوها عن الخيل.

– عودة ظهور التقليد الفارسي المتمثل في هدايا النيروز والمهرجان.

– فرضهم ضريبة على حق دية القتيل.

– مبالغة خلفاء بني أمية في العناية بالشعراء من خلال إغداق الهبات والجوائز عليهم، وبلوغهم حد فرض العطاء لهم.

– اعتمادهم مبدأ المفاضلة في فرض العطاء، لكن أساس المفاضلة لديهم هو درجة الولاء للبيت الأموي.

– إنفاقهم الأموال الطائلة للظهور بمظهر الملوك، تأثرا بالشعوب الأخرى من فرس وروما، مبتعدين بذلك عن حياة البساطة والزهد التي عاشها الخلفاء الراشدون.

– اهتمامهم بالمساجد والقصور ومبالغتهم في زخرفتها والإنفاق عليها.

وقد كان اهتمام خلفاء بني أمية منصبا على مجالات معينة، فبالغوا في الإنفاق عليها لدوافع شخصية، أو خدمة لدولتهم، هادفين من وراء الإنفاق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي في مقدمتها توطيد أركان دولتهم، وبقاء الخلافة بين أيديهم، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيس، كان عليهم تحقيق مجموعة من الأهداف الثانوية، كفرض هيبتهم، وكسب ود الشعراء، والتخلص من المناوئين في الداخل، والتغلب على أعداء الخارج...وقد استطاعت الدولة الأموية خلال فترة الدراسة تحقيق جل الأهداف التي سطرتها، فعاش الخلفاء والولاة حياة رغدة، وساد الدولة نوع من الاستقرار الداخلي، وساهمت سياسة الإنفاق الهادفة إلى الجعل منها دولة قوية تمكنت من فرض هيبتها الدولية، واستطاعت التغلب على أعدائها في الخارج ووسعت من رقعتها الجغرافية، التي امتدت من حدود بلاد الصين إلى المحيط الأطلسي.

وأخيرا وبعد إتمام هذا العمل المتواضع، الذي يعتبر غاية الجهد، والذي يبقى في نهاية المطاف عمل بشري لا يخلو من نقص أو تقصير في جانب من جوانبه، وأرجو رغم ذلك أن يكون فيه نفع للمهتمين بهذه الموضوعات، ويبقى الباب مفتوح لأجل استمرار البحث العلمي في الموضوع، أو في بعض جوانبه. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ووفقنا الله إلى كل ما يحب ويرضى.

ملخص المذكرة:

المذكرة بعنوان سياسة الإنفاق في العصر الأموي (41 - 99هـ / 661 – 717م)، وهي تتطرق إلى سياسة الإنفاق خلال عهود الخلفاء الأمويين السبعة الأوائل بداية بمعاوية بن أبي سفيان (41-60هـ / 661– 680م) وصولا إلى سليمان بن عبد الملك (96- 99هـ / 715–717م)، وهي لا تهدف إلى إحصاء كل مجالات الإنفاق، وإنما إلى الوقوف على أهداف الإنفاق على المجالات التي تسنى استخلاصها من المصادر المختلفة وإبراز علاقتها بتطور الدولة ومكانتها الدولية.

والمذكرة مقسمة إلى مقدمة، أربعة فصول وخاتمة، تضمنت المقدمة التعريف بالموضوع، وأسباب اختياره، وأهميته وأهدافه وغيرها من الجزئيات، أما الفصل الأول فعالج موارد بيت المال، أي مصادر الأموال التي كانت ترد إلى بيت المال على اختلاف أنواعها سواء نقدية أو عينية، والمتمثلة في أموال الخراج، والجزية، وأموال الصلح، والعشور، وأموال الزكاة، وأموال الغنائم، وأموال الركاز، بالإضافة إلى قائمة طويلة من موارد أخرى كانت تدعم بيت المال وتساهم في إثرائه، أما الفصل الثاني فتطرق إلى الإنفاق العسكري، وركز على كل ما له علاقة بالجانب العسكري، من دفع عطاء وأرزاق الجند، وصناعة السفن والأسلحة، وإنشاء الحصون وترميم المتضررة منها، وتمويل الحملات العسكرية... بينما خصص

الفصل الثالث للحديث عن الإنفاق الخاص للخلفاء والولاة، من خلال الحديث عن مجالات الإنفاق التي ركزوا عليها، والتي هدفوا من ورائها إلى تحقيق أهداف سياسية وشخصية وكلها في صالح الدولة، كصلة آل البيت، وتقديم الهبات للشعراء، وإجازة من قدموا خدمات للدولة، إضافة إلى الإنفاق على مظاهر الملك من مأكل ومشرب وملبس....

وتطرق الفصل الرابع إلى الجوانب الأخرى للإنفاق وركز على الإنفاق على العمران كتشييد المساجد والدور والقصور، وبناء المدن الجديدة...وكذا الإنفاق على تعريب الدواوين، إضافة إلى الإنفاق على القطاع الزراعي كالإنفاق على سد البثوق، وبناء الجسور والمسنيات... واستصلاح البطائح، إضافة إلى الإنفاق على الجوانب الاجتماعية مع التركيز على الإنفاق الذي استهدف العناية بذوي الحاجات من فقراء ومساكين، ومرضى... مع ملاحظة أن كل فصل ينتهي بمجموعة من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التطرق لمختلف مطالبه ومباحثه.

أما الخاتمة فتضمنت إجابة عن التساؤلات التي تضمنتها إشكالية الدراسة.

وتم استخلاص مجموعة من النتائج نذكر منها:

– موارد بيت المال خلال الفترة المدروسة امتازت بالتعدد والتنوع بين العينية والنقدية، منها الخراج المفروض على الأراضي، والجزية المفروضة على الرؤوس، إضافة إلى أموال الصدقات (الزكاة) وخمس الغنائم، وخمس الركاز والمعدن، والعشور المفروض على التجار الأجانب، والأموال التي يصالح عليها المسلمون أعداءهم ... وقائمة طويلة من باقي الموارد الأخرى التي كانت تدعم بيت المال، وتساهم في تغطية نفقات الدولة المختلفة.

– أن هناك التزام واقتداء من طرف الخلفاء الأمويين بالسنة النبوية وبما سنه الخلفاء الراشدون، فيما يخص جباية الأموال وإنفاقها – في الغالب الأعم – مع تسجيل بعض المخالفات كأخذ الجزية ممن أسلم، وأخذ الزكاة من المكاتب وعن الخيل، وفرض ضريبة على حق دية القتيل... أو تسجيل بعض المستحدثات كهدايا النيروز والمهرجان.

– اعتماد الأمويين مبدأ المفاضلة في فرض العطاء، لكن أساس المفاضلة لديهم هو درجة الولاء للبيت الأموي.

– حرص خلفاء بني أمية وولاتهم على الظهور أمام رعيتهم بمظهر مهيب يعكس مكانتهم، وفي ذلك دليل على تأثرهم بالشعوب التي احتكوا بها من فرس وروما ن.

– ساهم نظام العطاء والرزق إضافة إلى كل ما كان يحصل عليه الجندي من دعم مادي من قبل الدولة في ذهابه إلى القتال وهو مرتاح البال، مطمئن على مستقبل أسرته، مما جعله يستميت في الدفاع عن دولته ضد أعدائها.

– أنه كانت هناك رقابة ومحاسبة للعمال ومتابعة من الخليفة أو الوالي لما ينفق أو يخرج من بيت المال من أموال، أو من دار الرزق من مواد عينية.

– استطاعت الجيوش الأموية بلوغ درجة عالية من الجاهزية عدة وعددا أقر بها الأعداء، وهي التي كانت من بين أسباب انتصاراتهم.

– أن الإنفاق على بعض المشاريع العملاقة كالجامع الأموي ليدل دلالة واضحة على الرخاء المادي الذي كانت تمر به الدولة الأموية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Abstract

The memoire is entitled « Expenditure Policy in the Umayad Era » (41-99 H/ 661-717 AD).

It is concerned with the expenditure policy during the reigns of the first seven Umayyad caliphs, from Muaouiya Ibn AbiSufyan (41-60 H/ 661-680 AD) to Suleiman Ibn Abdul Malik (96-99 H/ 715-717 AD). It is not meant to deal with all areas of expenditure, but to focus on the objectives of spending taken from different sources, and show their relationship to the development of the state and its international status.

It is divided into an introduction, four chapters, and a conclusion. The introduction contains a definition of the topic,

the reasons why it has been chosen, its importance and other details.

The first chapter deals with the resources of the treasury (treasure house) in cash or in goods, mainly ransoms, money of reconciliations, booties, zakat, tithing…and many other resources.

The second chapter deals with military spending and everything related to military ; salaries of soldiers, naval industry, armament construction of fortresses, and the financing of military campaign's.

The third chapter speaks about the private spending of the caliphs and the governors. It shows the areas where money is spent the most in order to reach some political and personal goals such as the gifts given to poets and rewards to those who served the state, in addition to food and clothes…

The fourth chapter is about other fields of spending, mainly in urbanism, like the construction of mosques, palaces and new cities and the arabisation of government offices, as well, in addition to spending on agriculture and some social affairs like helping the the poor. Each chapter ends with a set of inferences.

The conclusion contains answers to questions related to the topic of the study.

Here are some of the results of the study:

There were many different resources of the treasury house during the period studied. This includes lands abscess, tributes, zakat, booties, taxes and tithes imposed on foreign tradesmen… and many other resources.

A commitment by Umayyad caliphs to follow the sunnah of the prophet and the clear. Sighted caliphs in collecting and

spending money, with some infractions such as the ransom taken from the one who converts to Islam, zakat of offices and horses… or introducing some new habits and practices like the newroz festival.

The Umayads offer according to the degree of loyalty to the Umayads family.

The Umayyad caliphs and governors has a big concern to a majestic look in front of their people. This attitude is the result of their contact with other people like the Persians and the Romans and their influence on them.

The system of gifts and state financial support given to soldiers made them fight tooth and nail to defend their country.

There was supervision and accounting of workers and follow-up of the caliph or the governor for all what is spent from the treasury house or taken from the livelihood house.

All the Umayads military victories and glories were thanks to a powerful army that made the Umayads a powerful nation.

The spending on some huge projects like the Umayads mosque is a good sign of the prosperity of the Umayads dynasty.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Résumé :

Le mémoire est intitulé politique des dépenses pendant la dynastie Omeyyade (41-99 AH / 661-717 AD).Il traite la politique des dépenses au cours des ères des sept premiers califes omeyyades ; de Muawiya ibn Abi Sufyan (41-60h / 661-680 m) jusqu'à Sulaiman bin Abdul Malik (96 - 99 e / 715-717m)il ne vise pas à compter tous les domaines de dépenses, mais de se tenir sur les dépenses dans les domaines possibles provenant de différentes sources et de mettre en évidence leur relation avec le développement de l'État et son poids international. le mémoire est divisé en une introduction, quatre chapitres et une conclusion.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

L'introduction une définition du thème, les raisons pour lesquelles on l'a choisi, son importance, et d'autres détails.

Le premier chapitre parle des ressources financières de toutes sortes qui alimentent le trésor de l'état, que se soit en espèces ou d'autres manières, notamment les 'kharaj', la djizya, l'argent des réconciliations, les butins, la zakat, la dime…ainsi que d'autres ressources.

Le deuxième chapitre parle des dépenses militaires en concentrant sur tous qui a relation avec le coté militaire, les salaires des soldats, l'industrie navale, l'armement, la construction et la réparation des forteresses, et le financement des compagnes militaire.

Le troisième chapitre parle des dépenses privées des califes et des gouverneurs, il explique les domaines dans lesquels on dépense le plus pour atteindre des objectifs politiques et personnels, le tout dans l'intérêt de l'état, tel que les dons aux poètes, les récompenses à ceux qui ont servi l'état, en plus de la nourriture, l'habit…

Le quatrième chapitre parle d'autres domaines de dépense, notamment les dépenses dans l'urbanisme, tel que la construction des mosquées, les palais et les nouvelles villes. Ainsi que les dépenses pour l'arabisation des registres de gouvernement, en plus des dépenses dans le secteur agricole ; construction des barrages , les ponts… et aussi les dépenses sociales, en concentrant sur celles réservées aux nécessiteux et aux pauvres.

A noter que chaque chapitre se termine par un ensemble de constatations.

La conclusion contient des réponses aux questions comprises dans l'étude parmi ces résultats :

Les ressources du trésor pendant la période étudiée étaient multiples et diverses en nature et en espèces, dont l'impôt sur les terres, le tribut, l'aumône, les butins, les taxes et les dimes imposées aux commerçants… ainsi que d'autres ressources qui contribuent à couvrir les différentes dépenses de l'état.

Un engagement des califes Omeyades a suivre la sunna et au model des califes rashidun – plus souvent – en ce qui concerne la collecte et le décaissement des fonds, avec certaines infractions tel que la rançon prise de celui qui se converti en Islam, la zakat des esclaves et des chevaux… on exercer quelques nouveautés comme les cadeaux de nayruz et le mehrajan.

L'adoption des Omeyades du principe de différenciation dans l'offre selon le degré de loyauté aux Omeyades.

Le souci des califes et des gouverneurs Omeyades de se montrer majestueux devant leur peuple. Cette attitude est due au contact, des Omeyades avec d'autres peuples tel que les perses et les romains et leur influence sur eux.

Le system des dons avec tout le soutien matériel fourni par l'état au soldat laissent ce dernier faire la guerre et défendre sa patrie avec acharnement.

Il y avait du contrôle et de la comptabilité des travailleurs ainsi qu'un suivi directe du calife ou gouverneur de toute dépense et de tout ce qui sort du trésor ou de la chambre des moyens de subsistance.

Tous les achèvements et la gloire des Omeyades étaient grâce à une armée forte et bien préparée, et qui faisait des Omeyades une puissance redoutable.

Les dépenses consacrées à la réalisation de certains projets géants tel que la mosquée des Omeyades à damas indique la richesse et la prospérité de la dynastie Omeyade.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر والمراجع

1 – المصادر:

1- القرآن الكريم.

2- الأبشيهي شهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور (ت 852 هـ): المستطرف في كل فن مستظرف، (مصر، عالم الكتب، 1419 هـ).

3- ابن أبي أصيبعة أحمد بن القاسم بن خليفة (ت 668 هـ): عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق الدكتور نزار رضا، (بيروت، دارمكتبة الحياة، د ت).

4- ابن أبي شيبة (ت 235 هـ): الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق كمال يوسف الحوت، (ط1، الرياض، مكتبة الرشد، 1409 هـ).

- ابن الأثير علي بن أبي الكرم (ت 630 هـ):

5- أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، (ط1، دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1994 م).
6- الكامل في التاريخ، تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1407 هـ - 1987 م، وطبعة دار الكتاب العربي بيروت، 1417 هـ - 1997 م).تحقيق عمر عبد السلام تدمري.
7- ابن الأثير، أبو السعادات (ت 606 هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر، (بيروت، المكتبة العلمية، 1399 هـ - 1979م).
8- الأزهري محمد بن أحمد الهروي، أبو منصور (ت 370 هـ): تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، (ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2001 م).
9- البخاري محمد بن إسماعيل (ت 256 هـ): الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، (ط 1، دار طوق النجاة، 1422 هـ).
10- البُستي محمد بن حبان (ت 354هـ): مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تحقيق مرزوق علي إبراهيم، (ط1، المنصورة، دار الوفاء، 1411هـ - 1991م).
11- البغوي أبو القاسم عبد الله بن محمد (ت 317 هـ): معجم الصحابة، تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، (ط1، الكويت، مكتبة دار البيان، 1421 هـ - 2000 م).

- البلاذري أحمد بن يحي بن جابر (ت 279 هـ):

12- جمل من أنساب الأشراف، حققه وقدم له سهيل زكار ورياض زركلي، (ط 1، دار الفكر، 1417 هـ - 1996م).
13- فتوح البلدان، (بيروت، دار ومكتبة الهلال، 1988م).
14- ابن بكار العباس (ت 222هـ): أخبار الوافدات من النساء على معاوية بن أبي سفيان، تحقيق سنية الشهابي، (ط 1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1403هـ - 1983م).

- ابن تغري بردي جمال الدين (ت 874 هـ):

15- مورد اللطافة في من ولي السلطنة والخلافة، تحقيق نبيل محمد عبد العزيز أحمد، (القاهرة، دار الكتب المصرية، د ت).
16- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (مصر، دار الكتب، دت).

17- التوحيدي أبو حيان علي بن محمد بن العباس (ت نحو 400 هـ): البصائر والذخائر، تحقيق وداد القاضي، (ط 1، بيروت، دار صادر، 1408 هـ - 1988م).
18- ابن تيمية تقي الدين أحمد بن عبد الحليم (ت 728 هـ): منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق محمد رشاد سالم، (ط 1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1406 هـ - 1986 م).
19- ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت 597 هـ): المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1412 هـ - 1992 م).
20- الحموي ياقوت بن عبد الله (ت 626 هـ): معجم البلدان، (ط 2، بيروت، دار صادر، 1995م).
21- الحميري محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (ت 900 هـ): الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، (ط 2، بيروت، دار السراج، 1980 م).
22- ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد (ت 808 هـ): ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق خليل شحادة، (ط1، بيروت، دار الفكر، 1408 هـ - 1988 م).
23- ابن خلكان شمس الدين أحمد بن محمد (ت 681 هـ): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، (بيروت، دار صادر، د ت).
24- خليفة بن خياط (ت 240 هـ): تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق أكرم ضياء العمري، (ط2، دمشق، دار القلم، 1397 هـ).
25- الدينوري أحمد بن داود (ت 282 هـ): الأخبار الطوال، تحقيق عبد المنعم عامر، (ط1، القاهرة، دار إحياء الكتب العربي، 1960).
26- الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت 748 هـ):
27- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، (ط 2، بيروت، دار الكتاب العربي، 1413هـ- 1993 م).
28- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة، (ط 1، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1413 هـ - 1992 م).
29- سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (ط 3، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ - 1985 م).

30- الربعي محمد بن عبد الله (ت 379 هـ): تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، (ط1، الرياض، دار العاصمة، 1410هـ).
31- الزبيري أبو عبد الله (ت 236هـ): نسب قريش، تحقيق ليفي بروفنسال، (ط3، القاهرة، دار المعارف، د ت).
32- ابن سعد محمد بن سعد بن منيع (ت 230 هـ): الطبقات الكبرى، محمد عبد القادر عطا، (ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1410 هـ - 1990 م).
33- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ): تاريخ الخلفاء، تحقيق حمدي الدمرداش، (ط 1، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1425 هـ - 2004م).
34- الشهرستاني محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر (ت 548 هـ): الملل والنحل، الناشر مؤسسة الحلبي.
35- الأصبهاني أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد (ت 356 هـ): مقاتل الطالبيين، تحقيق أحمد صقر، (بيروت، دار المعرفة، د ت).
36- الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت 430 هـ): معرفة الصحابة، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، (ط1، الرياض، دار الوطن للنشر، 1419 هـ - 1998م).
37- الطبري أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310 هـ): تاريخ الرسل والملوك، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، (ط 2، مصر، دار المعارف، د ت).
38- الطرطوشي محمد بن محمد بن الوليد (ت 520هـ):سراج الملوك،(مصر، 1289هـ - 1872م) .
39- ابن الطقطقى محمد بن علي بن طباطبا (ت 709 هـ): الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، تحقيق عبد القادر محمد مايو، (ط 1، بيروت، دار القلم العربي، 1418هـ - 1997م).
40- الطيالسي أبو داود سليمان بن داود (ت 204 هـ): مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، (ط 1، مصر، دار هجر، 1419 هـ - 1999م).
41- ابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد (ت 463 هـ): الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي محمد البجاوي، (ط 1، بيروت، دارالجيل، 1412 هـ - 1992 م).
42- ابن عبد الحكم عبد الرحمن بن عبد الله (ت 257 هـ): فتوح مصر والمغرب، (مكتبة الثقافة الدينية، 1415 هـ).
43- ابن عبد ربه شهاب الدين أحمد بن محمد (ت 328 هـ): العقد الفريد، (ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1404 هـ).

44- أبو عبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله (ت 224 هـ): كتاب الأموال، تحقيق خليل محمد هراس، (بيروت، دار الفكر، د ت).
45- ابن العديم عمر بن أحمد بن هبة الله الملقب بكمال الدين (ت 660 هـ): بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق سهيل زكار، (دارالفكر، د ت).
46- أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم (ت 333 هـ): المحن، تحقيق عمر سليمان العقيلي، (ط1، الرياض، دارالعلوم، 1404هـ - 1984م).
47- ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله (ت 543 هـ): العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، (ط 1، المملكة العربية السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، 1419 هـ).
48- ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله (ت 571 هـ): تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، (دار الفكر، 1415 هـ - 1995 م).

- العسقلاني ابن حجر أحمد بن علي بن محمد (ت 852 هـ):

49- الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415 هـ).
50- نزهة الألباب في الألقاب، تحقيق عبد العزيز محمد بن صالح السديري، (ط1، الرياض، مكتبة الرشيد، 1409 هـ - 1989 م).

- العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت نحو 395 هـ):

51- جمهرة الأمثال، (بيروت، دار الفكر، د ت).
52- الأوائل، (ط 1، طنطا، دار البشير، 1408 هـ).
53- العليمي عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن (ت 928 هـ): الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، تحقيق عدنان يونس عبد المجيد نباتة، (عمان، مكتبة دنديس، دت).
54- ابن فارس القزويني، أبو الحسين (ت 395 هـ): مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، 1399هـ - 1979م).
55- أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود (ت 732 هـ): المختصر في أخبار البشر، (ط 1، المطبعة الحسينية المصرية، د ت).

56- ابن فضل الله العمري (ت 749 هـ): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، (ط1، أبو ظبي، المجمع الثقافي، 1423 هـ).
57- ابن قتيبة الدينوري أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت 276 هـ): المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، (ط 2، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992 م).
58- القلقشندي أحمد بن علي بن أحمد (ت 821 هـ):
59- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، (بيروت، دار الكتب العلمية، د ت).
60- مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، (ط 2، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، 1985 م).

- ابن كثير عماد الدين أبي الفداء إسماعيل (ت 774 هـ):

61- البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط1، دارهجر، 1418 هـ - 1998 م).
62- البداية والنهاية، (دار الفكر، 1407هـ- 1986 م).
63- الكندي محمد بن يوسف بن يعقوب (ت بعد 355 هـ): كتاب الولاة وكتاب القضاة، تحقيق محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1424هـ - 2003 م).
64- مالك بن أنس بن مالك (ت 179 هـ): موطأ الإمام مالك، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، (ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1406هـ - 1985 م).
65- الماوردي علي بن محمد بن محمد (ت 450هـ): الأحكام السلطانية، (القاهرة، دار الحديث، د ت).
66- المزي يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف (ت 742 هـ): تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1400 هـ - 1980 م).
67- ابن مسكويه أحمد بن محمد (ت 421 هـ): تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق أبو القاسم إمامي، (ط1، طهران، سروش، 2000 م).
68- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261 هـ): المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د ت).

69- المقدسي المطهر بن طاهر (ت نحو 355هـ): البدء والتاريخ،(بور سعيد، مكتبة الثقافة الدينية،د ت).
70- المقدسي محمد بن أحمد (ت نحو 380 هـ): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، (ط3، القاهرة، مطبعة مدبولي، 1411 هـ - 1991 م).
71- المقريزي تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (ت 845 هـ): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1418 هـ).
72- المنجم إسحاق بن الحسين (ت ق 4 هـ): آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، (ط1، بيروت، عالم الكتب، 1408 هـ).

- ابن منظور محمد بن مكرم بن علي (ت 711 هـ):

73- لسان العرب، (ط3، بيروت، دار صادر، 1414 هـ).
74- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق روحية النحاس ورياض عبد الحميد مراد ومحمد مطيع، (ط1، دمشق، دار الفكر، 1402هـ - 1984 م).
75- الميداني أحمد بن محمد، أبو الفضل (ت 518 هـ): مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت، دار المعرفة، د ت).
76- النسائي أحمد بن شعيب بن علي (ت 303 هـ): السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه حسن عبد المنعم شلبي، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421 هـ - 2001 م).
77- النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد (ت 733 هـ): نهاية الأرب في فنون الأدب، (ط1، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، 1423 هـ).
78- اليافعي عبد الله بن أسعد بن علي (ت 768 هـ): مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، (ط1، القاهرة، دار الكتب العلمية، 1417 هـ - 1997 م).
79- اليعقوبي أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب (ت حوالي 380 هـ): تاريخ اليعقوبي، (بيروت، دار صادر، د ت).
80- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت 182 هـ): الخراج، تحقيق طه عبد الرءوف سعد وسعد حسن محمد، (المكتبة الأزهرية للتراث، د ت).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

2 – المراجع

1- أبو صفية جاسر بن خليل: برديات قرة بن شَريك العبسي دراسة وتحقيق، (ط1، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1425 هـ - 2004 م).

2- أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل: معجم اللغة العربية المعاصرة، (ط1، عالم الكتب، 1429 هـ - 2008 م).

3- بروكلمان كارل: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، (ط5، بيروت، دار العلم للملايين).

4- حسن إبراهيم حسن: تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج1، الدولة العربية في الشرق ومصر والأندلس، (1 - 132 هـ / 622 - 749 م)، (ط14، بيروت، دار الجيل بالاشتراك مع مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، 1416 هـ - 1996 م).
5- خماش نجدة: الإدارة في العصر الأموي، (ط1، دمشق، دار الفكر، 1400هـ - 1980م).
6- خماش نجدة: الشام في صدر الإسلام من الفتح حتى سقوط خلافة بني أمية، دراسة للأوضاع الاجتماعية والإدارية، (ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1987).
7- دانيال دينيت: الجزية والإسلام، ترجمة فوزي فهيم جاد الله، (بيروت، دار مكتبة الحياة، د ت).
8- رمضان هويدا عبد العظيم: المجتمع في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى العصر الفاطمي، (مصر، مكتبة الأسرة، د ت).
9- الرواضية صالح محمد: زياد بن أبيه ودوره في الحياة العامة في صدر الإسلام، (ط1، 1994).
10- الزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق الملقّب بمرتضى (ت 1205 هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق جموعة من المحققين، (دار الهداية، د ت).
11- الزركلي خير الدين بن محمود بن محمد (ت 1396 هـ): الأعلام، (ط15، دار العلم للملايين، 2002 م).
12- زعرور إبراهيم وأحمد علي: تاريخ العصر الأموي السياسي والحضاري، (منشورات جامعة دمشق، 1416 - 1417 هـ / 1995 - 1996 م).
13- زيدان جرجي: تاريخ التمدن الإسلامي،ج 3، (بيروت، دار مكتبة الحياة، د ت).
14- سالم عبد العزيز: دراسات في تاريخ العرب تاريخ الدولة العربية، (مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، د ت).
15- سامعي إسماعيل: علم التاريخ عند العرب والمسلمين دراسة في المناهج والمصادر، (قسنطينة، المطبوعات البيداغوجية لكلية الآداب والحضارة الإسلامية، السنة الجامعية: 2013 - 2014م).
16- الناصري شهاب الدين أحمد بن خالد بن محمد (ت 1315 هـ): الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، (الدار البيضاء، دار الكتاب، د ت).
17- سمية بنت محمد فرج الوافي: التعليم في الشام في العصر الأموي، (مذكرة ماجستير، جامعة أم القرى، 1428 هـ).
18- السيد مجدي فتحي: تاريخ الإسلام والمسلمين في العصر الأموي، (طنطا، دار الصحابة للتراث، 1418 هـ - 1998 م).

19- سيدة إسماعيل كاشف: مصر في فجر الإسلام، من الفتح إلى قيام الدولة الطولونية، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994).
20- الشرواني أحمد بن محمد بن علي (ت 1253 هـ): نفحة اليمن فيما يزول بذكره الشجن، (ط1، مصر، مطبعة التقدم العلمية، 1324 هـ).
21- شلبي أحمد: كيف تكتب بحثا أو رسالة، دراسة منهجية لكتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، (ط21، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1992 م).
22- صالح محمد أمين: النظام المال والاقتصادي في الإسلام، (ط1، جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1404 هـ - 1984 م).
23- صفوت أحمد زكي: جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، (بيروت، المكتبة العلمية، د ت).
24- الصلابي علي محمد: الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، (بيروت، دار المعرفة، د ت).
25- الطنطاوي علي: الجامع الأموي في دمشق، (جدة، دار المنارة).
26- عبد العزيز عبد الله السلّومي: ديوان الجند، نشأته وتطوره في الدولة الإسلامية حتى عصر المأمون، (ط1، مكة، مكتبة الطالب الجامعي، 1406هـ - 1986م).
27- العصامي عبد الملك بن حسين بن عبد الملك (ت 1111 هـ): سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419 هـ - 1998م).
28- العلايلي عبد الله وآخرون: المنجد في الأعلام، (ط27، بيروت، دار المشرق، 2005م).
29- علي جمعة محمد: المكاييل والموازين الشرعية، (ط2، القاهرة، 1421هـ - 2001م).
30- ابن العماد عبد الحي بن أحمد بن محمد (ت 1089 هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (ط 1، بيروت، دار ابن كثير، 1406 هـ - 1986 م).
31- العمري أكرم ضياء: عصر الخلافة الراشدة، محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق مناهج المحدثين، (ط6، الرياض، مكتبة العبيكان، 1430 هـ - 2009م).
32- عنان محمد عبد الله: دولة الإسلام في الأندلس، (ط4، القاهرة، 1417هـ - 1997م).
33- الغضبان منير محمد: معاوية بن أبي سفيان صحابي كبير وملك مجاهد، (دمشق، دار القلم، د ت).
34- فرقاني محمد: السياسة المالية للخليفة عمر بن عبد العزيز على ضوء رسائله، (قسنطينة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، د ت).

35- فلهوزن يوليوس: تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، (القاهرة، 1968 م).
36- كرد علي محمد بن عبد الرزاق بن محمد (ت 1372هـ): خطط الشام، (ط3، دمشق، مكتبة النوري، 1403 هـ - 1983 م).
37- الكاندهلوي محمد يوسف بن محمد إلياس (ت 1384 هـ): حياة الصحابة، تحقق، بشار عوّاد معروف، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1420 هـ - 1999 م).
38- محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي: معجم لغة الفقهاء، (ط2، دار النفائس، 1408هـ - 1988م).
39- المنجد في اللغة، (ط41، بيروت، دار المشرق، 2005).
40- ول ديورانت: قصة الحضارة، تقديم محي الدين صابر، ترجمة زكي نجيب محمود وآخرين، (بيروت، دار الجيل، 1408 هـ - 1988 م).
41- اليحي يحي بن إبراهيم: الخلافة الراشدة والدولة الأموية من فتح الباري جمعا وتوثيقا، (دار الهجرة للنشر والتوزيع، د ت).

فهرس الأعـلام

- أ -

- أبا العريان: 70، 71.
- ابن الأثير: 5، 47، 49، 53، 59، 73، 88، 96.
- ابن الجوزي: 97.
- ابن العماد: 92.
- ابن تغري بردي: 97.
- ابن حجيرة: 23.
- ابن خلكان: 59.
- ابن سعد: 5، 45.

- ابن عساكر: 6، 66، 77.
- ابن كثير عماد الدين أبي الفداء إسماعيل: 41، 47، 49، 63، 78، 82، 88، 89، 90، 92، 93، 94، 95، 97، 101.
- ابن مرجانة: 63.
- أبو الفداء: 90.
- أبي الجهم بن أبي كنانة الكلبي: 72.
- أبي سفيان: 71.
- أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي: 7.
- أبو عبيدة بن الجراح: 92.
- أبو عبيدة بن زياد: 53.
- أبو موسى الأشعري: 31.
- أبو يعلى: 13.
- أبي عبيد الله الأشعري: 95.
- أبي فديك: 43.
- أبي هريرة: 78.
- الأحنف بن قيس: 75.
- الأخطل: 70.
- أروى بنت الحارث بن عبد المطلب: 60.
- أسامة بن زيد التنوخي: 14، 100.
- إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب الخزاعي: 101.
- أمين فارس: 8.
- أمية بن عبد الله: 48.

- ب -

- البخاري: 74.
- بسيل: 38، 46.
- بكير: 49.
- البلاذري: 4، 6، 40، 44، 48، 52، 54، 69، 70، 79، 87، 88، 96، 97، 98، 99، 103.

- ت -

- ث -

- ج -

- جارية بن قدامة: 75.
- الجزل سعيد بن شرحبيل بن عمرو بن الأرقم الكندي: 72.
- الجون بن قتادة: 76.

- ح -

- حبيش بن دلجة القيني: 47.
- الحُتات بن يزيد: 76.
- الحجاج بن يوسف: 2، 14، 18، 22، 23، 28، 39، 41، 42، 43، 48، 51، 55، 64، 71، 72، 82، 83، 87، 97، 99، 100، 103.
- حجر بن عدي: 45، 54، 62.
- حرب بن أمية: 64.
- حسان بن النعمان الغساني: 49، 97.
- حسن إبراهيم حسن: 93.
- الحسن بن الحر: 26.
- الحسن بن علي: 58، 59، 60، 61، 63، 65.
- الحسين بن علي: 58، 63، 64، 74، 75.
- حيان بن أبجر الكناني: 72.

- خ -

- خالد بن الوليد: 92.
- خالد بن عبد الله القسري: 41، 100.
- خليفة بن خياط: 29، 51، 59.
- خولة بنت جعفر الحنفية: 66.

- د -

- دانيال دينيت: 8، 18، 22.
- داهر: 28.

- ذ -

- الذهبي: 5، 28، 74، 97.

- ر -

- رجاء بن حيوة الكندي: 89، 90.
- رحمون عبد القادر: 2.
- رتبيل: 29، 39، 43، 48.

- ز -

- زحاف الخارجي: 40.
- زفر بن الحارث: 52.
- الزهري: 79.
- زياد الأعجم: 69.
- زياد بن أبي سفيان، ابن أبيه، ابن عبيد، بن سمية: 2، 14، 38، 40، 42، 45، 46، 54، 55، 63، 64، 71، 79، 98، 99.

- س -

- سعيد بن جبير: 48.
- سعيد بن عبد الملك: 100.
- سعيد بن عثمان بن عفان: 29.
- سفيان بن الأبرد الكلبي: 48.
- سليمان بن عبد الملك: 1، 14، 38، 49، 51، 80، 83، 92، 96، 97، 98، 100، 107.
- سلم بن زياد: 53.

- ش -

- شبيب الخارجي: 32، 48، 72.
- الشعبي: 68.

- ص -

- صالح بن عبد الرحمن: 103.

- ض -

- الضحاك بن قيس الفهري: 63.
- ضياء الدين الريس: 15.

- ط -

- الطبري أبو جعفر محمد بن جرير: 4، 32، 41، 42، 44، 45، 48، 75، 76، 82، 88، 89.

- طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي: 53.
- ظ -
- ع -
- عائشة أم المؤمنين: 58، 62، 63، 88.
- عاصم بن أبي هاشم بن عتبة: 43.
- عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي:41، 102.
- عبد الرحمن بن أبي بكر: 73.
- عبد الرحمن بن حسان: 69.
- عبد الرحمن بن سلمان: 93.
- عبد العزيز بن مروان: 22، 23، 28، 40، 75، 82، 97، 100.
- عبد العزيز عبد الله السلومي: 2.
- عبد الله بن أبي عمرو: 76.
- عبد الله بن الزبير: 47، 51، 52، 65، 67، 87.
- عبد الله بن جعفر بن أبي طالب: 58، 59، 65، 66، 70.
- عبد الله بن حنظلة: 76.
- عبد الله بن دراج: 98.
- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب: 59، 64، 65، 91.
- عبد الله بن عبد الملك: 104.
- عبد الله بن عمر بن الخطاب:74.
- عبد الملك بن مروان: 1، 14، 22، 28، 42، 48، 49، 51، 52، 55، 64، 67، 68، 69، 70، 72، 75، 77، 78، 79، 80، 82، 87، 89، 90، 91، 95، 97، 100، 102، 103.
- عبد شمس: 68.
- عبيد الله بن أبي بكرة: 29.
- عبيد الله بن زياد: 18، 29، 43، 55، 63، 64، 75، 76.
- عبيد الله بن نبهان: 54.
- عبيد بن هرمز: 93.
- عثمان بن حنيف: 12.
- عثمان بن عفان: 29، 78، 79، 84.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- عثمان بن يزيد بن خالد بن عبد الله بن خالد بن أسيد: 79.
- عروة بن المغيرة: 73.
- عقبة بن نافع الفهري: 87، 96.
- علي بن أبي طالب: 21، 58، 60، 78، 84.
- عمارة بن تميم: 39.
- عمر بن الخطاب: 1، 11، 12، 13، 14، 26، 31، 34، 42، 45، 56.
- عمر بن عبد العزيز: 1، 2، 8، 25، 26، 30، 33، 34، 88، 95، 98.
- عمر بن عبيد الله بن معمر: 42.
- عمران بن حطان الخارجي: 46.
- عمرو بن العاص: 39، 60.
- عمرو بن سعيد الأشدق: 75.

- غ -

- ف -

- فرقاني محمد: 2.
- فوزي فهيم جاد الله: 8.

- ق -

- قتيبة بن مسلم الباهلي: 30، 38.
- قرة بن شريك: 2، 7، 38، 81، 90، 93.
- قريب الخارجي: 40.
- قطري بن الفجاءة الخارجي: 72.
- القلقشندي: 7، 90، 102.

- ك -

- كارل بروكلمان: 8، 93.

- ل -

- ليون: 49.

- م -

- المأمون: 2، 90.
- الماوردي: 6، 7، 13.
- محمد ابن الحنفية: 58، 66، 67، 76.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- محمد بن القاسم الثقفي: 28، 48.
- محمد بن مروان: 52.
- محمد صلى الله عليه وسلم، رسول، النبي: 11، 19، 20، 21، 27، 28، 37، 38، 58، 63، 74، 80، 84، 87، 91، 96.
- محمد عبد الهادي أبو ريدة: 8.
- المختار الثقفي: 66.
- مروان بن الحكم: 47، 52، 68.
- المسور بن مخرمة: 75.
- المساور بن هند بن قيس بن زهير بن جذيمة العبسي: 69.
- مسلم بن عقبة: 41، 47، 63.
- مسلم بن عقيل: 75.
- مسلمة بن عبد الملك: 15، 53، 99.
- مصعب بن الزبير: 72.
- مصقلة بن هبيرة الشيباني: 29.
- معاذ بن جبل: 19، 21.
- معاوية بن أبي سفيان: 1، 15، 17، 18، 30، 34، 35، 39، 40، 42، 43، 44، 50، 51، 53، 54، 55، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 65، 66، 69، 71، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 80، 82، 98، 100، 101، 107.
- معقل: 75.
- المغيرة بن شعبة: 45، 54، 73.
- المقدسي محمد بن أحمد: 6، 89، 94.
- المقريزي: 101.
- المنذر بن الزبير: 76.
- المنصور الخليفة العباسي: 14.
- منير البعلبكي: 8.
- المهدي الخليفة العباسي: 95.
- المهلب بن أبي صفرة: 44، 71.
- موسى بن نصير: 28.

- ناجية بن مرثد الحضرمي: 32.
- نجدة خماش: 8، 101، 102.
- نصيب بن رباح (أبو محجن الأسود): 70.
- النعمان بن بشير: 40.

- هـ -

- و -

- ولادة بنت العباس بن جزي بن الحارث بن زهير بن جذيمة: 69.
- الوليد بن عبد الملك: 1، 28، 29، 51، 69، 79، 82، 86، 88، 89، 90، 92، 93، 94، 95، 97، 99، 100، 101، 102، 103.
- الوليد بن عتبة: 78.

- ي -

- يحي بن حنظلة: 81.
- يزيد بن المهلب: 83.
- يزيد بن زياد: 53.
- يزيد بن سلام: 89.
- يزيد بن عمر بن هبيرة: 100.
- يزيد بن معاوية: 28، 47، 58، 59، 63، 64، 65، 66، 67، 69، 73، 74، 76، 77، 84، 87، 90.
- اليعقوبي: 5، 30، 51، 52.
- يوليوس فلهوزن: 8.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأماكن والبلدان

- أ -

- أذربيجان: 16.
- الأردن: 16، 17، 80، 103.
- أرض الجبل: 16.
- أرض الروم: 53.
- أشقوة: 38، 93.
- افريقية: 17، 28، 35، 49.
- الأندلس: 17، 35.
- أَنْصِنَا: 100.
- أنطاكية: 50، 51، 52.
- أنطرطوس: 50.
- الأهواز: 16، 97.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- إيران: 102.
- إيلياء: 102.

- ب -

- باب الجابية: 92.
- البحرين: 16.
- بحيرة طبرية: 82.
- بخارى: 28، 29.
- البصرة: 43، 44، 50، 55، 76، 79، 86، 97.
- البطيحة: 99.
- بعلبك: 50، 80.
- بلاد إفريقية: 17، 35.
- بُلُنْيَاس: 50.

- ت -

- تونس: 96، 97.

- ث -

- ج -

- الجابية: 37، 80، 92.
- جبل اللكام: 52، 53.
- جزيرة الروضة: 100.
- الجزيرة: 17.

- ح -

- حلوان: 16، 100.
- حمص: 16.

- خ -

- خراسان: 51.
- خوارزم: 30، 51.
- الخورنق: 83.
- خيبر: 11.

- د -

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- درابجرد: 61.
- دمشق: 5، 16، 17، 28، 30، 47، 54، 79، 80، 86، 87، 89، 92، 93، 94، 95، 102، 103.
- الديل: 54.
- الدينور: 16.

- ذ -

- ر -

- الرملة: 96، 97، 98.
- الري: 16.

- ز -

- س -

- سلوقية: 51.
- سمرقند: 30.
- السواد: 11، 12، 13، 14، 16، 18.

- ش -

- الشام: 2، 17، 40، 53، 54، 55، 67، 89، 97، 101، 102.
- شيراز: 51.

- ص -

- الصِّنَّبْرَة: 80.
- صنعاء: 86.

- ض -

- ط -

- ظ -

- ع -

- العراق: 2، 18، 42، 55، 63، 64، 79، 83، 97، 98.
- عسقلان: 51.
- عكا: 51.
- العواصم: 16، 74.

- غ -

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

– ف –

- فارس: 16، 94.
- فسا: 60.
- الفسطاط: 81، 82، 86.
- فلسطين: 16، 17، 47، 97، 98.

– ق –

- قبرص: 17.
- القدس: 91، 98.
- القسطنطينية: 49، 53، 102.
- قصر المنيّة: 82.
- قُصير عمرة: 82.
- قنسرين: 16.
- القيروان: 28، 87، 96.
- قَيْسارية: 51.

– ك –

- كسكر: 46، 97.
- كُوَر دجلة: 16، 44.
- الكوفة: 32، 40، 43، 50، 54، 55، 73، 79، 86، 97، 99.

– ل –

– م –

- ما وراء النهر: 49.
- المدائن: 72، 89، 97.
- المدينة المنورة: 43، 64، 76، 84، 86.
- مرَقِيّة: 50.
- المسجد الحرام: 87، 88.
- المسجد النبوي: 88.
- مصر: 2، 14، 16، 22، 23، 28، 39، 81، 89، 90، 97، 100، 102، 103.
- المِصّيصَة: 51، 52.
- المغرب: 17، 35، 55، 94.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- مكة: 82.
- الموصل: 16، 22، 100.

- ن -

- نهاوند: 16.
- نهر الملك: 12.

- هـ -

- الهند: 94.
- همذان: 16.

- و -

- واسط: 96، 97.

- ي -

- اليمامة: 16.
- اليمن: 17، 19، 21، 28.

فهرس القبائل والجماعات والأمم

- أ -

- الآبقون: 22.
- الأزارقة: 72.
- آل أبي طالب: 64.
- آل البيت: 4، 5، 58، 59، 60، 65.
- آل حرب: 65.
- الأمويون، الأمويين، بني أمية، بنو أمية: 1، 2، 3، 6، 7، 8، 14، 15، 18، 21، 22، 23، 25، 26، 27، 34، 35، 43، 44، 49، 50، 55، 56، 58، 59، 64، 68، 70، 71، 73، 74، 75، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 86، 87، 92، 95، 96، 98، 99، 100، 102، 103، 104، 105، 106، 108، 109.
- الأمة العربية: 70.
- أنصار عثمان: 78.

- أهل البصرة: 40، 44، 46، 48، 54.
- أهل الجزيرة: 22.
- أهل الذمة: 20، 21، 22، 23، 31، 32، 103، 105.
- أهل الرملة: 98.
- أهل الشام: 26، 39، 40، 41، 55، 83، 101، 104.
- أهل العراق: 33، 54، 63.
- أهل الكفر: 10، 11.
- أهل الكوفة: 40، 46، 48، 82.
- أهل المدينة: 47، 59، 65، 66، 74، 76، 77.
- أهل حمص: 50.
- أهل دمشق: 95.
- أهل سمرقند: 29.
- أهل طبرستان: 29.
- أهل قبرص: 22.
- أهل كابل: 53.

- ب -

- بني تميم:79، 103.
- بني فراس: 72.
- بني لؤي: 68.
- بني مخزوم: 70، 71.
- بني هاشم، بنو هاشم: 59، 60.
- البيت الأموي: 99.
- البيزنطيون، البيزنطيين: 20، 50، 97.

- ت -

- تجار المسلمين: 31، 33.
- تجار أهل الحرب: 31، 32.
- تجار أهل الذمة: 31، 32.

- ث -

- ثقيف: 64.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- ج -

- الجراجمة: 52.

- ح -

- الحجازيون: 33.

- خ -

- الخلفاء الأمويون، خلفاء بني أمية: 6، 35، 107، 108.

- الخلفاء الراشدون: 25، 35، 80، 83، 105، 106، 108.

- الخوارج: 46، 71، 72.

- د -

- الدهاقين: 22، 23.

- ذ -

- ر -

- ربيعة: 17.

- الرهبان: 22، 105.

- الروم، الرومان: 20، 49، 51، 52، 79، 88، 89، 93، 94.

- ز -

- زط البصرة: 50.

- س -

- سادة عبد شمس: 68.

- ش -

- الشعوب العربية: 67.

- شيعة بني أمية: 73.

- شيعة عثمان: 78.

- ص -

- ض -

- ط -

- ظ -

- ع -

- العباسيين: 80.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- عدنان: 39.
- العرب: 39، 80، 93، 97، 98، 103، 104.
- غ -
- ف -
- فتيان المدينة: 77.
- الفرس: 20، 50، 79.
- ق -
- القبائل اليمنية: 39.
- قبائل مِصر: 83.
- قبائل مضر: 6.
- القبط: 89، 90، 91.
- قريش: 64، 77.
- قيس: 39.
- ك -
- ل -
- م -
- المسلمون، المسلمين: 8، 10، 11، 19، 20، 21، 24، 26، 27، 28، 31، 37، 52، 53، 58، 64، 75، 89، 92، 93، 95، 98، 105، 108.
- مهاجري الفسطاط: 39.
- ن -
- هـ -
- و -
- ولاة أفريقية: 55.
- ولاة الأمصار: 55.
- ولاة المسلمين: 98.
- ي -

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فـهـرس المـحتـويـات

المقدمة	01
الفصل الأول: الموارد المالية للدولة الأموية	09
أولا: الخراج	10
1 – أنواع الخراج	13
أ – خراج المساحة	13
ب – خراج المقاسمة	13
ثانيا: الجزية	18
ثالثا: الزكاة	24
رابعا: خمس الغنائم	27
خامسا: أموال الصلح	29
سادسا: هدايا النيروز والمهرجان	30
سابعا: العشور	31
ثامنا: خمس الركاز	33

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تاسعا: موارد أخرى	34
الفصل الثاني: الإنفاق العسكري	36
أولا: العطاء	37
1 – المفاضلة في العطاء	39
2 – الزيادة والإنقاص من العطاء	40
3 – الحرمان من العطاء	40
4 – وقت دفع العطاء	42
5 – التدقيق في فرض العطاء	43
6 – مقدار ما كانت تنفقه الدولة الأموية عطاء	44
7 – مفعول العطاء وتأثيره	44
ثانيا: الرزق	45
ثالثا: المعونة	47
رابعا: الإنفاق على تجهيز الجيوش	48
خامسا: الإنفاق على بناء وترميم الثغور والحصون	50
سادسا: دفع أموال الصلح	51
سابعا: الإنفاق على فداء الأسرى	53
ثامنا: مصير فضول الأموال	54
الفصل الثالث: الإنفاق الخاص للخلفاء والولاة	57
أولا: صلة آل البيت بالهبات والهدايا	58
1– الحسن بن علي رضي الله عنهما	59
2 – السيدة عائشة رضي الله عنها	62
3 – الحسين بن علي رضي الله عنهما	63
4 – عبد الله بن عباس بن عبد المطلب	64
5 – عبد الله بن جعفر بن أبي طالب	65
6 – محمد بن الحنفية	66
ثانيا: تقديم الهبات للشعراء	67
ثالثا: إكرام أصحاب البلاء ومن قدم خدمات للدولة	71

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

رابعا: المال في خدمة كسب الولاء والطاعة	73
خامسا: توظيف الأموال للتخلص من المناوئين	74
سادسا: إكرام الوفود	75
سابعا: إكرام شيعة عثمان بن عفان	78
ثامنا: الإنفاق على القراء وحملة العلم	79
تاسعا: الإنفاق على مظاهر الملك	79
عاشرا: الإنفاق على الموائد	82
الفصل الرابع: الإنفاق على العمران والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية	85
أولا: الإنفاق على بناء المساجد	86
1 – الإنفاق على الكعبة والمسجد الحرام	87
2 – توسعة المسجد النبوي	88
3 – الإنفاق على بناء قبة الصخرة	89
4 – الإنفاق على بناء المسجد الأقصى	90
5 – بناء الجامع الأموي بدمشق	92
أ – الإنفاق على بنائه	93
ب – دوافع بنائه	95
ثانيا: الإنفاق على بناء المدن	96
1 – بناء مدينة القيروان	96
2 – بناء مدينة واسط	97
3 – بناء مدينة تونس	97
4 – بناء مدينة الرملة	97
ثالثا: استصلاح الأراضي	98
رابعا: العناية بذوي الحاجات	100
خامسا: الإنفاق على ديوان البريد	101
سادسا: الإنفاق على تعريب دواوين الخراج	102
الخاتمة	105
ملخص المذكرة	107
قائمة المصادر والمراجع	115

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأعلام	125
فهرس الأماكن والبلدان	133
فهرس القبائل والجماعات والأمم	137
فهرس المحتويات	141

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية